مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 44 . العدد 15

1443 هـ - 2022 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy
ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث , وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر, وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة, اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
دور العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية /دراسة ميدانية/	د. حسين دحدوح زين العابدين عبد الحميد	46-11
مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في القطاع المصرفي: دراسة ميدانية في فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس	د. أديب برهوم د. فاطمة عبد الحميد سها سليمان علي	70-47
أثر الأجور على إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام في سورية	د. عبد الهادي الرفاعي حازم علي احمد	112-71
خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية البنك	د. ياسر كفا احمد فؤاد الشاطر	152-113

دور العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية /دراسة ميدانية/

طالب الماجستير: زين العابدين عبد الحميد عبد الحميد

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق

إشراف: الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح

الملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث للتّعرف على دور استخدام العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الواردة ضمن القوائم المالية والناتجة عن الخطأ أو الاحتيال والتي قد لا يتم اكتشافها والإبلاغ عنها عند استخدام الأساليب التقليدية المتبعة في عملية التدقيق. وهو بحث ميداني اعتمد على الاستبانة أداةً للدارسة في مجتمع الدراسة المكّون من جميع المدققين في مكاتب التدقيق المعتمدة من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2022 والبالغ عددها (16) مكتباً, وكان الأعضاء المتجاوبون(48) مدقق حسابات من أصل(54) ممن يعملون في المكاتب المذكورة.

وتوصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: يسهم استخدام العصف الذهني من قبل أعضاء فريق التدقيق بما يوفره من تبادل للأفكار والخبرات في كشف التحريفات الجوهرية الواردة ضمن القوائم المالية بشكل أكبر والناتجة عن الخطأ في تطبيق السياسات المحاسبية والمعايير المهنية, كما يساعد بتوفير عقلية مشككة لدى المدققين تجعلهم يمارسون المزيد من العناية المهنية ومن ثم تساعدهم في تحديد الحسابات الأكثر عرضة لحدوث الاحتيال وكيفية القيام به والتي قد لا يتم اكتشافها باستخدام أدوات التدقيق الاعتيادية, بحيث يسهم في تحديد الدوافع والفرص والتبريرات لحدوث الاحتيال بشكل أكثر دقة.

الكلمات المفتاحية: (العصف الذهني– التحريفات الجوهرية– الشك المهني– مدقق الحسابات– جودة التدقيق).

The Role of Brainstorming in Detecting Material Misstatements /A Field Study/

Abstract

This research aims to identify the role of the use of brainstorming by auditors in detecting material misstatements within the financial statements resulting from error or fraud, which may not be detected and reported when using the traditional methods used in the audit process. It is a field research that relied on a questionnaire as a tool for study in the study community consisting of all auditors in the audit offices approved by the Syrian Securities and Financial Markets Authority for the year 2022, which number (16) offices, and the responding members were (48) auditors out of (54) who work in mentioned offices.

This research reached a set of results, the most important of which are: the use of brainstorming by members of the audit team, which provides an exchange of ideas and experiences, contributes to revealing the material misstatements contained within the financial statements more, resulting from the error in the application of accounting policies and professional standards, and helps provide a skeptical mindset among auditors make them exercise more professional care and thus help them identify the accounts that are most vulnerable to fraud and how to do it, which may not be discovered using the usual audit tools, so that it contributes to identifying the motives, opportunities and justifications for the occurrence of fraud more accurately.

Key words: (Brainstorming- Material Misstatements - Professional skepticism- Auditor - Audit Quality)

1- مقدمة:

تستمد مهنة تدقيق الحسابات أهميتها من الدور الذي تؤديه في إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات الواردة في القوائم المالية والتأكيد على أنها خالية من التحريفات الجوهرية ومعدة وفق المعايير الدولية وتعّبر بدقة عن الوضع المالي للشركة, وهذا الدور يمّكن مستخدمي هذه القوائم من رسم سياساتهم الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة. ولكن بعد ظهور الأزمات المالية العالمية وانهيار كبرى الشركات زادت المسؤولية الملقاة على مهنة التدقيق وكثرت الأسئلة عن دور مدقق الحسابات في كشف التحريفات الجوهرية وعلت الأصوات المطالبة بتحميل مدقق الحسابات مسؤولية أكبر , ولاسيما مع ازدياد حالات الاحتيال والخطأ في القوائم المالية فكانت الحاجة لبذل جهد إضافي واستخدام أساليب حديثة ثبت استخدامها في مجالات أخرى لتحسين عملية التدقيق ومن هذه الأساليب أسلوب العصف الذهني.

2- مشكلة البحث:

نظراً لزيادة ظهور التحريفات الجوهرية في التقارير المالية والناتجة عن الأخطاء التي قد تحدث بشكل غير مقصود من خلال تطبيق بعض السياسات المحاسبية أو نقص الإفصاح عن معلومات غير مالية والتي قد يغفلها معّدي التقارير المالية ولكنها تؤثر في قرارات المستخدمين, أو الناتجة عن الاحتيال الذي يُمارس بأشكال متنوعة ومختلفة نتيجة استغلال ثغرات معينة ولاسيما مع ظهور أساليب جديدة ومخفية لا يمكن الكشف عنها باستخدام الأساليب التقليدية المتبعة في عملية التدقيق بشكل كامل. فكان لا بد من جهد إضافي وعناية مهنية أكثر من قبل المدققين والبحث عن إمكانية استخدام أساليب علمية حديثة ومتطورة بالإضافة لإجراءاتهم الاعتيادية من أجل كشف التحريفات الجوهرية وبناءً عليه, يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

هل يساهم العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية خلال عملية التدقيق؟ ويتفرع هذا السؤال إلى السؤالين الفرعيين الآتيين:

أ- هل يساهم العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ خلال عملية التدقيق؟

ب- هل يساهم العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال خلال عملية التدقيق؟

3- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في جانبين: إذ يمّثل الجانب الأول القسم النظري والذي يوّضح مفهوم العصف الذهني وقواعده وأهميته والدور الذي يؤديه عند استخدامه من قبل فريق التدقيق خلال مراحل تدقيق البيانات المالية للشركات في كشف التحريفات الجوهرية التي تنتج عن الأخطاء المحاسبية أو الناتجة عن الاحتيال والتي قد لا يمكن كشفها والإبلاغ عنها عند استخدام الأساليب التقليدية المتبعة في عملية التدقيق. وذلك لما يوفره هذا الأسلوب من أفكار جديدة وإبداعية تساعد المدققين في الحصول على أدلة تدقيق كافية للتعرف على مخاطر التحريفات الجوهرية وأماكنها بشكل أكبر وتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تحسين عملية التدقيق. في حين يمّثل الجانب الثاني الدراسة الميدانية وذلك لكون إضافة استخدام أساليب علمية ومتطورة في مجال التدقيق والتي من شأنها أن تعزز من الأداء المهني للمدققين في زيادة التأكيد على خلو القوائم من التحريفات الجوهرية أمر مهم ويلقى اهتمام من مكاتب وشركات التدقيق لإمكانية تطبيقها والاستفادة منها.

4- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث للتعرف على دور استخدام العصف الذهني خلال عملية تدقيق البيانات المالية للشركات لدى مكاتب التدقيق في سوريا في كشف التحريفات الجوهرية والتعرف عليها وتحديد أماكنها والأشخاص المسؤولين عنها, لذا يمكن تلخيص أهداف هذا البحث من خلال:

1- التعرف على مفهوم العصف الذهني وقواعده وطريقة استخدام جلساته, وأهميتها.

2- بيان مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية ويتفرع من هذا الهدف هدفين فرعيين:

أ- بيان مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ.

ب- بيان مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال.

5- فروض البحث:

يساهم العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية. ويتفرع منه فرضين:

أ- يساهم العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ.

ب- يساهم العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال.

6- منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي, من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث ومن ثم تصميم استبيان لدراسة آراء عينة من مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في عام 2022 وهي الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها.

7- تعريفات مصطلحات البحث:

- **العصف الذهني:** "أسلوب يقوم على أساس تقديم الموضوع في صورة مشكلات تسمح للمشاركين بالتفكير الجماعي لإنتاج وتوليد أكبر عدد ممكن من الأفكار أو الحلول التي تدور بأذهانهم مع إرجاء النقد أو التقييم إلى بعد الوقت المحدد لتناول المشكلة" (Osborn,2001,p152).
- **التحريفات الجوهرية:** إن التحريفات الجوهرية التي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية تكون ناتجة إما عن الخطأ (تحريف غير متعّمد) أو ناتجة عن الاحتيال (تحريف متعّمد), ويتم التمييز بين الخطأ والاحتيال على أساس

القصد والعمد "Intentional" فالأخطاء تشير إلى التحريف أو التصرفات غير المقصودة, أما الاحتيال فهو يشير إلى التصرف العمدي المقصود (ISA 240 ,2020,Par3.p.128).

- **الشك المهني:** اتجاه أو موقف يتطلب من المدقق العقلية المتسائلة والتقييم الانتقادي لأدلة التدقيق, بحيث يطلب الاستفسار المستمر عما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها تشير إلى إمكانية وجود تحريف جوهري ناتج عن الاحتيال أو الخطأ (ISA 200,2020,Par13.p:62)
- **مدقق الحسابات:** هو الشخص أو الأشخاص الذين يؤدون عملية التدقيق, أو هو عادة الشريك المسؤول عن الارتباط أو أحد أعضاء فريق الارتباط الآخرين أو المكتب حسب مقتضى الحال (IFAC,2020,P:61).
- **جودة التدقيق:** يُقصد بها العناصر الأساسية التي تخلق بيئة تزيد إلى أقصى حد ممكن من ترجيح إجراء عمليات تدقيق عالية الجودة بصورة منسقة, من خلال تبني المدقق رأياً في القوائم المالية للعميل بناءً على حصوله على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول فيما إذا كانت هذه القوائم خالية من التحريفات الجوهرية وأن يستطيع المدقق أن يعّد تقريراً بذلك وفق النتائج التي توصل إليها (IFAC,2020,P:1168).

8- الدراسات السابقة:

8-1- دراسة (الكعبي والعاني, 2020) بعنوان "تأثير العصف الذهني في جودة التدقيق وانعكاسه على اكتشاف مخاطر الاحتيال"[7]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير العصف الذهني كمفهوم معاصر في اكتشاف مخاطر الاحتيال, فضلاً عن دوره في تحسين جودة التدقيق في شركات ومكاتب التدقيق العراقية. وهي ميدانية اعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة حيث تكّون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات, أما عينة الدراسة فكانت عبارة عن (112) مدققا".

وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ المدققين لجلسات العصف الذهني يسهم في تحسين جودة التدقيق من خلال مساعدتهم بشكل أكبر في إجراء تقييمات لمخاطر الاحتيال, كما أن ممارسة العصف الذهني يجب أن يتم أثناء تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

8-2- دراسة (McAllister et. al., 2020) بعنوان: ""تكوين مجموعة العصف الذهني للاحتيال: القوة المقنعة للأقلية المشككة"[23]

"Fraud Brainstorming Group Composition: The Persuasive Power of a Skeptical Minority"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثار الشك المهني للمدققين على أداء العصف الذهني للاحتيال, وهي ميدانية اعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة حيث تكّون مجتمع الدراسة من طلاب المحاسبة المتخرجين في دورات تدقيق متقدمة وبلغت العينة (162) طالباً تم توزيعهم على ثلاث مجموعات تضمنت كل مجموعة (54) طالب.

وتوصلت الدراسة إلى أن المجموعات التي تحتوي أقلية من الأفراد المشككين ذوي السمات العالية تقّيم مخاطر الاحتيال بشكل أعلى من المجموعات الضابطة والتي لا تحتوي أفراد مشككين وذوي سمات عالية وذلك لأن هؤلاء الأقلية المشككة يفكرون في المزيد من الأفكار المتعلقة بالاحتيال, وإن تكوين مجموعات من المدققين المشككين ذوي السمات العالية يؤثر بالنتيجة على أداء العصف الذهني, والذي بدوره يمكن أن يؤثر على قرارات وأحكام المدققين اللاحقة وتحسين عملية التدقيق.

8-3- دراسة (Janssen et. al., 2020) بعنوان "سمات الشك المهني وجودة العصف الذهني للاحتيال"[22]

"Professional Skepticism Traits and Fraud Brainstorming Quality"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا كان الشك المهني الذي يمارسه أعضاء فريق التدقيق خلال تدقيق البيانات المالية هو محرك للوصول إلى جودة العصف الذهني للاحتيال, وهي ميدانية اعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة

حيث تكّون مجتمع الدراسة من خمسة مكاتب تدقيق في هولندا, أما عينة الدراسة فكانت عبارة عن (125) مدقق حسابات يعملون في المكاتب المذكورة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وجود تأثير كبير بين الشك المهني الذي يبذله أعضاء فريق التدقيق والمتمثل بسمات الحياد والشجاعة الأخلاقية والمهنية وبين جودة تبادل الأفكار المهمة حول الاحتيال, كما أن التحضير المبّكر وارتفاع معدل الحضور ووجود المتخصصين وإدارة الجلسة من قبل أشخاص لديهم شكوك محايدة للغاية يؤدي إلى تحقيق جودة أكبر لجلسة العصف الذهني.

من خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة يمكن وضع الملاحظات التالية :

إن جميع الدراسات السابقة تحدثت عن أهمية استخدام العصف الذهني كأسلوب حديث ومساعد لفريق التدقيق في كشف حالات الاحتيال الواردة في القوائم المالية فقط ومعرفة دوافعها, والمساهمة في توليد أكبر عدد من الأفكار بين أعضاء الفريق حول مخاطر الاحتيال وبالتالي زيادة كفاءة عملية التدقيق والتخفيض من مخاطرها.

إن هذا البحث لا يعتبر متفرد في موضوعه بل يأتي مكمل لما سبقه من الدراسات المذكورة سابقا" ولكنه يتميز عنهم جميعاً أنه سيعالج التحريفات الجوهرية التي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية والناتجة عن الأخطاء المحاسبية والتحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال, وبالتالي التأكيد على عدالة القوائم المالية وإضفاء الثقة بشكل أكبر على بيانات التقارير المالية وذلك لمساعدة المستخدمين النهائيين في اتخاذ القرارات المناسبة.

9- الإطار النظري للبحث:

9-1- مفهوم وتعريف العصف الذهني:

يعد أليكس أزبورن (Osborn,A.F) المخترع لطريقة العصف الذهني في تنمية الفكر الإبداعي, فهو أول من استعمل هذا المصطلح في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين في مجال الإعلانات حيث قام بوضع قواعده كرد فعل

منه لعدم رضاه عن الأسلوب التقليدي السائد آنذاك في المؤتمرات والذي كان يعقده عدد من الخبراء بحيث يدلي كل منهم بدلوه في تعاقب أو تناوب, مع إتاحة الفرصة للمناقشة في نهاية الجلسة وذلك لما كُشف عن هذا الأسلوب التقليدي من قصور في التوصل إلى حل كثير من المشكلات الصعبة أو المعقدة (السويدان والعدلوني, 2004, ص98).[3]

ويُعرّف العصف الذهني على أنه:

"أحد أساليب المناقشة الذي يشجع بمقتضاه أفراد المجموعة على توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار المتنوعة والمبتكرة بشكل عفوي تلقائي حر وفي مناخ مفتوح غير نقدي لا يحد من إطلاق هذه الأفكار التي تمثل حلولا" للمشكلة ومن ثم اختيار المناسب منها" (Son,2001,p757)[16]. أو أنه:

"أسلوب يقوم على أساس تقديم الموضوع في صورة مشكلات تسمح للمشاركين بالتفكير الجماعي لإنتاج وتوليد أكبر عدد ممكن من الأفكار أو الحلول التي تدور بأذهانهم مع إرجاء النقد أو التقييم إلى بعد الوقت المحدد لتناول المشكلة" (Osborn,2001,p152)[15].

9-2- أهمية العصف الذهني

تكمن أهمية العصف الذهني عند Son (2001) بأنه يعمل على إلغاء الحواجز التي تقف في وجه القدرة الخلاقة والتي تفتح الأبواب لجهد الفرد المبدع وإعطاء مجموعات من البدائل المناسبة لحل مشكلة ما, ويساهم في إشعار المتعلمين بذاتهم، ويسّرع الوصول إلى حل المشكلة, كما أنه سهل التطبيق فلا يحتاج إلى تدريب طويل من قبل مستخدميه, وهو اقتصادي ومبهج, وينمي عادة التفكير المفيدة والثقة بالنفس من خلال طرح الفرد آراءه بحرية دون تخوف من نقد الأخرين.

كما تناولت دراسة Litcanu, et. al. (2015,p388) [12] استخدام العصف الذهني والأهمية الكبيرة التي يوفرها لمستخدميه كونه وسيلة سهلة وسريعة للحصول على أفكار وحلول للمشاكل, وانخفاض تكاليفه مقابل الفائدة المرجوة منه, كما يمكن تطبيقه في مجالات واسعة في الحياة العملية وليس في

جانب واحد. ويلعب دوراً مهماً في تحفيز الأفكار وخلق بيئة من التعاون والتحفيز لتبادل الأفكار وإنتاجها, وتطوير الإبداع لدى الأفراد وزيادة الثقة لديهم, والتعزيز من مقدرة الأفراد في العمل من خلال مجموعات.

ويرى الباحث أن استخدام العصف الذهني وتنظيم جلساته في هذا الوقت له أهمية كبيرة لإيجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تواجه الإنسان, فالتفكير الجماعي حول فكرة أو مشكلة معينة يولد لدينا كمية كبيرة من الحلول الإبداعية ممزوجة بتجربة وخبرة جميع الأعضاء من خلال الإحاطة بكافة جوانب المشكلة وأبعادها وبشكل أكثر بكثير مما يولده التفكير من قبل شخص واحد. وتبرز أهميته في المشاكل المتشعبة ذات الأثر الكبير والمتداخلة مع جوانب أخرى الأمر الذي يحّتم علينا إيجاد أفضل الحلول وأكثرها جودة والمتمثلة بالسرعة والكفاءة والملائمة والموضوعية بعد دراسة كافة أبعاد المشكلة وليس فقط إيجاد أي حل وهذا ما يوفره العصف الذهني بكونه أسلوب عصري, منظم وشامل ويمكن تطبيقه في كافة المجالات ولكونه سهل الاستخدام ويوفر الوقت والجهد والوصول إلى حلول إبداعية وجديدة.

9-3- أسس وقواعد العصف الذهني:

لقد وضع أزبورن مبدأين أساسيين للعصف الذهني تتفرع منها أربع قواعد رئيسية وهذا ما أكد عليه كل من (سالم عبد, 2013, ص435[5] ; محمود صالح, 2019, ص ص36-37[9] ; [13] Litchfield,2008,p650) :

1- **تأجيل الحكم على قيمة الأفكار (إرجاء التقييم)** : وهذا الأسلوب يجعل الأفكار أكثر تدفقاً وسيولة لأن الحكم السريع على الأفكار يحدد عملية تدفقها وسيولتها, وهنا يتم التأكيد على أهمية تأجيل الحكم على الأفكار المنبثقة من الأعضاء المشاركين بجلسة العصف الذهني وذلك في صالح تلقائية الأفكار وبناءها, فإحساس الفرد بأن أفكاره ستكون موضعاً للنقد والرقابة منذ ظهورها يكون عاملاً كافياً لوقف إصدار أية أفكار أخرى.

2- **كم الأفكار يولد ويزيد النوعية (الكم قبل الكيف)** : يجب التركيز على توليد أكبر قدر من الأفكار مهما تكن جودتها, حيث أنه كلما زادت الأفكار المطروحة زاد احتمال إنتاج أفكار إبداعية خلاقة, وهذه القاعدة ترى أن الأفكار مرتبة في شكل هرمي وأن أكثر الأفكار احتمالاً للظهور والصدور في البداية هي الأفكار العادية والشائعة والمألوفة, وبالتالي تساعد في التوصل إلى أفكار غير عادية وأصلية.

والقواعد الرئيسية للعصف الذهني هي:

1- النقد مستبعد أثناء جلسات العصف الذهني.

2- دورة العجلة للتفكير بحرية والترحيب بكل الأفكار.

3- الكم مطلوب لتوليد أكبر عدد من الأفكار.

4- المزج والتحسين مستحبان وتعميق أفكار الآخرين وتطويرها من خلال إثارة الحماس لإضافة أفكار جديدة.

وبناء عليه يمكن القول أن التطبيق الجيد لجلسة العصف الذهني يتحدد من خلال خمس قواعد تتمثل: بعدم قيام أي عضو مشارك بانتقاد الأفكار المطروحة سواء تم طرحها من الآخرين أو من العضو نفسه, والحرية التامة في طرح الأفكار بعيداً عن القيود الوظيفية بين المشاركين, وطرح أكبر كمية من الأفكار بغض النظر عن نوعيتها وجودتها, وكتابة كل الأفكار المطروحة لضمان عدم ضياعها, وتأجيل تقييمها لحين الانتهاء من عملية طرح الأفكار, فالهدف من الجلسة هو إزالة الخوف والرهبة بين المشاركين و طرح أكبر كمية من الأفكار للوصول إلى أفضلها وأكثرها إبداعاً.

9-4- دور العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية:

إن التحريفات الجوهرية التي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية تكون ناتجة إما عن الخطأ (تحريف غير معتمد) أو ناتجة عن الاحتيال (تحريف معتمد), ويتم التمييز بين الأخطاء والاحتيال على أساس القصد والعمد "Intentional", فالأخطاء تشير إلى التحريف أو التصرفات غير المقصودة,

أمـــا الاحتيـــال فهـــو يشـــير إلـــى التصـــرف العمـــدي المقصـــود [19].(AICPA,2020,Par.5)

لقـد أكـد معيـار التـدقيق الـدولي رقـم (315) بأنـه يجـب علـى الشـريك المسـؤول عـن الارتبـاط بعمليـة التـدقيق والأعضـاء الآخـرين الرئيسـيين فـي فريـق التـدقيق مناقشـة قابليـة تعـرض البيانـات الـواردة فـي القـوائم الماليـة للمنشـأة لتحريـف جـوهري وتطبيـق إطـار تقـديم البيانـات الماليـة المنطبـق علـى حقـائق وظـروف المنشأة (IFAC,2020,ISA 315.Para.10). [20]

9-4-1- دور العصف الذهني في كشف الأخطاء المحاسبية :

أشـار معيـار التـدقيق الـدولي رقـم(240) إلـى أن مفهـوم الخطـأ يعنـي وجـود تحريفـات غيـر مقصـودة فـي القـوائم الماليـة, وبأنـه الأخطـاء غيـر المتعّمـدة التـي لا ترتكـب عمـداً أو بنـاءً علـى تصـميم سـابق, وإنمـا تقـع بسـبب جهـل أو عـدم درايـة مـوظفي قسـم المحاسـبة بالمبـادئ المحاسـبية المتعـارف عليهـا, أو بسـبب التقصـير والإهمـال فـي أداء أعمـالهم, ومـن ثـم يمكـن التعبيـر عنـه بأنـه عجـز السـجلات المحاسـبية عـن الإفصـاح عمـا حـدث فعـلاً بشـكل غيـر متعمـد, مـع التنويـه أن الخطـأ قـد يوجـد فـي أي نظـام محاسـبي وفـي أي مرحلـة مـن المراحـل التـي تمـر بهـا عمليـة إعـداد القـوائم الماليـة القاضـي, دحـدوح, وقـريط (2014,ص ص215-216).[6]

قـد تنشـأ الأخطـاء فـي البيانـات الماليـة فـي ظـل العوامـل البيئيـة والاقتصـادية والسياسـية التـي تـؤثر علـى القطـاع مثـل التغيـرات التقنيـة وخصـائص نوعيـة العمـلاء ومتطلبـاتهم, أو بسـبب طبيعـة بيئـة عمـل ونـوع وحجـم الشـركة (كعـدد المواقـع والانتشـار الجغرافـي للعمليـات الإنتاجيـة, أو تحـدث بسـبب تطبيـق بعـض السياسـات المحاسـبية بشـكل خـاطئ عـن طريـق حسـابات البيانـات الماليـة بطريقـة الخطأ(الحسـابات التـي تتطلـب تسـويات فـي الفتـرات السـابقة أو التـي تتضـمن زيـادة الأهميـة النسـبية لـبعض البنـود المحاسـبية (حسـانين,2018, ص ص38-737 [1]; Mohd-Nassir,2016, pp.62-65)[14].

إن التواصل وتبادل الأفكار بين أعضاء فريق التدقيق باستخدامهم جلسات العصف الذهني في وقت مبكر, يساعد في كشف الأخطاء الواردة في القوائم المالية, كونها تكسب أعضاء فريق التدقيق فهماً جيداً للمعلومات الواردة ضمن القوائم المالية من خلال خبرتهم وتجاربهم مع الشركة في طريقة حدوث الأخطاء المحاسبية وأماكن تواجدها, ومن خلال إتباع عقلية متسائلة ومشككة عند إجراء التدقيق في كافة المراحل (سوياد,2016,ص289).[2]

كما أن القدرة الهائلة التي تتميز بها جلسات العصف الذهني على توليد الأفكار الإبداعية, وكمية الحلول التي تولدها, وتميّزها بالسرعة وسهولة الاستخدام, وكونها منبراً لتبادل الخبرات والآراء, فهي تؤدي لتحسين أداء المدققين في كشف الأخطاء الواردة في القوائم المالية, وهذا ما دفع مكاتب التدقيق الكبرى إلى استخدام هذه التقنية المتطورة في الكشف عن التحريفات التي قد تتضمنها القوائم المالية (Yossif,2015,p.25).[18]

توصلت دراسة (Tang,&Karim, 2018)[17] باقتراح لدمج وتحليل البيانات الضخمة في جلسة العصف الذهني لما تمثله من مزايا تتضح من خلال دمج قاعدة معلومات شاملة مالية وغير مالية يمكن أن يعتمد عليها فريق التدقيق أثناء مراحل التدقيق, بحيث تتكون من ست خطوات (جمع البيانات الأولية كالعمليات التجارية والبيانات المالية ونتائج التدقيق السابقة, دمج البيانات وتتمثل في دمج فيديو المراقبة مع سجل المخزون للكشف عن المخاطر, بناء" على الجمع والدمج السابق يمكن إجراء بعض المهام التحليلية لتحديد مؤشرات الاحتيال والتي تختلف باختلاف الشركات ونوع الصناعات, عقد حلقات المناقشة بين أعضاء الفريق وطرح أفكارهم حول احتواء البيانات على أخطاء محاسبية استنادا" لفهمهم, استخلاص الاستنتاجات, توثيق محتوى ونتائج الجلسة).

ويرى الباحث أن استخدام جلسات العصف الذهني خلال مراحل عملية التدقيق يلعب دوراً كبيراً في تقييم وكشف الأخطاء في القوائم المالية وتحديد المواطن الخاصة بها والعمل على تخفيض المخاطر والتقليل من نسبة حدوثها من خلال الاستفادة من تجارب المدققين الأكثر خبرة في فهم بيئة الرقابة الداخلية

للعميل وبالتالي الحفاظ على مصداقية وموثوقية المحتوى العام للمعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية, فتنوع الخبرات بين أعضاء فريق التدقيق القائمين على جلسة العصف الذهني يجعل تقييم الأخطاء المحاسبية أسهل و يساهم بشكل كبير باكتشافها من خلال تبادل الأفكار والخبرات وبالتالي إضفاء عمق المناقشة وخصوصاً في الأمور الجوهرية وذات الأثر الكبير, وذلك بتحديد مدى الحاجة للقيام بالمزيد من الإجراءات التحليلية والحصول على أدلة تدقيق كافية والاستفسار من موظفي العميل فيما يخص إعداد الدفاتر والقوائم المالية, الأمر الذي يساعد في تحديد الأساليب والحلول المحتملة للبنود المشكوك فيها وبالتالي التأكيد على خلو القوائم المالية من الأخطاء المحاسبية.

وتناولت دراسة(Abdelrehim ,2015)[21] الأخطاء في القوائم المالية وأنها قد تكون على شكل معلومات غير مالية بحيث لا تتضمنها ولا تعرضها القوائم المالية بشكل واضح وتفصيلي ولا تفصح عنها ولكن لها دور كبير في تحديد القيمة السوقية للشركة والتي قد تساعد مستخدمي القوائم المالية في قراراتهم, وأهمها المعلومات عن رأس المال الفكري والبشري والمتمثل في الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالعملاء والبحث والتطوير والابتكار والاستراتيجيات الخاصة بالشركة, أو المعلومات حول السياسات المالية والنقدية الحكومية ومؤشرات الاقتصاد (معدلات التضخم, أسعار الفائدة) والتغير في تلك السياسات, والمعلومات غير المالية المستقبلية وتنبؤات الإدارة بالأرباح, أو المعلومات عن فرص النمو والحصة السوقية المستقبلية, أو إستراتيجية العاملين وفلسفة الإدارة حول الأسهم المملوكة من قبلها والحوافز والمكافآت.

لذا فإن استخدام العصف الذهني يلعب دوراً مهماً في كشف الأخطاء الناتجة عن المعلومات غير المالية وذلك من خلال فهم وقراءة البيانات من قبل أكثر من مدقق ومن ثم عدم إغفالها أو نسيانها أثناء عملية التدقيق ليتم إعطاء رأي مهني مهم بوجودها وطريقة تمثيلها وخصوصاً في كون هذه المعلومات لا تؤثر على القوائم المالية بشكل مباشر.

9-4-2- دور العصف الذهني في كشف الاحتيال

يُعّد مفهوم الاحتيال "Fraud" مفهوماً قانونياً, إلا أن اهتمام المدققين ترتبط عادة على وجه التحديد بالتصرفات الاحتيالية, التي تسبب تحريفاً جوهرياً في القوائم المالية. ولقد جاء معيار التدقيق الدولي رقم(240) بعنوان "مسؤولية المدقق بشأن الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية" والذي حدد المقصود بمصطلح الاحتيال بأنه "عمل متعمد يقوم به فرد أو عدة أفراد من بين أفراد الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة أو العاملين أو الغير, ويتعلق ذلك باستخدام الخداع للحصول على ميزة غير قانونية وغير مستحقة (IFAC,2020,par.10).[20]

لقد قسّم معيار التدقيق الدولي 240 (IFAC,2020,par.7-11)[20] والإيضاح الأمريكي رقم 99 (AICPA,2002,SAS 99,para 6)[19] الاحتيال في القوائم المالية إلى نوعين:

1- النوع الأول: الاحتيال الذي ينشأ من التحريفات الناتجة عن التقرير المالي الاحتيالي, حيث تتمثل طرق ارتكاب هذا النوع من الاحتيال:

أ- التأثير على القوائم المالية لخداع وتضليل مستخدميها.

ب- التأثير على القوائم المالية لإظهار عمليات المنشأة بشكل أكثر كفاءة مما هي عليه, وذلك من خلال تجاوز الإدارة واختراقها للنظم والإجراءات الرقابية الموجودة تعديل السجلات والشروط الخاصة المرتبطة بالتعاملات الهامة وغير العادية.

ت- إدارة الأرباح من جانب الإدارة لخداع مستخدمي القوائم المالية, من خلال التأثير على إدراكهم لربحية وأداء المنشأة, والهدف من ذلك إما تحقيق توقعات السوق أو لزيادة المركز التنافسي للمنشأة والمبني على الأداء, علماً أنه قد تتم إدارة الأرباح في شكل منخفض حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض العبء الضريبي.

2- النوع الثاني: والذي ينشأ من إساءة استخدام الأصول وهو يتعلق بالتلاعب في الأصول من خلال سرقتها سواء بواسطة العاملين أو بعض مديري المنشآت الذين هم أكثر قدرة على إخفاء الاختلاسات بطرق يصعب اكتشافها.

ويختلف نوعي الاحتيال عن بعضهما في أن النوع الأول وهو التقارير الماليـة الاحتياليـة عادة ما يتم إعدادها عن طريق الإدارة بغرض تضليل مستخدمي القوائم الماليـة, بينما النوع الثاني من الاحتيال والمتمثل في اختلاس وسوء استخدام الأصول فيتم ارتكابه ضد المنشأة ويكون ذلك في الغالب على يد العاملين (لطفي,2007,ص12).[8]

ولكون عمليات الاحتيال والتلاعب في القوائم الماليـة من الجرائم المهنيـة التي تؤرّق عمل المنظمات المهنيـة في جميع أنحاء العالم حيث أولتها المعايير الدوليـة اهتماماً واسعاً من خلال تقديم المعيار الدولي (99 SAS) والمعيارين الدوليين (315 ISA ,240 ISA) وما قدّموه من أفكار جيدة متمثلة في استخدام إجراء جديد في عمليـة التدقيق, إيماناً منهم بدور المدقق عنصراً حاسماً في استخدام العصف الذهني للكشف عن التحريفات الجوهريـة في القوائم الماليـة والاستجابة لمخاطرها(Chen, et al.,2015,P.176).[11]

وكان Brazel&Jenkins(2010,P1277) [10] قد وضع نموذجاً ليقوم فريق التدقيق باستخدامه خلال القيام بالعصف الذهني في مكتب التدقيق ليساعدهم في كشف الاحتيال:

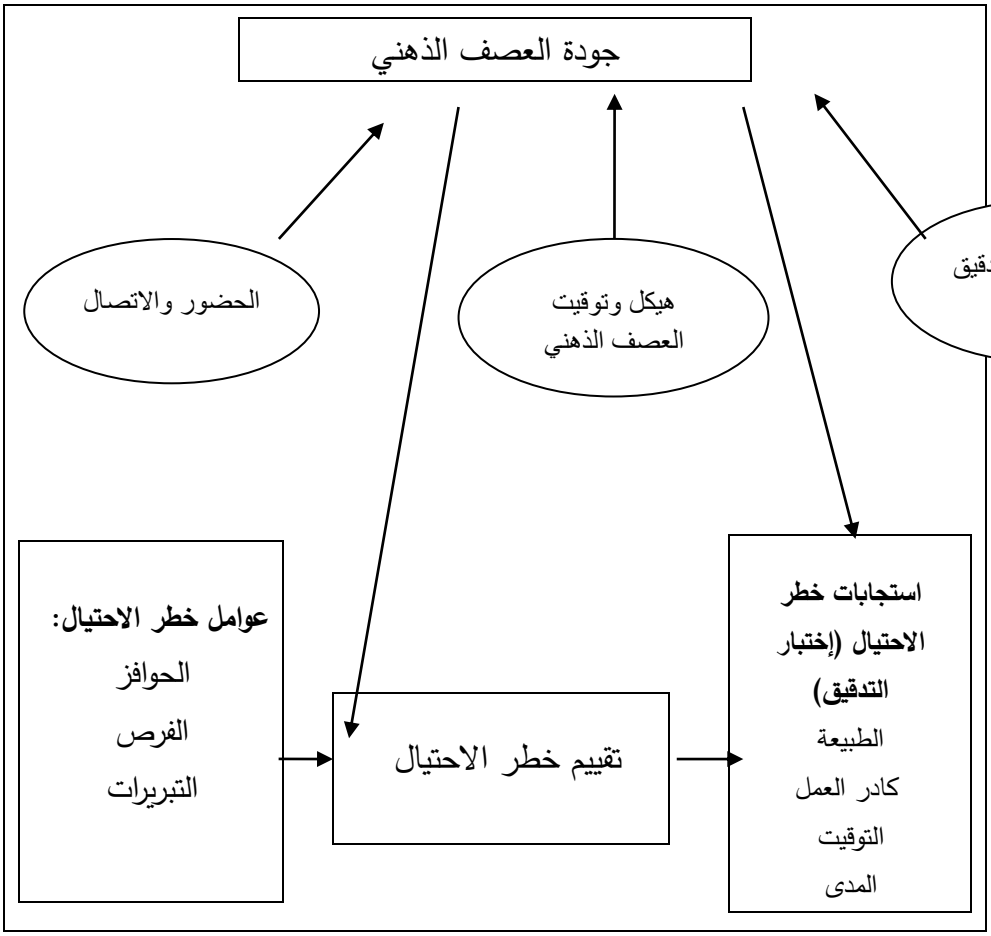

الشكل (1) النموذج الفعال لخطوات جلسة العصف الذهني في مكتب التدقيق

المصدر: (Brazel et.al,2010,P.1277)

ويبين برازيل في هذا المخطط أن هناك ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق جودة جلسة العصف الذهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من خلال فريق التدقيق وهي :

1-**الحضور والاتصال بين أعضاء فريق التدقيق** : وذلك من خلال طرح أكبر قدر من الأفكار عن طرق الاحتيال, وتبادل أفكارهم و خبراتهم حولها, وإلقاء الضوء على الطرق التي يمكن إخفاء الاحتيال بها وتحديد المسؤول عنه.

2-**هيكل وتوقيت العصف الذهني:** الذي يلعب دوراً بالغ الأهمية في جودة أحكام الفريق كضرورة تخصص فريق التدقيق في بعض المجالات الخاصة بطبيعة عمل بعض الشركات أو ضرورة الاستعانة بخبرات من نفس الاختصاص, أو ضغط الوقت المتزايد من شأنه أن يتفاقم, لذا يصبح سعي الأعضاء إلى تحقيق تقارب إدراكي ضرورة ملحّة ومن ثم تخفيض الدافعية.

3 - **جهود الفريق المشارك** :والذي يتناسب طرداً مع جودة جلسة العصف الذهني وما سيتولد عنها. تم التأكيد على الإجراءات الواجب الانتباه لها وممارستها والتي تساعدهم في كشف الاحتيال وهي:

أ- مدى وجود عوامل خطر الاحتيال الثلاثة والمسماة مثلث الاحتيال (الحوافز, الفرص, التبريرات).

ب- تقييم خطر الاحتيال: وذلك بإجراء تقييمات خطر احتيال كلية.

ث-استجابة خطر الاحتيال من خلال تصميم إجراءات تدقيق فعالة تحقق الاستجابة الكاملة لتقييمات خطر الاحتيال وهي حسب (عبدالرحمن,2015,ص ص797- 800) [4]: الطبيعة (زيادة إجراءات التدقيق وتغيير نوعها), الكادر البشري لفريق التدقيق (الاستعانة بمدققين من ذوي الخبرة وزيادة الاعتماد على المتخصصين), التوقيت (تغيير توقيت إجراءات التدقيق), المدى (زيادة ساعات العمل , وحجم العينة, زيادة مدى مراجعة التفاصيل الخاصة بالعمليات والأرصدة).

ويرى الباحث أن تطبيق جلسات العصف الذهني عند تخطيط عملية التدقيق يسهم في تحديد الأهمية النسبية للبنود التي قد تحتوي على مخاطر الاحتيال وبالتالي يكون لدى الفريق المعرفة المسبقة بالبنود الواجب إعطائها اهتمام كبير خلال عملية التدقيق من خلال تنفيذ الإجراءات الإضافية والحصول على المزيد من أدلة الإثبات ليكونوا قادرين على تبديد شكوكهم من وجود الاحتيال, ومناقشة الإدارة عند اكتشاف الاحتيال والتأكد من تصحيحه في التقارير المالية, كما ينبغي على المدققين إعادة النظر في تقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة في حال عدم إمكانية اكتشافها عن طريق نظام

الرقابة الداخلية وعليهم الحصول على إقرار خطي من الإدارة تقر بمسؤوليتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال. وعلى فريق التدقيق التواصل مع المدقق السابق وقراءة تقريره عن السنة الماضية وملاحظة مدى الاستجابة بتنفيذ الملاحظات التي تم وضعها, ويجب على المشاركين بذل العناية المهنية المطلوبة وانتهاج سياسة الشك عند تدقيق كل البنود المعّرضة لمخاطر الاحتيال وفي حال وجود أي شكوك يطلب منهم زيادة حجم العينة المأخوذة للتدقيق والاستفادة من النقاش والأفكار المتولدة من الجلسة للوصول لإبداء الرأي السليم.

10- الدراسة الميدانية

10-1- مجتمع وعينة البحث

يشمل مجتمع الدراسة جميع المدققين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المُعتمدة لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2022, حيث حدد القرار رقم (34/م) الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عدد هذه المكاتب بـ(16) مكتب تدقيق وبلغ عدد المدققين المسجلين والعاملين لدى هذه المكاتب (54) مدقق تم توزيع الاستبانة عليهم, وقد تم استرداد (48) استمارة منهم وجميعها صالحة للدراسة وهو ما يمثل نسبة 89% وهي نسبة جيدة كما في الجدول رقم(1).

الجدول رقم (1) التوزع النسبي للبيانات التعريفية للدراسة

		العدد	%
مجال التخصص	محاسبة	43	89.6%
	إدارة	3	6.3%
	مصارف	2	4.2%
	Total	48	100.0%
سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات	أقل من سنة	2	4.2%
	أقل من5 سنوات	6	12.5%
	من 10 – وأقل من20 سنة	19	39.6%
	من5– أقل من10 سنوات	9	18.8%
	أكثر من 20 سنة	12	25.0%
	Total	48	100.0%

المركز الوظيفي	شريك	7	14.6%
	مدقق رئيسي	24	50.0%
	مدير تدقيق	17	35.4%
	Total	48	100.0%

توزعت الدراسة حسب مجال التخصص بحيث كان 89.6 % من أفرادها يحملون شهادة محاسبة و6.3 % إدارة و4.2% مصارف, وحسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات نجد أن 4.2 % من أفرادها لديهم خبرة أقل من سنة و 12.5 % لديهم خبرة لأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات و 39.6 % أكثر من 10- وأقل من 20 سنة و 18.8 % أكثر من 5- وأقل من 10 سنوات و 25 % أكثر من 20 سنة, وحسب المركز الوظيفي نجد أن 14.6 % شريك و 50 % مدقق رئيسي و 35.4 % مدير تدقيق.

قام الباحث باستخدام أسلوب معامل كرونباخ – ألفا، وذلك لتحديد درجة الاتساق الداخلي للفقرات، بهدف التعرف على ثبات الأداة المستخدمة، ودرجة الاعتماد على المحتويات الخاصة بها، والجدول الآتي يعرض نتائج ثبات الأداة المستخدمة:

جدول رقم (2) يوضح نتائج ثبات الأداة المستخدمة باستخدام معامل كرونباخ – ألفا

مجال الدراسة	معامل كرونباخ- ألفا
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية	0.660
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية	0.841

أوضحت النتائج في الجدول السابق أن قيمة معامل كرونباخ- ألفا لاستجابات المدققون المتجاوبون أكبر من الحد الأدنى المقبول وهو (60%)، وهذا يشير إلى معامل ثبات جيد وعالي، ويؤكد جودة الأداة المستخدمة ودرجة الاعتماد عليها باحتسابها الأداة الأساسية في الدراسة.

10-2- تحليل البيانات حول أسئلة الدراسة:

سيتم عرض نتائج الإجابات التي تم الحصول عليها من المدققون المتجاوبون وتحليلها فيما يخص أسئلة الدراسة:

جدول (3) الدالات الإحصائية لمستوى تقييم عبارات مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ خلال عملية التدقيق

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة الاحصائية
1-تبادل الأفكار والخبرات بين أعضاء فريق التدقيق في كشف الأخطاء المحاسبية والناتجة من التطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية والمعايير المهنية	48	4.65	0.48	23.59	93	0.000
2تحديد نوعية الأخطاء المحاسبية وأماكنها وتقدير الأهمية النسبية للبنود التي يمكن أن تتضمنها.	48	4.48	0.62	16.57	90	0.000
3- تعزيز الشك المهني للمدققين لاكتشاف الأخطاء عند إعداد وعرض القوائم المالية والقيام بالمزيد من الإجراءات التحليلية لإيجاد الحلول المناسبة لها.	48	4.40	0.57	16.85	88	0.000
4-فهم بيئة الرقابة الداخلية للعميل لاكتشاف الأخطاء المحاسبية الواردة في القوائم المالية من خلال الاستفادة من تجارب المدققين السابقة.	48	4.65	0.48	23.59	93	0.000
5-كشف الأخطاء الواردة في القوائم المالية التي قد تنشأ بسبب حجم وانتشار فروع الشركة وطبيعة عملها أو بسبب علاقتها مع الأطراف الأخرى.	48	4.15	0.62	12.84	83	0.000
6-اكتشاف الأخطاء المحاسبية والتي تكون على شكل معلومات غير مالية والتي يتم إغفالها أو حسابها بشكل خاطئ.	48	4.23	0.56	15.34	85	0.000
7-اكتشاف بعض الأخطاء الناتجة من عدم كفاية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.	48	4.65	0.67	17.07	93	0.000
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ	48	4.46	0.33	30.52	89	0.000

يبّين الجدول رقم(3) المتوسط الحسابي الكلي لتقديرات المدققون المتجاوبون (مكاتب التدقيق المعتمدة من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) عن كافة العبارات الخاصة بمستوى تقييم مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ خلال عملية التدقيق, حيث بلغ (4.46) درجة من أصل 5 درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري في هذه الدراسة والبالغ (3) درجات، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذه الفاعلية (89%) والذي يُقابل بدرجة عالية وبشكل ايجابي الاتجاه حسب أراء (مكاتب التدقيق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي (0.33) فقط مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، ويُجمع المدققون المتجاوبون على أن مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ خلال عملية التدقيق **هو بدرجة عالية.**

احتلت المرتبة الأولى في تقييم مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الخطأ العبارتين (تبادل الأفكار والخبرات بين أعضاء فريق التدقيق في كشف الأخطاء المحاسبية والناتجة من التطبيقات الخاطئة للسياسات المحاسبية والمعايير المهنية– فهم بيئة الرقابة الداخلية للعميل لاكتشاف الأخطاء المحاسبية الواردة في القوائم المالية من خلال الاستفادة من تجارب المدققين السابقة) بحيث نجد أن متوسط الإجابات عليهما(4.65) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (93%) حسب العينة ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05, ويوجد اتفاق ايجابي حول تقييم المساهمة من خلال تبادل الخبرات, وفي المرتبة الثانية عبارة (اكتشاف بعض الأخطاء الناتجة من عدم كفاية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة) حيث الوزن النسبي 93 % أيضا" وهي نسبة عالية جداً, فيما احتلت المرتبة الثالثة (تحديد نوعية الأخطاء المحاسبية وأماكنها وتقدير الأهمية النسبية للبنود التي يمكن أن تتضمنها) بدرجة تقييم لأهميتها 90 % وهي عالية جداً أيضا", ", بينما احتلت المراتب الأخيرة كلاً من العبارات (تعزيز الشك المهني للمدققين لاكتشاف

الأخطاء عند إعداد وعرض القوائم المالية والقيام بالمزيد من الإجراءات التحليلية لإيجاد الحلول المناسبة لها- اكتشاف الأخطاء المحاسبية والتي تكون على شكل معلومات غير مالية والتي يتم إغفالها أو حسابها بشكل خاطئ) وأخيراً عبارة (كشف الأخطاء الواردة في القوائم المالية التي قد تنشأ بسبب حجم وانتشار فروع الشركة وطبيعة عملها أو بسبب علاقتها مع الأطراف الأخرى) بأهمية 83% وهي عالية ولها دلالة إحصائية.

جدول (4) الدالات الإحصائية لمستوى تقييم عبارات مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال خلال عملية التدقيق

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة الاحصائية
1-تبادل الآراء والخبرات بين أعضاء فريق التدقيق بخصوص كيف وأين يعتقدون أن القوائم المالية تتضمن الاحتيال	48	4.75	0.48	25.06	95	0.000
2-تقييم الضوابط الرقابية في الشركة, ومدى تأثير العوامل الخارجية على حدوث الاحتيال	48	4.56	0.50	21.59	91	0.000
3-تبادل الآراء والتحليل بين أعضاء فريق التدقيق عن كيفية قيام الإدارة بعملية الاحتيال وإخفائه عن عمليات التدقيق	48	4.65	0.48	23.59	93	0.000
4-تقديم أفكار أكثر عن احتمالية قيام الإدارة بالاحتيال من خلال سوء استخدام الأصول والتي قد لا تظهر نتائجها على القوائم المالية	48	4.40	0.54	18.06	88	0.000
5-الأفكار الإبداعية والمتولدة خلال جلسة العصف الذهني تساعد المدققين بإجراء اختبارات لا يمكن التنبؤ بها من قبل منفذي الاحتيال في الشركة	48	4.71	0.50	23.51	94	0.000
6- دراسة وتحليل الدوافع والضغوط لارتكاب الاحتيال.	48	4.23	0.69	12.31	85	0.000

7-مساعدة فريق التدقيق في دراسة وتحليل الفرص التي تسمح بارتكاب الاحتيال	48	4.48	0.58	17.58	90	0.000
8-مساعدة فريق التدقيق في دراسة وتحليل التبريرات لقبول ارتكاب الاحتيال.	48	4.42	0.68	14.46	88	0.000
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال	48	4.52	0.39	27.25	90	0.000

يبّين الجدول رقم(4) المتوسط الحسابي الكلي لتقديرات المدققون المتجاوبون (مكاتب التدقيق المعتمدة من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) عن كافة العبارات الخاصة بمستوى تقييم مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال خلال عملية التدقيق, حيث بلغ (4.52) درجة من أصل 5 درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري في هذه الدراسة والبالغ (3) درجات، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا التقييم (90%) والذي يّقابل بدرجة عالية وبشكل ايجابي الاتجاه حسب أراء (مكاتب التدقيق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي (0.39) فقط مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، ويُجمع المدققون المتجاوبون على أن مساهمة العصف الذهني من قبل المدققين في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال خلال عملية التدقيق **هو بدرجة عالية.**

احتلت المرتبة الأولى في تقييم مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الاحتيال العبارة (تبادل الآراء والخبرات بين أعضاء فريق التدقيق بخصوص كيف وأين يعتقدون أن القوائم المالية تتضمن الاحتيال) ونجد أن متوسط الإجابات عليها(4.75) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (95 %) حسب العينة ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 ويوجد اتفاق ايجابي حول تقييم المساهمة من خلال تبادل الخبرات، يليها العبارة (الأفكار الإبداعية والمتولدة خلال جلسة العصف الذهني تساعد المدققين بإجراء اختبارات لا يمكن التنبؤ بها من قبل منفذي الاحتيال في الشركة) بمتوسط حسابي 4.71 وتقييم بدرجة ذات أهمية عالية 94 % وفي

المرتبة الثالثة عبارة (تبادل الآراء والتحليل بين أعضاء فريق التدقيق عن كيفية قيام الإدارة بعملية الاحتيال وإخفائه عن عمليات التدقيق الاعتيادية عند تقديمها لتقرير مالي احتيالي) بدرجة تقييم لأهميتها93 % وهي عالية جداً أيضا", بينما احتلت المراتب الأخيرة كلاً من (مساعدة فريق التدقيق في دراسة وتحليل التبريرات لقبول ارتكاب الاحتيال- مساعدة فريق التدقيق في دراسة وتحليل التبريرات لقبول ارتكاب الاحتيال) وأخيراً عبارة (دراسة وتحليل الدوافع والضغوط لارتكاب الاحتيال) بأهمية 85% وهي تمثل نسبة عالية ولها دلالة إحصائية مهمة.

10-3- اختبار فروض الدراسة وتحليلها:

أ- يساهم العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ.

تم إجراء اختبار One sample t test لمقارنة الفروق في تقييم مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الخطأ بالمتوسط المعياري للقياس (3) كما يلي:

جدول (5) الدالات الإحصائية لاختبار مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الخطأ

	Test Value = 3							
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference			
					Lower	Upper	Mean	Std. Deviation
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الخطأ	30.5	47	0.000	1.45	1.35	1.55	4.45	0.33

يبّين الجدول رقم (5) متوسط التقييم للمساهمة في كشف التحريفات الناتجة عن الخطأ 4.45 عند مستوى دلالة Sig=0.000 أصغر من 0.05 وعليه نقبل الفرض**(يوجد دلالة إحصائية لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ)** وهي مساهمة في الاتجاه الإيجابي.

ب-يساهم العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال:

تم إجراء اختبار One sample t test لمقارنة الفروق في تقييم مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الاحتيال بالمتوسط المعياري للقياس (3) كما يلي:

جدول (6) الدالات الإحصائية لاختبار مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الاحتيال

	Test Value = 3							
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference			
					Lower	Upper	Mean	Std. Deviation
مساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الناتجة عن الاحتيال	27.2	47	0.000	1.52	1.41	1.63	4.52	0.38

يبين الجدول رقم(6) متوسط التقييم لمساهمة في كشف التحريفات الناتجة عن الاحتيال 4.52 عند مستوى دلالة Sig=0.000 أصغر من 0.05 ونقبل الفرض **(يوجد دلالة إحصائية لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال)** وهي مساهمة في الاتجاه الإيجابي.

10-4- الفروق ذات الدلالات الإحصائية:

أ- حسب مجال التخصص:

تم إجراء اختبار One way Anova لمقارنة الفروق حسب مجال التخصص كما يلي:

جدول (7) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق حسب مجال التخصص

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية	Between Groups	0.375	2	0.187	1.774	0.181
	Within Groups	4.754	45	0.106		
	Total	5.129	47			
كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية	Between Groups	0.136	2	0.068	0.442	0.645
	Within Groups	6.916	45	0.154		
	Total	7.052	47			

يوضح الجدول رقم (7) من حيث:

- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية: نجد أن دالة اختبار التباين F=1.77 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.181 أكبر من 0.05, لذا لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ التي تحتويها القوائم المالية حسب مجال التخصص.
- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية: نجد أن دالة اختبار التباين F=0.44 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.645 أكبر من 0.05, لذا لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال التي تحتويها القوائم المالية حسب مجال التخصص.

ب- حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات:

تم إجراء اختبار One way Anova لمقارنة الفروق حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات كما يلي:

جدول (8) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية	Between Groups	1.008	4	0.252	2.630	0.047
	Within Groups	4.121	43	0.096		
	Total	5.129	47			
كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية	Between Groups	0.053	4	0.013	0.081	0.988
	Within Groups	6.999	43	0.163		
	Total	7.052	47			

يوضح الجدول رقم (8) من حيث:

- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية: نجد أن دالة اختبار التباين F=2630 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.047أصغر من 0.05, لذا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ التي تحتويها القوائم المالية حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات لصالح المدققين ذوي الخبرة أكثر من 10- وأقل من20 سنة. حسب اختبار تشيفيه في الجدول التالي.

جدول رقم (9) اختبار **Scheffea,b** لتحديد الفروق الإحصائية الناتجة عن الخطأ حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات

Subset for alpha = 0.05		N	سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات
2	1		
	3.93	2	أقل من سنة
4.33	4.33	6	أقل من5 سنوات
4.35	4.35	9	من5- أقل من10 سنوات
4.51	4.51	12	أكثر من 20 سنة
4.56		19	من 10 – وأقل من20 سنة

- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية: نجد أن دالة اختبار التباين F=0.08 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.988 أكبر من 0.05, لذا لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال التي تحتويها القوائم المالية حسب سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات.

ت- حسب المركز الوظيفي

تم إجراء اختبار One way Anova لمقارنة الفروق حسب المركز الوظيفي كما يلي:

جدول (10) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق حسب المركز الوظيفي

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.038	3.528	0.348	2	0.695	Between Groups	كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية
		0.099	45	4.434	Within Groups	
			47	5.129	Total	
0.251	1.427	0.210	2	0.421	Between Groups	كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية
		0.147	45	6.631	Within Groups	
			47	7.052	Total	

يوضح الجدول رقم (10) من حيث:

- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية: نجد أن دالة اختبار التباين F=3.52 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.038أصغر من 0.05, لذا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ التي تحتويها القوائم المالية حسب المركز الوظيفي وهي لصالح مدير التدقيق حسب اختبار تشيفيه.

جدول رقم (11) اختبار **Scheffea,b** لتحديد الفروق الإحصائية الناتجة عن الخطأ حسب المركز الوظيفي

كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ في القوائم المالية			
Scheffe[a,b]			
Subset for alpha = 0.05			
2	1	N	المركز الوظيفي
	4.2653	7	شريك
4.4048	4.4048	24	مدقق رئيسي
4.6050		17	مدير تدقيق

- كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية نجد أن دالة اختبار التباين F=1.42 عند مستوى دلالة إحصائية Sig=0.25 أكبر من 0.05 لذا لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة تقييم لمساهمة العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال التي تحتويها القوائم المالية حسب المركز الوظيفي.

11- النتائج

بناء" على الدراسة الميدانية واختبار الفروض يمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث على الشكل الأتي:

- نتج من استخدام المقاييس الإحصائية أن المدققين العاملين لدى مكاتب التدقيق المُعتمدة من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2022

يوافقون على غالبية العبارات التي شملها الاستبيان مما أعطى مصداقية للكثير من النتائج العملية التي توصل إليها البحث بحيث وصلت نسبة الموافقة إلى (89.5%) على العبارات المطروحة في الاستبيان, وفي المقابل حظيت بعض العبارات على عدم موافقة المدققين.

- يسهم استخدام أسلوب العصف الذهني من قبل أعضاء فريق التدقيق في كشف التحريفات الجوهرية الواردة ضمن التقارير المالية بشكل أكبر والناتجة عن الخطأ في تطبيق السياسات المحاسبية والمعايير المهنية عند إعداد هذه التقارير, وذلك لما يوفره هذا الأسلوب من تبادل للأفكار والخبرات بين المدققين في تحديد نوعية هذه الأخطاء وتقدير أهميتها النسبية.
- إن تدقيق القوائم المالية من خلال وجود أكثر من مدقق ذوي خلفيات علمية وثقافية متعددة أثناء جلسة العصف الذهني يساعد فريق التدقيق في فهم بيئة الرقابة الداخلية للمنشأة بشكل أكبر والتأكيد على كفاية إفصاحات الإدارة ومدى خلوها من الأخطاء التي قد يتم إغفالها بشكل خاطئ.
- يساعد استخدام أسلوب العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الواردة ضمن التقارير المالية والناتجة عن الاحتيال من خلال توفير عقلية مشككة لدى المدققين تجعلهم يمارسون المزيد من العناية المهنية وبالتالي تساعدهم في تحديد الحسابات الأكثر عرضة لحدوث الاحتيال وكيفية القيام به والتي قد لا يتم اكتشافها باستخدام أدوات التدقيق الاعتيادية.
- إن الكمية الكبيرة من الأفكار الإبداعية المتولدة خلال جلسة العصف الذهني والمستمدة من تجارب المدققين السابقة تساعد أعضاء فريق التدقيق في دراسة وتحليل الفرص والدوافع التبريرات من قبل الإدارة لحدوث الاحتيال وبالتالي القيام باختبارات وإجراءات إضافية لاكتشاف الاحتيال بحيث لا يمكن التنبؤ بها من قبل منفذيه.

12- التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة, يمكن تحديد أهم التوصيات الضرورية والتي يمكن من خلالها تفعيل دور العصف الذهني في كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ أو الاحتيال:

- توعية المدققين بحجم مسؤولياتهم تجاه كشف التحريفات الجوهرية في التقارير المالية في ظل المتطلبات الحديثة لمعايير التدقيق, وما تتضمنه هذه المسؤوليات من بذل المزيد من الشك المهني وتطبيق أساليب حديثة كالعصف الذهني تضاف لإجراءاتهم الاعتيادية.
- إجراء دورات تدريبية لأعضاء مكاتب التدقيق خاصة بالتعريف بالعصف الذهني لفهم مبادئه ومتطلبات تطبيقه عند تدقيق القوائم المالية, مع التركيز على بعض الحالات العملية التي يمكن أن تصادف المدققين أثناء أداء مهام التدقيق و خصوصاً المتعلقة باكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الخطأ أو الاحتيال والاستفادة من المساهمة التي يؤديها العصف الذهني في زيادة كفاءة وفاعلية أعضاء الفريق لاكتشاف هذه التحريفات لتعزيز مصداقية التقارير المالية..
- تشجيع أعضاء مهنة تدقيق الحسابات لاعتماد أسلوب العصف الذهني في الكشف عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية خلال مراحل عملية التدقيق الثلاثة(التخطيط- التنفيذ- التقرير) للوصول إلى رأي مهني موحد وخاصة المدققين غير المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية وذلك لتطوير واقع المهنة.
- اقتراح إصدار المنظمات المهنية لمعيار تدقيق يتناول كيفية تنفيذ برامج العصف الذهني في مكاتب التدقيق نظرا" لتأثيرها على نتائج عملية التدقيق, بالإضافة إلى وضع إرشادات تضمن مستوى مقبول من التعاون بين المدققين عند دراسة مخاطر التحريفات الجوهرية

13- قائمة المراجع

أولا": باللغة العربية :

1. حسانين, هالة حمدي أحمد. (2018). إطار مقترح لاستخدام العصف الذهني الإلكتروني في اكتشاف ومعالجة الأخطاء المحاسبية بالدفاتر والقوائم المالية وأثره على دقة تنبؤات المحليين الماليين في سوق الأوراق المالية مع دراسة ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس. مصر .ص: 217.
2. سوياد, أمينة. (2016). "دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير- دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف. **مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2**. عدد: 14. ص- ص: 280- 306. الجزائر. جامعة سطيف.
3. السويدان, طارق محمد, والعدلوني, محمد أكرم. (2004). **مبادئ الإبداع**. ط: 3. بدون ناشر. ص: 141.
4. عبدالرحمن, نجلاء ابراهيم يحيى. (2015. كانون أول). تحليل وتقييم العصف الذهني الالكتروني لفريق المراجعة في اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية. **مجلة الفكر المحاسبي**. مج: 19. عدد: 4. ص- ص: 775- 835. مصر.
5. عبد, زياد سالم. (2013, أيلول). أثر استخدام إستراتيجية العصف الذهني ضمن إطار التعلم التعاوني في التحصيل المعرفي لمادة تاريخ التربية الرياضية لدى طلاب كلية التربية الرياضية. **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**. مج: 20. عدد: 9. ص- ص: 428- 460. العراق. جامعة تكريت.
6. القاضي, حسين يوسف, دحدوح, حسين أحمد, قريط, عصام نعمة.(2014). **أصول المراجعة- الجزء الأول**. منشورات جامعة دمشق. ص: 611.

7. الكعبي, جعفر عبد الحسين حلو, والعاني, صفاء أحمد محمد. (2020, تشرين أول). تأثير العصف الذهني في جودة التدقيق وانعكاسه على اكتشاف مخاطر الاحتيال. **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ترجمة**. مج: 26. عدد: 122. ص- ص: 501- 516.

8. لطفي, أمين السيد أحمد. (2007). تحسين دقة أحكام المراجعين لأغراض تقييم مخاطر الغش في التقارير المالية باستخدام وسائل دعم القرار. **مجلة الدراسات المالية والتجارية**. عدد: 1. ص- ص: 7-29. جامعة بني سويف. كلية التجارة.

9. محمود صالح , صافيناز محمود محمد. (2019). **دور برامج العصف الذهني الإلكتروني لهيكل فريق المراجعة في تحسين جودة المراجعة المشتركة**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة قناة السويس. ص: 189.

ثانيا": باللغة الأجنبية :

10. Brazel, J. F., Carpenter, T. D. & Jenkins, J. G. (2010). Auditors' Use of Brainstorming in the Consideration of Fraud: Reports from the Field. **The Accounting Review**. Vol. 85. No. 4. pp: 1273- 1301.
11. Chen, C. X., Trotman, K. T., & Zhou, F. (2015). Nominal Versus Interacting Electronic Fraud Brainstorming in Hierarchical Audit Teams. **The Accounting Review**. Vol. 90. No. 1 . pp: 175- 198.
12. Litcanu, M., Prostean, O., Oros, C. & Mnerie, A. V. (2015). Brain-Writing Vs. Brainstorming Case Study For Power Engineering Education. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**. Vol. 191. pp: 387- 390.
13. Litchfield, R. C. (2008, July). Brainstorming Reconsidered: A Goal- Based View. **Academy of Management Review**. Vol. 33. No. 3. pp: 649- 668.
14. Mohd-Nassir, M. D., Sanusi, Z. M., & Ghani, E. K. (2016). Effect of Brainstorming and Expertise on Fraud Risk Assessment. **International Journal of Economics, and financial Issues**. Vol. 6. No. S4. pp: 62- 67.
15. Osborn, A. F., (2001). **Applied Imaginalion: Principles And Procedures of Creative problem-solving**. 3rd Ed. Ny: Charles Scribnerls Sons. New York: United States Of America.
16. Son, J. B., (2001). Call and Vocabulary Learning: A review. **Journal Of The English Linguistic Science Association**. Grad Science Activity: **A Vygotskian Perspective. Science Education.** Vol. 83. No. 5.
17. Tang, J., & Karim, K. E. (2018). Financial Fraud Detection and Big Data Analytics: Implications on Auditor's use of Fraud Brainstorming Session. **Managerial Auditing Journal**. Pp: 1- 14.
18. Yossif, E. A. M. (2015). Measuring the Effect of Auditor Industrial Specialization on Improving Fraud Brainstorming Session Quality. **Journal of**

Commercial and Environmental Studies. Vol. 6. NO. 1. pp: 23- 52.

Professional Issues:

19. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2020). **Statement on Auditing Standards No. 99: Consideration Of Fraud in a Financial Statement Audit.** New York: USA. NY: AICPA.
20. International Federation of Accountants (IFAC), (2020), "**Handbook of International Quality Control, Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**. 2020 Edition. IFAC, New York:USA.

Conference:

21. Abdelrehim, R. (2015). **The Impact of the Integration of Financial and Non- Financial Disclosure on Accuracy and Dispersion of Financial Analysts Forecasts: The Case of Corporate Social Responsibility Reports**. 3 rd International Conference on Corporate Social Responsibility & Sustainable Development.
22. Janssen, S., Hardies, K., Vanstraelen, A., Zehms, K. M., (2020, **September)**. **Professional Skepticism Traits and Fraud Brainstorming Quality**.pp:1-37. **available at: https://ssrn.com/abstract=3719155**.
23. McAllister, M., Kadous, K., Blay, A., (**2020). Fraud Brainstorming Group Composition: The Persuasive Power of a Skeptical Minority**. pp: 1-42. available at: https://ssrn.com/abstract=3105566.

مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في القطاع المصرفي: دراسة ميدانية في فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس

الدكتور أديب برهوم* الدكتورة فاطمة عبد الحميد**

سها سليمان علي***

هدف البحث إلى تحديد مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين) في القطاع المصرفي، وذلك بالتطبيق على فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع البحث جميع العاملين الإداريين في فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس، وبالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل تمّ توزيع (152) استبانة، واسترجع منها (141) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة (92.76%).

أظهرت النتائج أنّ مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في المصارف محل الدراسة كانت بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (56.02%)، أما فيما يخص كل بعد من أبعاد المعرفة التسويقية فكان ترتيبها وفق الآتي: بعد المعرفة بالسوق في المرتبة الأولى، يليه مستوى المعرفة بالزبائن في المرتبة الثانية، يليه مستوى المعرفة بالمنافسين في المرتبة الأخيرة.

كلمات مفتاحية: المعرفة التسويقية، المصارف التجارية التقليدية الخاصة، المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين.

*أستاذ، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

**مدرّسة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

The Level of Availability of Dimensions of Marketing Knowledge in the Banking Sector: A Field Study in the Branches of Private Traditional Commercial Banks in the City of Tartous

[*]Dr. Adeeb Barhom
[**]Dr. Fatema Abdelhameed
[**]Suha Suliman Ali

The aim of the research is to determine the level of availability of dimensions of marketing knowledge (knowledge of the market, knowledge of customers, knowledge of competitors) in the banking sector, by applying to the branches of traditional private commercial banks in the city of Tartous.

The research adopted the descriptive analytical method, and the research community included all the administrative workers in the branches of the traditional private commercial banks in the city of Tartous, and based on the comprehensive inventory method, 152 questionnaires were distributed, and 141 complete and valid questionnaires were retrieved from them for statistical analysis, with a response rate of (92.76%).

The results showed that the level of availability of the dimensions of marketing knowledge in the banks under study was of a medium degree, and of relative importance (56.02%). The second, followed by the level of knowledge of competitors in the last rank.

Keywords: Marketing Knowledge, Traditional Private Commercial Banks, Market Knowledge, Knowledge of Customers, Knowledge of Competitors.

[*]Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.
[**] Lecturer, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.
[**] Postgraduate Student (PhD), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

المقدمة:

تُعدّ المعرفة التسويقية أحد أبرز الركائز الفاعلة في صياغة الخطط التسويقية الناجحة والمستمدة إلى حكمة العقل لقياس متغيرات السوق المختلفة التي من خلالها تؤدي إلى تطوير الأداء التسويقي، وبشكل يتفق مع الأهداف الاستراتيجية الموضوعة مسبقاً للمنظمة، وبالنظر لما تواجهه المنظمات من صعوبات كبيرة تقف أمام تطلعاتها الهادفة إلى التطوير والنمو، وذلك ينبغي لها حماية وضعها التنافسي من خلال المكانة الذهنية للأفراد في تكوين الآراء واتخاذ القرارات وتشكيل سلوك الفرد، إذ تؤثر في تصرفاتهم تجاه المنتج أو المنظمة، مما يؤدي إلى تحفيز المنظمات وقيادتها إلى إدراك أهمية دراسة مكانتها ومكانة منتجاتها السائدة في أذهان الزبائن والمنافسين، وكذلك المجهزين الذين يتعاملون معها على وضع الاستراتيجيات المختلفة لتحسينها وتأكيدها لكي تتمكن من مواكبة ما يحدث في السوق من تطورات على وفق رؤية جديدة مستمدة من تشخيصها للواقع الحالي؛ فأصبح تكوين المكانة الإيجابية من خلال المعرفة التسويقية هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه من خلال الأداء الذي يتفق مع متطلبات الزبائن والسوق، وبالتالي خلق بيئة ملائمة للمنظمة للبقاء والنمو (حمودي والطائي، 2014، ص137).

بناءً على ذلك أصبحت المعرفة التسويقية أحد مرتكزات نجاح وتميز المنظمات، وذلك بسبب ما تواجهه هذه المنظمات من تحديات متنوعة تشكل عقبة في نموها وتطورها، الأمر الذي يفرض على هذه المنظمات معرفة حجم التحديات ونوعها ومدى تأثيرها على عملها، وهذا يتطلب امتلاك هذه المنظمات المعرفة الكاملة الخاصة بكل من الزبائن الذين تتعامل معهم من خلال إدراك وفهم حاجاتهم وتفضيلاتهم، بالإضافة إلى المعرفة بالسوق لضمان التفوق على المنافسين، وهذا يتطلب استقطاب الأفراد المؤهلين أصحاب الخبرة والمعرفة الذي لديهم القدرة على الابتكار وتوليد المعارف التسويقية الجديدة، وتكوين القيم الثقافية التي تتوافق مع مبدأ المشاركة للمعارف التسويقية واكتسابها.

انطلاقاً من ذلك، يسعى البحث الحالي إلى تحديد مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين) في القطاع المصرفي، وذلك بالتطبيق على فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضرورة امتلاك المصارف التجارية التقليدية الخاصة مستوى جيد من المعرفة التسويقية، والاستفادة منها بما يتلاءم مع تطورات العصر الحالي وتحدياته، لما لها من دور في رفع مستوى الأداء التسويقي، والعمل على تحسين وتطوير عملية صنع القرار الاستراتيجي التسويقي المناسب لهذه المصارف، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث **النظرية** كونه يتناول موضوعاً تسويقياً يشكل مدخلاً مهماً لمنظمات الأعمال، ويُعدّ أحد الوسائل التي تُمكّن المنظمات من الوصول إلى مرحلة من التميز في ظل بيئة تتميز بشدة المنافسة والتحديات التي تشهدها بيئة الأعمال المصرفية.

أما الأهمية **العملية** للبحث فتتمثل في كونه يساهم في تحديد مستوى المعرفة التسويقية من خلال أبعادها (المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين) في المصارف محل الدراسة، حيث يمكن أن يستفيد من نتائجه أصحاب القرار في المصارف محل الدراسة بأهمية تبني المعرفة التسويقية لما لها من تأثير في تحسين الأداء التسويقي لهذه المصارف.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين) في القطاع المصرفي، وذلك بالتطبيق على فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالسوق في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

2- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالزبائن في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

3- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالمنافسين في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتفسير المعلومات التي تمّ الحصول عليها، والاستفادة منها للوصول إلى تعميمات واستدلالات تشمل المجتمع محل البحث.

مجتمع البحث وعينته:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين الإداريين في فروع المصارف التجارية التقليدية الخاصة في مدينة طرطوس، حيث استهدف البحث الحالي (11) مصرف، وهي (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، المصرف العربي سورية، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف الائتمان الأهلي، مصرف بيبلوس سورية، مصرف سورية والمهجر، مصرف الأردن سورية، مصرف سورية والخليج، مصرف الشرق، فرنسبنك سورية، مصرف قطر الوطني سورية)، وبناءً على ذلك وبالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل تمّ توزيع (152) استبانة على كافة العاملين الإداريين في فروع المصارف التجارية الآنفة الذكر، واسترجع منها (141) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة (92.76%).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Akroush and AL-Mohammad,2010) بعنوان:

The effect of marketing knowledge management on organizational performance: An empirical investigation of the telecommunications organizations in Jordan.

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي: تحقق تجريبي لمنظمات الاتصالات في الأردن.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة التسويقية (التسويق الداخلي والتسويق الخارجي) والأداء التنظيمي (الزبائن، السوق، الأداء المالي) في مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأردنية، تمّ تبني منهجية كمية يتم فيها تطوير استبانة تعمل على جمع البيانات، تمّ توزيعها على عينة مكونة من (339) مديراً، وتمّ استخدام تحليلات العوامل الاستكشافية والتأكيدية.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المعرفة التسويقية والأداء التنظيمي، حيث يوجد تأثير قوي للتسويق الداخلي على الزبائن، بينما يظهر التسويق الخارجي تأثير قوي على الأداء المالي.

2- دراسة نصور (2019) بعنوان: دور المعرفة التسويقية في التوجه نحو الإبداع: دراسة ميدانية في الشركة العامة لتعبئة المياه/ بقين.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المعرفة التسويقية في تحقيق التوجه نحو الإبداع في الشركة العامة لتعبئة المياه /بقين/، وتمّ ذلك باستخدام المنهج الوصفي الإحصائي، حيث تمّ تصميم استبيان مؤلف من مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تمّ توجيهها إلى عينة مقصودة شملت (26) عامل من العاملين في الشركة العامة لتعبئة المياه /بقين/، والذين يحملون مسمى وظيفي (مدير/مساعد مدير)، وبعض المختصين في مجال التسويق، وتمّ استخدام العينة القصدية كون مفردة المعاينة التي تمّ التوجه إليها بالاستبيان هم الأشخاص الذين تتوفر لديهم البيانات الأولية المطلوبة للبحث، وتمّ استرجاع (23) استبانة صالحة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من نظام المعلومات التسويقية، وإدارة المعرفة التسويقية، وإشراك الزبون، على التوجه الإبداعي للشركة العامة لتعبئة المياه /بقين/.

3- دراسة صقور والشريف (2020) بعنوان: أثر المعرفة السوقية على الأداء التسويقي: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية العاملة في مدينة دمشق وريفها.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المعرفة السوقية على الأداء التسويقي في شركات الصناعات الغذائية العاملة في مدينة دمشق وريفها من خلال دراسة العلاقة بين المتغير المستقل وهو المعرفة السوقية بأبعادها الثلاثة (المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين، بحوث السوق)، وبين المتغير التابع وهو الأداء التسويقي.

اعتمد البحث على المنهج الكمي والفلسفة الوضعية والمدخل المنهجي الاستنتاجي كأسلوب للدراسة، وشمل مجتمع الدراسة كل العاملين في شركات الصناعات الغذائية في مدينة دمشق وريفها، وأما عينة الدراسة فاقتصرت على عينة عشوائية بسيطة حيث تمّ توزيع (155) استبانة على العاملين في الشركات المدروسة، أعيد منها (127) استبانة صالحة للتحليل وبنسبة استجابة بلغت (81.9%).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المعرفة بالزبائن والمعرفة بالمنافسين من جهة وبين الأداء التسويقي من جهة أخرى، وبالمقابل تمّ التوصل إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بحوث السوق وبين الأداء التسويقي.

4- دراسة الأمير وإبراهيم (2020) بعنوان: أثر المعرفة التسويقية على الأداء التسويقي في بعض المؤسسات الخدمية لمدينة بغداد.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المعرفة التسويقية (معرفة العاملين، معرفة الزبون، معرفة المجهزين، معرفة البيئة، معرفة الخدمة، معرفة المنافسين، معرفة العمليات) على الأداء التسويقي (المبيعات والحصة السوقية والربحية) في المؤسسات الخدمية لمدينة بغداد.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من عينة من مؤسسات القطاع الخدمي العاملة في مدينة بغداد والبالغ عددها خمس مؤسسات خدمية،

وتمّ توزيع عدد (212) استبانة على المنظمات المبحوثة، وتمّ استرداد (175) استبانة بنسبة بلغت (83%)، فيما تمّ استبعاد (8) استبانات لتصبح الاستبانات الصالحة للتحليل 0167) استبانة بنسبة (79%)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمعرفة التسويقية على الأداء التسويقي في مؤسسات الخدمة لمدينة بغداد.

5- دراسة الربيعاوي (2021) بعنوان: دور اكتساب المعرفة التسويقية في تعزيز ملكية العلامة التجارية: بحث ميداني مقارن في شركات الاتصالات النقالة في العراق.

هدفت الدراسة إلى اختبار نماذج العلاقة والأثر بشأن اكتساب المعرفة التسويقية في تعزيز ملكية العلامة التجارية من خلال النشاطات التسويقية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (90) موظفاً في الأقسام التسويقية وذات الصلة، وتضمنت (40) موظفاً من شركة آسياسيل للاتصالات و(50) من شركة كورك للاتصالات، وقد اعتمد الباحث الاستبانة كأداة قياس رئيسة فضلاً عن المقابلات الشخصية لجمع البيانات والمعلومات التي تمّ تحليلها باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: وجود علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين اكتساب المعرفة التسويقية وتعزيز ملكية العلامة التجارية فضلاً عن عدم وجود فروق معنوية بين المنظمتين عينة الدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت المعرفة التسويقية، يمكن القول أنّ الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة، ولكنها جديدة في البيئة المحلية من ناحية تطبيقها في المصارف التقليدية الخاصة من جهة تحديد مستوى المعرفة التسويقية لدى العاملين في هذه المصارف سواء ما يتعلق بالمعرفة بالسوق أو المعرفة بالزبون أو المعرفة بالمنافسين، حيث استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تصميم أداة البحث الاستبانة، وفي تكوين المحاور الأساسية للإطار النظري للبحث.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم المعرفة التسويقية: ليس هناك إجماع على تعريف موحد للمعرفة التسويقية، حيث كان المفهوم السائد لدى أغلب الباحثين بأنّ المعرفة التسويقية هي عبارة عن

معلومات تتعلق بالتسويق التي ينبغي معالجتها من خلال الحصول على المعرفة وخزنها في الذاكرة المنظمية ونشرها وتوزيعها وتفسيرها (العزاوي والجنابي، 2011، ص122)، وبشكل أدق هي عملية معرفة الزبون ومعرفة المنافسين من خلال عمليات توليد واستعمال معلومات السوق.

وتُعرّف المعرفة التسويقية بأنها: وسيلة يتم من خلالها جميع وتحليل البيانات حول الأسواق المستهدفة، وتحديد حجم السوق والحصة السوقية المتوقعة القادرة على خدمة المنظمة وأهدافها، وكذلك التنبؤ بمعدلات النمو للأسواق وتحديد حاجات ورغبات الزبائن وطبيعة المنافسة ومعرفة الميزة التنافسية التي تمكنها من النمو والبقاء (حمودي والطائي، 2014، ص138).

كما تُعرّف المعرفة التسويقية في كونها جوهراً أساسياً ومهماً في انضباط العمل التسويقي، وركيزة موضوعية في صياغة الخطط التسويقية الناجحة التي تشكل المعرفة التسويقية برؤيتها الجديدة (رؤوف وحمدي، 2010، ص87).

ويوضح (Kohlbacher, 2008, P627) بأنّ المعرفة التسويقية تعد تشكيل وانتقال المعرفة في بيئة الأعمال والتداخل لنظريات المعرفة التسويقية من الأمور الحاسمة لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة والكفيلة ببقائها واستمرارها، كما أنّ أنشطة التسويق هي من ضمن أكثر أجزاء المنظمة كثافة بالمعرفة.

ثانياً: أهمية المعرفة التسويقية: تتمثل أهمية المعرفة التسويقية بالنسبة لمنظمات الأعمال في الجوانب الآتية (النقشبندي، 2015، ص101):

1- تؤدي دوراً مهماً في عملية إبداع السوق من خلال الحوار المتواصل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية.

2- المساعدة على معرفة الزبائن الحاليين بشكل أفضل واستهداف الزبائن المرتقبين.

3- تشجيع المنظمة في التنبؤ بالحاجات عن المنتجات المتفوقة بهدف جذب المزيد من الزبائن الجدد.

4- تمكين المنظمة وزيادة قدرتها على إيجاد طرق جديدة لحل مشاكل التسويق الطارئ والمتمثلة بتحديد شركاء أفضل.

كما تبرز أهمية المعرفة التسويقية من خلال إدراك المنظمة في طريق الحفاظ على تلك المعرفة والاستفادة منها باعتبارها مصدراً أساسياً للتطور الاقتصادي، لذا فإنّ تطبيق المعرفة التسويقية يساعد المنظمة في تحسين خدمة الزبون والتشجيع على الابتكار من خلال العصف الذهني، فضلاً عن أنه يساعد على تمييز المعرفة لدى الأفراد في المنظمة، ويخفض التكاليف من خلال انسيابية العمل، وجعل المنظمة قادرة على التحديد الأفضل للزبائن الحاليين وتوجه اهتمامها بأكثر دقة (حمودي والطائي، 2014، ص138).

تُعدّ عملية اكتساب المعرفة التسويقية من أهم عمليات إدارة المعرفة، وتتجسد هذه الأهمية في كونها تمكن المنظمات من الوصول إلى مجالات المعرفة التسويقية والتي تمكن المنظمة من تطوير الأداء التسويقي؛ فالمعرفة والقدرة على اكتسابها وتطويرها تُعدّ من المصادر الأكثر أهمية لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، إذ أنّ اكتساب المعرفة التسويقية هو عنصر مهم في الدخول إلى الأسواق الدولية (Westphal, 2001, P1).

وتكمن عملية اكتساب المعرفة التسويقية في حصول المنظمات على المعرفة الخارجية، والتي ستفتح فرصاً إنتاجية جديدة، وكذلك سيتم نقل أنواع مختلفة من المعرفة بين الأفراد، مثل قدرات التكنولوجيا، والمعرفة بالأسواق المحلية والممارسات التسويقية الحديثة (Liu & Li, 2011, P2)؛ فاكتساب المعرفة التسويقية من الشركاء الخارجيين هو عامل رئيس لنجاح المنظمات، فهي تمكن المنظمة المصنعة من تكوين منتجات جديدة، وتعزيز التميز التكنولوجي، وخفض كلف المبيعات، ومن ثمّ تحقيق ميزة تنافسية (Yli-Renko et al., 2001, P587).

بناءً على ما سبق إنّ المنظمات التي تتبنى مفهوم المعرفة التسويقية تحاول التركيز على استخدامها باتجاه تحسين وتطوير عملية صنع واتخاذ القرار التسويقي المناسب لأجل مواجهة الأزمات التسويقية التي قد تتعرض لها.

ثالثاً: أبعاد المعرفة التسويقية: انسجاماً مع طبيعة وأهداف البحث تتمثل أبعاد المعرفة التسويقية في الآتي:

1- المعرفة بالسوق: تعتبر المنظمات أنّ المعرفة بالسوق محركاً أساسياً في ممارسة أعمالها من خلال المعلومات التي تقدمها للمنظمة بشكل عام ولصانع القرار بشكل خاص، وذلك لتمكنها من التفوق على المنافسين والحصول على مركز تنافسي جيد، مما أدى إلى زيادة الوعي بأهمية المعرفة التسويقية في الكثير من المنظمات الحديثة وتعمل على البحث عن الصيغ التي تجعل من المعلومات التي تقدمها المعرفة السوقية إلى المنظمة أكثر فاعلية ومنفعة للمنظمة (الملا حسن، 2006، ص2).

وتتضمن المعرفة بالسوق تلك النشاطات التي يتبعها المسوقين في منظمة ما، وذلك لغرض دفع الزبائن الحاليين والمحتملين لتقديم تنازلات واضحة من أجل شراء منتجاتهم، والعمل على إيجاد طرق ناجحة وفعالة توهمهم بالضرر الناجم عند استهلاك منتجات المنظمات الأخرى باعتبارها منافس، ويمكن تعريف هذا التدخل على أنه تلك الطريقة أو الاستراتيجية التي تهدف من خلالها المنظمة المسوقة بالتسلل بين الزبائن في السوق، والعمل على رصد كافة التحركات التي يقومون بها والتأثير بهم وجذبهم لمنتجات محددة دون أخرى، والعمل على إفقاد الآخرين حصصهم السوقية الحالية (Chakraborty, 2013, p2229).

2- المعرفة بالزبون: إنّ معرفة الزبون هو ما يملكه الزبون من المعلومات والأفكار ووجهات النظر حول منتجات المنظمة من اجل بناء علاقات قوية معهم، حيث تُعرّف بأنها: تلك المعرفة التي تساعد على تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة من خلال السماح لها باستكشاف الفرص الناشئة عن طلبات واحتياجات الزبائن وتلبية هذه الاحتياجات بأسرع وقت ممكن (صادق، 2012، ص322).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعرفة تتعلق بالزبائن، والتي تؤدي دوراً هاماً في التفاعل بين المنظمة والزبون، وهي (الربيعاوي وآخرون، 2015، ص89):

1- المعرفة للزبائن: وتتمثل في دعم الزبائن من خلال تدفق المعرفة بشكل مستمر من المنظمة إلى الزبون.

2- المعرفة من الزبائن: تأتي من قبل المنظمة لابتكار المنتجات وتوليد الأفكار إضافة إلى التحسين المتواصل للمنتجات.

3- المعرفة بشأن الزبائن: تجمع المعرفة من قبل المنظمة في خدمة عملية تحليل إدارة علاقات الزبون وتدعم العمليات.

3- المعرفة بالمنافسين: إنّ المنظمات التي ترغب بالنجاح والتفوق والبقاء في دائرة المنافسة ومجاراة منافسيها لابد من أن تقوم بجمع مستوى أعمق من المعلومات وإجراء الدراسات والبحوث والقيام بتحليل أوسع للمنافسين وأنشطتهم، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والاعتماد على مواقع الانترنت بهدف الوصول إلى تحديد مدى تأثير المنافسين المحتملين في سوق العمل على أداء المنظمة، وكذلك التوصل إلى منافع تمكن المنظمة من خلالها اتخاذ القرارات الصائبة فيما يتعلق بالمنتج والبيع والإعلان وغيرها من الأنشطة التي تمارسها المنظمة (الصميدعي ويوسف، 2017، ص102).

ويرى (الصيرفي، 2009، ص143) أنه يجب على المنظمة معرفة عدد المنافسين التي ينبغي التركيز عليهم، وما هي الاستراتيجيات التي تتبعها كل منظمة مما يتبين من خلالها نقاط قوتها وضعفها مستمدة من تحليل تلك الاستراتيجيات للمنافسين الحاليين والمحتملين، ويكون المنافسين من نوعين: الأول: المنافس المباشر، وهو الذي يقدم منتجات تتطابق بشكل كامل مع منتجات المنظمة في السوق، والثاني: منافس غير مباشر، وهو الذي يقدم منتجات تؤثر على الإقبال على منتجات المنظمة.

النتائج والمناقشة:

لتحقيق أهداف البحث وبالاعتماد على الدراسات السابقة الواردة في متن البحث، تمّ تطوير "استبانة"، وقد تكونت الاستبانة من (18) عبارة موزعة على ثلاثة محاور شملت أبعاد المعرفة التسويقية (بعد المعرفة بالسوق، بعد المعرفة بالزبائن، بعد المعرفة بالمنافسين).

تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة بدرجة كبيرة جداً، والدرجة /4/ للإجابة بدرجة كبيرة، والدرجة /3/ للإجابة بدرجة متوسطة، والدرجة /2/ للإجابة بدرجة ضعيفة، والدرجة /1/ للإجابة بدرجة ضعيفة جداً، كذلك تمّ استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.25 في التحليل الإحصائي. تمّ إخضاع الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها،

حيث تمّ عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول (1) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
بعد المعرفة بالسوق	7	0.817
بعد المعرفة بالزبائن	6	0.798
بعد المعرفة بالمنافسين	5	0.809
الثبات الكلي	**18**	**0.832**

يبين الجدول رقم (1) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة تساوي (0.832)، وهي أكبر من 0.70، كذلك نلاحظ أنّ قيم معامل ألفا كرونباخ لعبارات كل بعد من البعاد أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

تمّ اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One- Sample T. test.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = (5 – 1)/5 = 0.8

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (2) تبويب تدرجات سلم ليكرت الخماسي (تبويب مغلق)

المجال	درجة التقييم	الأهمية النسبية
1 – 1.8	ضعيفة جداً	%(20-36)
1.81 – 2.60	ضعيفة	%(36.2-52)
2.61 – 3.40	متوسطة	%(52.2-68)
3.41 – 4.20	كبيرة	%(68.2-84)
4.21 - 5	كبيرة جداً	%(84.2-100)

المصدر: من إعداد الباحثة

بناءً على نتائج تفريغ الاستبانة، نبين فيما يلي مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالزبائن، المعرفة بالمنافسين) في المصارف محل الدراسة،

حيث قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة حسب كل بعد، وذلك وفق الآتي:

1- بعد المعرفة بالسوق:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالسوق في المصارف محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3		
				مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
1. يستخدم المصرف المعرفة التسويقية لتقديم خدمات أفضل للزبائن ضمن القطاع الذي يعمل فيه.	3.24	0.726	64.8	3.925	.000	دال
2. يستخدم المصرف وسائل حماية لمنع دخول المنافسين إلى مصادر المعرفة لديه.	2.76	0.782	55.2	-3.644	.000	دال
3. يطبق المصرف معرفة السوق في مواجهة مشاكل السوق والعملاء.	2.84	0.889	56.8	-2.137	.011	دال
4. لدى المصرف القدرة للحصول على المعرفة عن المنافسين ضمن القطاع الذي يعمل فيه.	2.81	0.737	56.2	-3.061	.005	دال
5. يقوم المصرف بتخزين المعلومات المتعلقة بالمنافسين والاحتفاظ بها في ملفات.	2.72	0.845	54.4	-3.935	.000	دال
6. يستخدم المصرف المعرفة التسويقية لتحسين كفاءته.	2.74	0.803	54.8	-3.845	.000	دال
7. يقوم المصرف بتطبيق المعرفة التسويقية في تطوير خدمات جديدة.	2.73	0.811	54.6	-3.953	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (3) أنّ قيم المتوسطات الحسابية للعبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة متوسطة على توافر بعد المعرفة بالسوق، حيث تنخفض قيم معظم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (1) والمتضمنة أنّ المصرف يستخدم المعرفة التسويقية لتقديم خدمات أفضل للزبائن ضمن القطاع الذي يعمل فيه بأهمية نسبية (64.8%)، وأدناها للعبارة رقم (5) والمتضمنة قيام المصرف بتخزين المعلومات المتعلقة بالمنافسين والاحتفاظ بها في ملفات بأهمية نسبية (54.4%).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالسوق في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
141	2.7730	.66942	.05638	55.46%	24.14%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-4.026	.000	-.22695	-.3384	-.1155

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (4) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المعرفة بالسوق تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.22695)، وتقع ضمن المجال (2.61–3.40)، وتقابل المستوى "بدرجة متوسطة" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (24.14%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالسوق في المصارف محل الدراسة بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (55.46%).

2- بعد المعرفة بالزبائن:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالزبائن في المصارف محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3		
				مؤشر t الاختبار	احتمال الدلالة	القرار
8. يقوم المصرف بالحصول على المعلومات عن الزبائن من مصادر داخلية.	2.79	0.744	55.8	-3.352	.000	دال
9. يقوم المصرف بتصنيف المعلومات عن كل زبون التي حصل عليها من مصادره المختلفة.	2.81	0.777	56.2	-2.904	.003	دال
10. يقوم المصرف بالحصول على المعلومات عن الزبائن باستخدام مصادر خارجية مثل (الاستشاريين، ومصادر البيانات).	2.79	0.841	55.8	-2.965	.002	دال
11. يُسخّر المصرف معلوماته عن الزبائن لتقديم خدمات أفضل لهم.	2.77	0.755	55.4	-3.617	.000	دال
12. يحصل العاملون في المصرف على معلومات عن الزبائن من خلال وسائل حديثة.	2.76	0.897	55.2	-3.177	.000	دال
13. يعمل المصرف على تحديث المعلومات التي يتم جمعها عن الزبائن في الوقت المناسب.	2.81	0.773	56.2	-2.919	.004	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (5) أنّ قيم المتوسطات الحسابية للعبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة متوسطة على توافر بعد المعرفة بالزبائن، حيث تنخفض قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارتين (9، 13) والمتضمنتان أنّ المصرف يقوم بتصنيف المعلومات عن كل زبون التي حصل عليها من مصادره الداخلية، وأنه يعمل على تحديث المعلومات التي يتم جمعها عن الزبائن في الوقت المناسب بأهمية نسبية (56.2%)، وأدناها للعبارة رقم (12) والمتضمنة أنّ العاملون في المصرف يحصلون على معلومات عن الزبائن من خلال معلومات حديثة بأهمية نسبية (55.2%).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالزبائن في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

الجدول (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
141	2.7953	.48319	.04069	55.91%	17.28%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-5.030	.000	-.20466	-.2851	-.1242

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (6) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المعرفة بالزبائن تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.20466)، وتقع ضمن المجال (2.61−3.40)، وتقابل المستوى "بدرجة متوسطة" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (17.28%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالزبائن في المصارف محل الدراسة بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (55.91%).

3- بعد المعرفة بالمنافسين:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالمنافسين في المصارف محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3		
				مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
14. يقوم المصرف بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على نقاط القوة والضعف.	2.83	0.781	56.6	-2.585	.023	دال
15. يعمل المصرف على تجنب التهديدات التي تواجهه من خلال التحليل المستمر للأسواق.	2.81	0.682	56.2	-3.308	.000	دال
16. يعمل المصرف على تحليل البيئة الخارجية للتعرف على المنافسين الجدد في السوق.	2.77	0.751	55.4	-3.637	.000	دال
17. يعمل المصرف على مراقبة استراتيجيات المنافسين.	2.75	0.873	55	-3.400	.000	دال
18. يقوم المصرف بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على أشكال سلوكيات المتنافسين (ردود أفعالهم).	2.71	0.838	54.2	-4.109	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (7) أنّ قيم المتوسطات الحسابية للعبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة متوسطة على توافر بعد المعرفة بالمنافسين، حيث تنخفض قيم معظم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (14) والمتضمنة قيام المصرف بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على نقاط القوة والضعف بأهمية نسبية (56.6%)، وأدناها للعبارة رقم (18) والمتضمنة قيام المصرف بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على أشكال سلوكيات المتنافسين بأهمية نسبية (54.2%).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر بعد المعرفة بالمنافسين في المصارف محل الدراسة، وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

الجدول (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
141	2.8347	.48815	.04111	56.69%	17.22%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-4.021	.000	-.16530	-.2466	-.0840

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (8) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات بعد المعرفة بالمنافسين تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.16530)، وتقع ضمن المجال (2.61–3.40)، وتقابل المستوى "بدرجة متوسطة" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (17.22%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالمنافسين في المصارف محل الدراسة بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (56.69%).

اختبار الفرضية الرئيسة للبحث: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية وبين المتوسط الافتراضي للمجتمع.

الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة للبحث

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
141	2.8010	.48757	.04106	56.02%	17.41%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-4.846	.000	-.19897	-.2802	-.1178

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (9) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات أبعاد المعرفة التسويقية تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.19897)، وتقع ضمن المجال (2.61–3.40)، وتقابل المستوى "بدرجة متوسطة" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (17.41%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الرئيسة للبحث ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن

القول أنّ مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في المصارف محل الدراسة بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (56.02%).

نتائج البحث:

أظهرت النتائج أنّ مستوى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في المصارف محل الدراسة كانت بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (56.02%)، أما فيما يخص كل بعد من أبعاد المعرفة التسويقية فكان وفق الآتي:

1- إنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالسوق في المصارف محل الدراسة كان بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (55.46%)، ويتجلى ذلك من خلال استخدام المصرف المعرفة التسويقية لتقديم خدمات أفضل للزبائن ضمن القطاع الذي يعمل فيه، واستخدامه وسائل حماية لمنع دخول المنافسين إلى مصادر المعرفة لديه، وتطبيق معرفة السوق في مواجهة مشاكل السوق والعملاء، وتخرين المعلومات المتعلقة بالمنافسين والاحتفاظ بها في ملفات، واستخدامه المعرفة التسويقية أيضاً لتحسين كفاءته وتطوير خدمات جديدة.

2- إنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالزبائن في المصارف محل الدراسة كان بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (55.91%)، ويتجلى ذلك من خلال قيام المصرف بالحصول على المعلومات عن الزبائن من مصادر داخلية، وتصنيف المعلومات عن كل زبون التي حصل عليها من مصادره المختلفة، والحصول على المعلومات عن الزبائن باستخدام مصادر خارجية مثل (الاستشاريين، ومصادر البيانات)، وتسخير معلوماته عن الزبائن لتقديم خدمات أفضل لهم، وحصوله على معلومات عن الزبائن من خلال وسائل حديثة، وقيامه بتحديث المعلومات التي يتم جمعها عن الزبائن في الوقت المناسب.

3- إنّ مستوى توافر بعد المعرفة بالمنافسين في المصارف محل الدراسة بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (56.69%)، ويتجلى ذلك من خلال قيام المصرف بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على نقاط القوة والضعف، وتجنب التهديدات التي تواجهه من خلال التحليل المستمر للأسواق، وتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المنافسين الجدد في السوق، ومراقبة استراتيجيات المنافسين، وقيامه بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على أشكال سلوكيات المتنافسين (ردود أفعالهم).

مقترحات البحث:

1- ضرورة العمل من قبل المصارف محل الدراسة على رفع مستوى المعرفة التسويقية لدى العاملين لديها وذلك بتطوير مهاراتهم من خلال إشراكهم في دورات تدريبية كونها تشكل عنصراً مهماً في تطوير أدائهم، مما ينعكس على أداء هذه المصارف بشكل عام وتحسين أدائها التسويقي بشكل خاص.

2- ضرورة اهتمام المصارف محل الدراسة بتبني آليات لاكتساب المعرفة التسويقية سواء من خلال تطوير المعرفة الداخلية أو اكتساب معارف تسويقية جديدة من البيئة الخارجية تؤدي إلى تقديم خدمات أفضل.

3- ضرورة دعم إدارة المصارف محل الدراسة تعزيز واكتساب المعرفة التسويقية لدى العاملين لديها، وتفعيل أفضل الأساليب العلمية لإدارتها، بما يساهم في إحداث التغيير المناسب وتطوير الخدمات التي تقدمها بشكل أفضل من المنافسين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- الأمير، حميد شكر؛ وإبراهيم، صديق بلل 2020- أثر المعرفة التسويقية على الأداء التسويقي في بعض المؤسسات الخدمية لمدينة بغداد، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (12)، العدد (3)، 154-180.

2- حمودي، وجدان؛ والطائي، هبة حسين 2014- دور إدارة المعرفة التسويقية في تعزيز المكانة الذهنية للمنظمة: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في محافظة نينوى، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد الثالث، 134-151.

3- الربيعاوي، سعدون حمود جثير 2021- دور اكتساب المعرفة التسويقية في تعزيز ملكية العلامة التجارية: بحث ميداني مقارن في شركات الاتصالات النقالة في العراق، مجلة الدنانير، المجلد (1)، العدد (24)، 693-733.

4- الربيعاوي، سعدون؛ وعباس، حسين؛ والعامري، سارة؛ والزبيدي، سماء 2015- إدارة التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، المنهل للنشر، الطبعة الأولى، 1-599.

5- رؤوف، رعد؛ وحمدي، سالم 2010- المعرفة التسويقية واستدامة الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (32)، العدد (100)، 83-99.

6- صادق، درمان سليمان 2012- التسويق المعرفي المبني على إدارة علاقات ومعرفة الزبون التسويقية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 322.

7- صقور، مجد؛ والشريف، بتول محمد 2020- أثر المعرفة السوقية على الأداء التسويقي: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية العاملة في مدينة دمشق وريفها، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (6)، 618-633.

8- الصميدعي، محمود؛ ويوسف، ردينة 2017- إدارة المنتجات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 102.

9- الصيرفي، محمد عبد الفتاح 2009- مفاهيم إدارية حديثة، الدار الدولية للنشر، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 143.

10- العزاوي، فراس؛ والجنابي، عبد القادر 2011- تشخيص واقع إدارة المعرفة التسويقية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من إداريي شركات الاتصالات في مدينة السليمانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (62)، 112-138.

11- الملا حسن، محمد محمود 2006- تحليل العلاقة بين المعرفة التسويقية والاستراتيجيات التسويقية الموجهة بالميزة التنافسية: دراسة حالة في عينة من الشركات الصناعية نينوى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2.

12- نصور، ريزان 2021- دور المعرفة التسويقية في التوجه نحو الإبداع: دراسة ميدانية في الشركة العامة لتعبئة المياه/ بقين، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (41)، العدد (5)، 89-106.

13- النقشبندي، فارس محمد 2015- تشخيص مدى توافر أبعاد المعرفة التسويقية في المؤسسات الخدمية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف التجارية في

مدينة دهوك، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (7)، العدد (2)، 99–126.

ثانياً: المراجع العربية باللغة الإنكليزية:

1. Prince, Hamid Shukr; And Ibrahim, Seddik Ballel 2020- The impact of marketing knowledge on marketing performance in some service institutions for the city of Baghdad, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume (12), Issue (3), 154-180.
2. Hammoudi, Wejdan; Al-Tai, Heba Hussein 2014 - The role of marketing knowledge management in enhancing the mental status of the organization: An exploratory study in the General Company for the Manufacturing of Medicines and Medical Appliances in Nineveh Governorate, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 10, Issue Three, 134-151.
3. Al-Rabeawi, Saadoun Hammoud Jatheer 2021- The role of acquiring marketing knowledge in enhancing brand ownership: A comparative field research in mobile telecommunication companies in Iraq, Al-Danner magazine, Volume (1), Issue (24), 693-733.
4. Al-Rabawi, Saadoun; Abbas, Hussein; Al-Amri, Sarah; Al-Zubaidi, Sama 2015 - Marketing Management: Foundations and Contemporary Concepts, Al-Manhal Publishing, first edition, 1-599.
5. Raouf, Raad; and Hamdi, Salem 2010 - Marketing knowledge and the sustainability of competitive advantage: a field study in a sample of industrial organizations in Nineveh Governorate, Al-Rafidain Development Journal, Volume (32), Issue (100), 83-99.
6. Sadiq, Dorman Suleiman 2012 - Knowledge Marketing based on Customer Relationships and Marketing Knowledge Management, Dar Kunooz Al Maarifa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 322.
7. Suqur, Majd; Al-Sharif, Batoul Muhammad 2020- The impact of market knowledge on marketing performance: a field study in

the food industry companies operating in the city of Damascus and its countryside, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences Series, Volume (42), Issue (6), 618-633.

8. Al-Sumaida'i, Mahmoud; and Youssef, Rudaina 2017 - Product Management, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, second edition, Amman, Jordan, 102.
9. Al-Serafy, Muhammad Abdel-Fattah 2009- Modern Administrative Concepts, International House for Publishing, Al-Zaytoonah University, Amman, Jordan, 143.
10. Al-Azzawi, Firas; Al-Janabi, Abdul-Qader 2011 - Diagnosing the reality of marketing knowledge management: an exploratory study of the opinions of a sample of administrators of telecommunications companies in the city of Sulaymaniyah, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (17), Issue (62), 112-138.
11. Al-Mulla Hassan, Muhammad Mahmoud 2006- Analysis of the relationship between marketing knowledge and marketing strategies directed at competitive advantage: A case study in a sample of Nineveh industrial companies, Master's thesis, University of Mosul, Iraq, 2.
12. Nassour, Rizan 2021- The role of marketing knowledge in the trend towards creativity: a field study in the General Water Bottling Company / Beqin, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences Series, Volume (41), Issue (5), 89-106.
13. Al-Naqshbandi, Faris Muhammad 2015- Diagnosing the availability of dimensions of marketing knowledge in service institutions: an exploratory study of the opinions of a sample of commercial bank managers in the city of Dohuk, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume (7), Issue (2), 99 - 126.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

14- Akroush, M; AL-Mohammad, S. The effect of marketing knowledge management on organizational performance: An empirical investigation of the telecommunications organizations in

Jordan. International Journal of Emerging Markets, United Kingdom, 5(1), 2010, 38-77.

15-Chakraborty, Nilotpal. Intrusion Detection System and Intrusion Preventions System: A Comparative Study, International Journal of Computing and Business Research (IJCBR) ISSN (Online): Vol.4, No.2, 2229-6166.

16-Kohlbacher, Florian. Knowledge-based Marketing: building & Sustaining Competitive Advantage Through Knowledge Co-Creation, Journal of Management & Decision Marketing, Vol.9, No.7., 627.

17- Westphal, Thorsk G. Transfers of Marketing Knowledge Acquisition, Proceedings of Anzmac Conference, 2001, 1.

18- Yli-Penko, Helena & Autio, Erkko & Sapienza, Harry J. Social Capital, Knowledge Acquisitions, and Knowledge Exploitation in young technology- based firms, Strategic Management Journal, Vol. 22, No. 6-7, 587-613.

أثر الأجور على إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام في سورية

الدكتور عبد الهادي ممدوح الرفاعي *

حازم علي احمد **

ملخّص

تناول هذا البحث إنتاجية العمل وأثر الأجور المدفوعة عليها في القطاع العام الصناعي في سورية خلال الفترة 2000–2019. وفيه تم التعرض إلى تعريف الأجور وأهم أشكالها وأهميتها بالنسبة للعاملين والمنشأة والمجتمع، كما تطرقنا إلى مفهوم إنتاجية العمل وأهميتها وأسباب انخفاضها ووسائل زيادتها، ومن ثم تم البحث في قيم إنتاجية العمل المتحققة والأجور المدفوعة خلال فترة دراسة ودراسة أثر الأجر على إنتاجية العمل ، ووصلنا إلى نتيجة مفادها إنتاجية العمل كانت في أعلى مستوياتها في الصناعات الكيماوية وتكرير البترول تلبها الصناعات الاستخراجية وباقي الصناعات, وأن الأجور ساهمت بشكل ممتاز في تحقيق إنتاجية العمل في

* أستاذ, قسم الإحصاء والبرمجة , كلية الاقتصاد , جامعة تشرين , اللاذقية , سورية, abdul-hadi.al- .rifai@tishreen.edu.sy

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) , قسم الإحصاء والبرمجة , كلية الاقتصاد , جامعة تشرين, اللاذقية, سورية, hazem.ahmad@tishreen.edu.sy.

صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة المنتجات غير المعدنية وبشكل جيد في الصناعات النسيجية والصناعات الاستخراجية وبشكل ضعيف في الصناعات الكيماوية وصناعة الكهرباء والماء كما كان لها أثر عكسي على إنتاجية العمل في المجموعات الخشب والموبيليا والأثاث وصناعة المنتجات المعدنية وأنها لم يكن لها دور في صناعة المنتجات الورقية والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية الأساسية.

الكلمات المفتاحية : الأجور , الإنتاجية , إنتاجية العمل.

The impact of wages on labor productivity in public sector industries in Syria

Dr. Abdul Hadi M. Al-Rifai *

Hazem Ali Ahmed**

ABSTRACT

This research deals with labor productivity and the impact of wages paid on it in the industrial public sector in Syria during the period 2000-2019. We discussed the definition of wages and its forms and its importance for workers, the facility and society. We also touched on the concept of labor productivity and its importance, the reasons for its decline and the means of increasing it. Then we searched in the values of labor productivity achieved and wages paid during the period of study and the impact of wages on labor productivity . and we came to the conclusion that labor productivity was at its highest levels in the chemical and petroleum refining industries, followed by the extractive industries and other industries, and that wages contributed: excellently to achieving labor productivity in the food, beverages, tobacco product industries and not metal products industries,- well to achieving labor productivity in the textile and extractive industries and weakly in the chemical, electricity and water industries. It also had an adverse effect on the productivity of labor in the wood, furniture industries, and metal products industries, and it did not have a role in the paper products industry, and the basic metal products industry.

Keywords: wages, productivity, labor productivity.

* Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria . abdul-hadi.al-rifai@tishreen.edu.sy

** Postgraduate Student(Doctorate), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria, hazem.ahmad@tishreen.edu.sy

المقدمة:

من خلال عمل المنشآت الاقتصادية وتقديمها لمنتجاتها من الضروري أن تعمل بكفاءة إنتاجية تعتمد على استثمار الموارد المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة، والإنتاجية بمفهومها العام تتكون من إنتاجية عناصر جزئية (إنتاجية آلات، إنتاجية رأسمال، إنتاجية عمل، إنتاجية أراضي، ..... إلخ) وفي بحثنا هذا سنتناول واقع إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام وأثر الأجور المدفوعة في هذه الصناعات عليها, ورأينا أن ندرس واقع إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام بسبب أهمية هذه الصناعات في الاقتصاد السوري وضخامة أعداد العاملين فيها, وكون الأجور المدفوعة فيها تمثل كتلة نقدية لا يستهان بها من تكاليف الإنتاج, فهي تمثل البدل النقدي المدفوع لقاء الخدمة المقدمة من العنصر البشري الممثلة بالعمل المعروف بأنه الأساس في إنجاح أي مؤسسة أو فشلها مهما بلغت إمكانيات هذه المؤسسة من عناصر مادية, كما أنه يتم رصد اعتمادات كبيرة لهذه الأجور في موازنات الدولة لسداد الالتزامات المقابلة لخدمة العمل التي ستقدم من العاملين, وانطلاقاً من دور هذه الخدمة الحيوي والهام في تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة, لذلك من الضروري أن يكون للأجور المدفوعة دور في زيادة إنتاجية العمل والتي بدورها ستسهم في تحقيق الإنتاجية الكلية , وستعلب دوراً في تعظيم أرباح المنشأة وقدرتها التنافسية على المستوى المحلي وتحقيق عائد أفضل للاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بياسي (2010) – دراسة تحليلية للرواتب والأجور في سورية وعلاقتها بالنمو السكاني والموارد البشرية خلال الفترة (2000-2015) .رسالة ماجستير, جامعة تشرين, سورية. تناولت هذه الدراسة مشكلة عدم وجود هيكل صحيح للأجور الوظيفية في سورية ومدى تناسب الأجور مع الجهد المبذول والإنتاج المتحقق من قبل العاملين. وتوصلت إلى أن المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة تعتبر المحددات الأساسية والهامة في تعيين الأجور وبالرغم من ذلك فإن مستويات الأجور لم تكن متناسبة مع الجهد الحقيقي للعاملين المبذول في العملية الإنتاجية ولا تؤمن مستوى معيشي لائق لهم وهذا ما سيؤثر في إنتاجيتهم. كما أنها توصلت إلى أن أجور

العاملين في القطاع الخاص أكثر تماشياً مع الوضع المعيشي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة إتباع الأسلوب العلمي في بناء هياكل الأجور كوسيلة لتحقيق العدالة فيها .

2- دراسة العمري وحميدات (2013):

العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني.

وهو بحث منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. هدفت هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على قطاع الصناعات التحويلية في الأردن والتعرف على العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في هذا القطاع خلال الفترة الزمنية 1985-2009.استخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية في دراسة نموذج (الإنتاجية –الأجور) لضمان مصداقية النتائج. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين متوسط الإنتاجية وبين متوسط نصيب العامل من الاستثمار ممثلاً بنصيب العامل من التعويضات في قطاع الصناعات التحويلية، وأشارت الدراسة بأن هذه النتائج منسجمة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار والإنتاج . بينما كانت العلاقة بين متوسط الإنتاجية وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصناعات التحويلية علاقة عكسية، أما بالنسبة لعنصر العمل، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بينه وبين تعويضات العاملين.

3-دراسة لجنة العمالة السياسة الاجتماعية , مكتب العمل الدولي , جنيف (2011).- اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة – سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة. استعرضت هذه الدراسة اتجاهات الأجور على المستويين العالمي والإقليمي خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والسنوات السابقة لها, والاتجاهات في إنتاجية العمل والاستخدام كما حللت أدوات السياسة العامة كالحد الأدنى للأجور وسياسات الدخل المتاحة للهيئات الاقتصادية في سعيها إلى تحقيق انتعاش مستدام وواسع النطاق. وتوصلت إلى وجود تباطؤ حاد في نمو الأجور في العالم خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية يدخل في سياق انخفاض نمو الأجور في العالم على المدى الطويل , لاسيما في البلدان المتقدمة حيث أصبحت الأجور أكثر فأكثر منفصلة عن المكاسب في إنتاجية العمل. وأوصت بتعزيز الروابط بين إنتاجية العمل والأجور وبضرورة إيجاد بيئة للعمل تدعم الحلقة بين مكاسب الإنتاجية ونمو الأجور وبالتالي العمالة والنمو والتنمية الاقتصاديين , و إرساء أرضية للأجور تحمي العمال ذوي الأجور المتدنية بحد أدنى للأجور .

4- دراسة هير و كازاندزيسكا Herr and Kazandziska (2011) :
مبادئ سياسة الحد الأدنى للأجور و الاقتصاد المؤسساتي والتوصيات.
Principles of minimum wage policy – Economics, Institutions and recommendations.

وهي ورقة عمل من ضمن أوراق عمل المشروع المعنون بالحد الأدنى للأجور في البلدان المتقدمة والبلدان النامية داخل الجامعة العمالية العالمية ومدعوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) – جنيف. وتناولت هذه الدراسة مبادئ سياسة الحد الأدنى للأجور وكيفية تحديدها وتعديلها وآثارها على الإنتاج والاقتصاد في كل من الهند والصين و روسيا والبرازيل وإيران وتركيا وماليزيا ونيجيريا وناميبيا وجنوب إفريقيا وكمبوديا. ولاحظت زيادة النفقات الحكومية وانخفاض للأجور الحقيقية ووجود سياسات ضريبية مشتتة وغير منظمة تصب غالباً في مصلحة الأغنياء. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الحد الأدنى للأجور هي سياسة اقتصادية واجتماعية ضرورية لمكافحة الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل والحفاظ على مستويات محددة للإنتاج، وأن الزيادة في الحد الأدنى للأجور ليست لها آثار إيجابية أو سلبية ذات أثر جوهري على مستوى الاقتصاد الكلي، والضغوط المترتبة عنها على الاقتصاد غالباً ما تكون ضغوط خفيفة ومقبولة .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول واقع إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام وأثر الأجور المدفوعة في هذه الصناعات على إنتاجية العمل فيها. فبالرغم من الأجور التي تدفعها الدولة في مؤسساتها والتي تمثل كتلة مالية لا يستهان بها من تكاليف الإنتاج، نجد في بعض الأحيان أنه لا يوجد تناسب بين الأجور المدفوعة للعاملين وبين إنتاجية العمل المتحققة وهذا ما ينعكس على الإنتاج الكلي المتحقق, وأنه غالبا لا ترافق زيادة الأجور زيادة مماثلة في إنتاجية العمل وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجور المدفوعة وإنتاجية العمل المتحققة في القطاع العام الصناعي. وما هو أثر الأجور المدفوعة على إنتاجية العمل في هذا القطاع.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع المدروس وهو معرفة أثر الأجور على إنتاجية العمل في صناعات القطاع العام، فمن المعروف أن الدولة ترصد أموالاً لا يستهان بها في موازناتها من أجل أجور العاملين في سبيل تحقيق خطتها الإنتاجية وبالتالي يجب أن تدفع هذه الأجور ويترافق معها إنتاج متحقق عن أكبر إنتاجية عمل ممكنة.

ومن أهداف البحث التركيز على النقاط التالية:

1- التعريف بالأجور وتوضيح أهميتها.

2- التعريف بإنتاجية العمل وأهميتها وسبل زيادتها.

3- دراسة أثر الأجور المدفوعة في صناعات القطاع العام خلال فترة الدراسة على إنتاجية العمل المتحققة فيها.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث بالفرضية التالية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجور المدفوعة في صناعات القطاع العام وإنتاجية العمل المتحققة. وسيتم اختبار هذه الفرضية لكل صناعة من صناعات القطاع العام على حدى.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بوصف موضوع البحث وتحليل عناصره. حيث قام باستخراج البيانات من المجموعات الإحصائية للمواضيع المبحوثة بعد شرحها وتوصيفها، ومن ثم تحليل هذه البيانات بالطرائق الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS.20 للوصول إلى النتائج.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

إن الحدود المكانية للبحث هي الجمهورية العربية السورية، أما زمان البحث فهو الفترة من عام 2000 وحتى عام 2019.

مجتمع البحث:

إن مجتمع البحث هو القطاع العام الصناعي في سورية.

الإطار النظري

أولاً – مفهوم الأجور:

يعرف الأجر بأنه: المقابل الذي يحصل عليه العامل جزاء أدائه للعمل الموكل له سواء كان مادياً أو غير مادي، ويتحدد هذا الأجر وفقاً لعدة عوامل ومعايير أهمها :الظروف المحيطة بالعمل، الخبرة والشهادة العلمية للعامل، مستوى النمو الاقتصادي للبلد الذي يعمل فيه، كلفة المعيشة (المستوى العام للأسعار)، بالإضافة إلى مستوى عرض العمل والطلب عليه. (وهيبة, 2008). ويعرف بأنه ذلك المبلغ النقدي الذي يدفع للعامل لقاء ما يقوم به من عمل في مكان عمله بحيث يمكنه هذا المبلغ من سد احتياجاته الأساسية، ويجب أن يكون هذا الأجر قادراً على تحفيزه لبذل جهد أكثر، وبالتالي إنتاج أكثر كماً ونوعاً، وهذا ما ينعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية انعكاساً خاصاً، وعلى الاقتصاد الوطني على نحو عام. (بياسي ,2010).

أما فيما يتعلق بمفهوم الأجر في القطاع الحكومي، فقد عرفه القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 في المادة (1) منه: (بأنه المبلغ الشهري المقطوع الذي يستحقه العامل مقابل أدائه العمل المحدد في صك تعيينه وفق أحكام هذا القانون وطبقاً للجداول الملحقة به). فالأجر وفق هذا التعريف هو أجر ثابت ضمن مدة محددة يعطى في مواعيد محددة تحدده القوائم الموضوعة مسبقاً الخاصة بالفئة التي ينتمي إليها هذا العامل. وهذا ما يجعل الأجور في الدولة عرضة للانتقاد بسبب ثباتها النسبي وعدم مرونة القوائم المحددة لها مع مستوى المعيشة الذي يرتفع بوتيرة أعلى من هذه الأجور.

ثانياً– أهمية الأجور:

تؤثر الأجور بشكل جوهري وكبير على العاملين من الناحية المادية والمعنوية، وتدفعهم نحو سلوك وظيفي واجتماعي معين يؤثر على المنشأة والمجتمع في نفس الوقت. لذلك يمكن دراسة أهمية الأجور بالنسبة للعاملين، المنشأة والمجتمع.

أ– أهمية الأجور بالنسبة إلى العاملين:

1– تمثل الأجور مصدراً هاماً لمعيشة الفرد، رفاهيته، خدماته و الاحتياجات المادية لكي يستطيع أن يوفرها لنفسه ولأفراد أسرته.

2–للأجور دور في تأمين الحالة النفسية والمعنوية الجيدة للفرد وذلك عندما يشعر العامل بأنه يتقاضى الأجر العادل لقاء ما يبذله من جهد.

3- قد تؤثر الأجور التي يحصل عليها الفرد على وضعه في المجتمع وذلك قياسا بمركزه أو مكانته في عمله.

4-إمكانية الحصول على أجور عالية قد تشجع العامل على زيادة كفاءته عن طريق تحسين مؤهلاته الشخصية ومساهمته في العمل للاستفادة من هذه الإمكانيات المتاحة في زيادة الأجور. (وهيبة , 2008).

ب- أهمية الأجور بالنسبة للمنشأة:

تعتبر الأجور ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنشآت وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

1-تشكل الأجور الجزء الأكبر والأهم من تكلفة الإنتاج, والتي تصل في بعض الحالات إلى اكثر من 80% من التكلفة الإجمالية, وإلى 100%في بعض مشاريع الخدمات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية قد تصل تكلفة الأجور إلى 40% من ريع المبيعات، وقد تصل إلى أعلى من 70% في مؤسسات الخدمات.

2-تستطيع المنشآت من خلال الأجور, إيجاد علاقات طيبة بين الإدارات والأفراد, مما ينعكس إيجاباً على سير العمل.

3-تستطيع المنشآت من خلال الأجور استقطاب العمالة الجيدة وجذب الأفراد إلى أعمال معينة ذات ظروف قاسية في بعض الأحيان كأعمال النفط.

4-تعتبر الأجور إحدى الوسائل التي تستخدمها المنشآت من أجل تحفيز الأفراد لتحسين أدائهم في العمل وزيادة إنتاجهم كماً ونوعاً.(بربر ,2000).

ج- أهمية الأجور بالنسبة للمجتمع:

تعتبر الأجور المدفوعة للأفراد ذات أهمية للمجتمع ككل وذلك لعدد من الأسباب أهمها:

1-بما أن الأجور التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع تحدد المستوى المعيشي لهم في هذا المجتمع، فإنها بالتالي تحدد درجة الرضا الذي يعيشه هذا المجتمع. (ناصر , 2004).

2-في حال كانت الأجور مرتفعة فإنها تمكن الأفراد من الادخار الذي من الممكن أن يساهم في الاستثمار مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

3-في المجتمعات التي تكون فيها مستويات الأجور مرتفعة فإنه يمكن فرض ضرائب على دخول الأفراد، يمكن أن تستخدم في العديد من المشاريع الخدمية العامة. لكن يجب أن نؤكد هنا على

أن هذه الضرائب يجب ألا تؤثر على المستوى المعيشي للأفراد وعلى درجة رضاهم عن الأجور، لأن ذلك يجعل هذه الضرائب تقوم بمفعول عكسي قد يؤدي إلى نتيجة سلبية.

4-من خلال سياسة الأجور الصحيحة يستطيع المجتمع أن يحافظ على الأيدي العاملة الخبيرة والجيدة.

ثالثاً-أهم أشكال الأجور:

يتقاضى العاملون أجورهم بأشكال مختلفة وتبعا لطرق وأساليب متباينة تحددها الاتفاقيات أو عقود العمل، وغالباً ما يرغب كل من العمال وأصحاب العمل في اللجوء إلى شكل للأجور يلبي رغبتهم المشتركة، وتختلف رغبات الطرفين بحسب ظروف العمل وشروط السوق.

وتتخذ الأجور في الوقت الراهن عدة أشكال أهمها:

1-الأجر العيني: وهو الأجر الذي يدفع للعامل من الوحدات التي أنتجها نفسها، كأن يدفع لعامل عصر الزيتون كمية من الزيت, أو لعامل حلج القطن كمية من القطن، أو للطحان كمية من الطحين. وهذا النوع من الأجور كان سائداً في المراحل التي سبقت الرأسمالية وقد خف استعماله في الوقت الحاضر.

2-الأجر النقدي: وهو الأجر الذي يدفع للعامل مقداراً من الوحدات النقدية لقاء القيام بالعمل. ويعد هذا النوع من الأجور الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر. ويمكننا تمييز الأجر النقدي عن الأجر الحقيقي الذي يعرف بأنه كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها لقاء ما يحصل عليه من أجر نقدي (عبد الكبير,2017).

رابعاً- إنتاجية العمل:

تزايد اهتمام الاقتصاديين الأكاديميين والمؤسسات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية على امتداد العالم بالبحث في كيفية زيادة إنتاجية العمل، واعتبرت المصدر الأهم لتحقيق النمو الاقتصادي لاسيما في الدول المتقدمة التي استنفذت طاقات عناصر الإنتاج التقليدية المتاحة لديها.

-تعريف إنتاجية العمل:

تعرَّف إنتاجية العمل بأنها العلاقة بين النتائج المتحصل عليها (الإنتاج) وكمية عنصر العمل المستعملة في ذلك. (العمري وحميدات,2013). كما تعرَّف بأنها كمية أو قيمة مساهمة الفرد الواحد في حجم الإنتاج الاجمالي في فترة محددة (عادةً ما تكون سنة). (الزهرة,2008).

ويعتبر مقياس إنتاجية العمل أحد مقاييس الإنتاجية الجزئية الشائعة الاستخدام، ويتم قياس إنتاجية العمل بإيجاد العلاقة بين المنتجات النهائية (المخرجات) وعنصر العمل كأحد عناصر المدخلات. ويعبَّر عن ذلك بالعلاقة التالية:

إنتاجية العمل: كمية المنتجات التي تم إنتاجها / عدد ساعات العمل.

ونظراً للصعوبات التي تعترض طرق قياس الإنتاجية الكلية، يعتمد الباحثون طرق قياس إنتاجية العمل الجزئية التي تمثل العلاقة بين الإنتاج وأحد مقاييس العمل:

إنتاجية العمل = الإنتاج الكلي /عدد العمال.

إنتاجية العمل = قيمة الإنتاج الكلي /عدد العمال.

إنتاجية العمل (إنتاجية ساعة عمل واحدة) = الإنتاج الكلي /عدد ساعات العمل.

إنتاجية العمل (إنتاجية الأجر) = قيمة الإنتاج الكلي /الأجور الكلية.

-أهمية إنتاجية العمل:

أصبح موضوع إنتاجية العمل موضوعاً حيوياً، وذلك في كل البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية على حدّ سواء. وازدادت أهمية قياس الإنتاجية, باعتبارها تمثل أحد أهم الأدوات الرقابية الفعالة, سواء كانت تلك الرقابة داخلية ضمن المؤسسة أو خارجية تمارس من قبل سلطات مركزية مختصة.

لقد اهتمت معظم الدراسات الخاصة بالإنتاجية المتوسطة بدراسة إنتاجية العمل دون سواها من عناصر الإنتاج الأخرى حيث أنها قد حظيت بنصيب الأسد، حتى أنه قد اتفق على أنه حينما تذكر الإنتاجية منفردة فيكون المقصود بها إنتاجية العمل ويرجع ذلك للأسباب الآتية: (القليطي وحسنين,2016)

1- إن قوى العمل هي من أهم دعائم الدولة، فالإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية حيث أن العمل هو الذي يخلق قيمًا جديدة والمصدر الرئيسي في الإنتاج, فتقدم أي مجتمع أو

تخلفه إنما يرجع أساساً إلى الموارد الإنسانية فيه، ويرى بعض الاقتصاديين أن تراكم رأس المال في الدول المتقدمة صناعياً لا يرجع إلى ما هو موجود من معدات رأسمالية بل يرجع إلى مدى المعرفة المتاحة لسكانها وطاقاتهم.

2- إنتاجية العمل هي من أهم المقاييس لتقدم الدولة في أي وقت من الأوقات كما أنها من أهم الطرق إلى زيادة الدخل القومي وزيادة دخل الفرد وهي الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية.

3- إحصائيات العمل هي أكثر الإحصائيات توافراً ودقة ومثل ذلك إحصائية العمالة والبطالة وساعات العمل بأجر ومن غير أجر، وغير ذلك من البيانات المتعلقة بعنصر العمل.

4- تعتبر البيانات والنتائج التي نحصل عليها من قياس إنتاجية العمل وسيلة ترشيد هامة في يد كل المشرفين على القطاع الإنتاجي كلٌّ في مجال اختصاصه, ومن خلال نتائج القياس يمكن للمعنيين الوقوف على مراكز الضعف واكتشاف اسبابها وعلاجها وفقاً لما يخدم اهدافها.

- أسباب انخفاض إنتاجية العمل:

تعاني الكثير من المؤسسات الإنتاجية مشكلات عدة تؤثر على الإنتاجية, ورغم تواجد تفاوت في تصنيف العوامل والمسببات المؤثرة عليها, إلا أنه يمكن تقسيمها إلى عوامل معينة هي: (الحزازين والراعي,2016).

a- العوامل الإدارية:

1-عدم توافر المعرفة الإدارية: يرجع ذلك إلى عدم توافر نظم متكاملة وفعالة للمعلومات بالمؤسسة تمكن المسؤولين من الإلمام بكل ما يدور فيها, بالإضافة إلى عدم متابعة أحدث أساليب المعرفة الإدارية.

2- انخفاض المهارات الإدارية: إن التعرف على مشاكل المشروع وتشخيصها من طرف المدير لوضع العلاج السليم, كلها ممارسات إدارية ضرورية, وعدم الاهتمام بها يؤثر سلباً على الإنتاجية.

3- عدم توافق القيم الإدارية مع قيم جماعة العمل: إن المؤسسة التي تتعارض مع قيم مديرها, او القيم السائدة لدى العاملين, سوف تتعرض للعديد من المشاكل التي تؤدي إلى انخفاض الفعالية الإدارية وقدرات العاملين.

b- العوامل والمسببات الإنسانية:

1- انخفاض قدرات العاملين على العمل: وذلك إما لنقص المعرفة أو التعليم او التدريب, وكذلك نقص الخبرة .

2-انخفاض الرغبة في العمل: وهنا يجب على إدارة المؤسسة تنمية العمل واستخدام الأنظمة الملائمة من الحوافز لرفع رغبة العمل بما يمكّن زيادة الإنتاجية.

3- عدم توافق قيم العاملين مع القيم السائدة في المؤسسة: فقد تتميز إدارة المؤسسة بخصائص لا تتكيف مع قيم عمالها, مما يؤثر سلباً على أدائهم ويؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم.

c- العوامل والمسببات الفنية:

وتتضمن ما يلي:

1- صعوبات تواجهها المؤسسة في الحصول على المدخلات: بسبب ندرتها أو عدم توفرها محلياً, أو لصعوبة صناعتها بالكميات المطلوبة وبالمواصفات المحددة , مما ينتج عنه تناقص في الإنتاجية.

2- صعوبات تواجهها المؤسسة في عملية التحويل الإنتاجي للمدخلات: وتتمثل هذه الصعوبات في تعطل الآلات أو عدم وجود الفنيين اللازمين لإعدادها في الوقت المناسب, وعراقيل أخرى فنية ميكانيكية أو برمجية تؤثر على الإنتاج بشكل واضح.

3-صعوبات تواجهها المؤسسة في إعداد المخرجات وتصريفها: على الإدارة المسؤولة انتهاج أساليب فعالة لحل مشكلات العمل والعاملين خاصةً ما يرتبط بأنشطة الإنتاج وتسويق المنتجات وتحري الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات باعتبار ذلك محور النشاط في المؤسسات الإنتاجية.

d- العوامل والمسببات الخارجية:

يمكن تقسيمها إلى أربعة عوامل رئيسة وهي:

1-العوامل الاجتماعية: هناك العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على نشاط المؤسسة وتساهم في تخفيض إنتاجيتها, ترتبط خاصة بالجوانب الحضارية والثقافية والفكرية....

2-العوامل والمسببات الاقتصادية: وهي تلك العوامل المتعلقة بالسوق والعرض والطلب, والمنافسة ومصادر العمالة وغيرها, وعدم مواجهة هذه العوامل والتغلب عليها يؤثر على نتائج الإنتاجية.

3- العوامل التكنولوجية: فكلما كان التطور التقني كبيراً كلما احتاجت المؤسسة إلى التطوير التقني لمواجهته .

4-العوامل والمسببات السياسية: فالتنظيمات السياسية والهيئات الحكومية تؤثر على المؤسسة والعاملين من خلال القوانين واللوائح التي تصدرها.

- وسائل زيادة إنتاجية العمل:

يجب التمييز بين طريقتين لزيادة إنتاجية العمل وهما:

1- زيادة الإنتاجية من خلال التوسع في حجم المشروع وزيادة استخدامه لكل العناصر وتحقيقه لوفورات الإنتاج الكبير. وهذا يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة جميع العناصر في المشروع بما فيها عنصر العمل مع التوسع في استخدامه.

2- زيادة الإنتاجية بتحسين كفاءة عنصر العمل ذاته بتزويده مستويات أعلى من التعليم أو تزويده بمهارات أحدث أو استبدال العمال بآخرين أكثر مهارة. أو تحسين مستوى كفاءة العناصر المتضافرة مع عنصر العمل في عملية الإنتاج كاستخدام مواد أولية أجود أو آلات ومعدات بطاقة إنتاجية أعلى او الاستعانة بخبرات إدارية أكفأ أو تطبيق أساليب إنتاج أكثر تقدماً.... وهنا تزداد الكمية التي يستطيع كل عامل إنتاجها. (زيتون,2018).

الإطار العملي:

دراسة أثر الأجور على إنتاجية العمل في القطاع الصناعي العام:

تمت الدراسة على بيانات القطاع العام الصناعي والتي بوبها المكتب المركزي للإحصاء تبعاً لنوع الصناعة إلى المجموعات التالية:

1. صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
2. صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية
3. صناعة الخشب والموبيليا والأثاث
4. صناعة الورق ومنتجاته والطباعة
5. الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول
6. صناعة المنتجات غير المعدنية
7. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية

8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة.
9. الصناعات الاستخراجية
10. صناعة الكهرباء و الماء.

وباحتساب انتاجية العمل المتحقق خلال فترة الدراسة وفقاً لقسمة قيمة الإنتاج المتحقق في الصناعات على عدد العاملين في سنوات الدراسة والتي تم استخراج قيمها من المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة نجد مايلي:

جدول (1) إنتاجية العامل بالمليون ل.س/عامل في صناعات القطاع العام

العام	مج1	مج2	مج3	مج4	مج5	مج6	مج7	مج8	مج9	مج
2000	1.18	0.46	1.12	0.49	7.54	2.38	2.48	3.08	13.71	38
2001	1.33	0.47	1.17	0.47	7.47	2.78	2.63	3.4	10.61	37
2002	1.53	0.46	1.06	0.34	7.47	3.08	2.46	3.91	10.73	96
2003	1.63	0.52	1	0.97	7.33	3.23	2.48	3.82	12.81	07
2004	1.7	0.66	1.23	1.33	8.1	3.77	4.01	4.32	16.12	03
2005	1.65	0.71	1.46	1.37	13.15	4.85	5.02	4.61	17.47	43
2006	1.62	0.7	2.27	1.85	21.05	5.27	4.97	5.79	20.64	51
2007	1.6	0.68	2.64	1.84	24.7	5.44	4.98	5.34	23.16	37
2008	1.53	0.7	3.37	0.87	31.76	7.12	5.7	5.6	29.56	39
2009	2.06	0.62	4.51	0.89	20.08	8.31	5.87	5.2	22.33	3
2010	2.21	0.89	5.61	0.8	26.76	10.69	4.9	7.23	28.83	38
2011	2.34	1.08	7.63	0.96	38.62	10.78	1.58	7.26	37.65	55
2012	2.25	1.36	5.4	0	38.19	9.83	0.24	12.26	27.13	15
2013	3.57	0.9	4.04	0	38.45	12.75	0.34	15.09	19.32	21
2014	4.31	0.5	9.98	0.13	48.06	19.3	0.97	11.77	22.93	28
2015	5.18	1.02	17.58	0.29	56.72	27.56	2.49	23.07	17.66	65
2016	9.11	2.04	20.06	0.7	85.99	70.3	4.82	28.7	24.99	35
2017	14.23	3.1	29.23	1.1	107.8	98.09	36.97	66.17	44.48	28
2018	11.26	3.65	31.5	0.51	111.8	101.5	70.73	92.74	61.63	94
2019	4.42	3.86	48.92	1.24	126.7	74.54	95.39	76.22	59.16	44

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.

نلاحظ من الجدول السابق تغير إنتاجية العمل تبعاً لتغيرات الإنتاج واعداد العاملين كما يلي:

المجموعة الأولى (صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ): تزايد إنتاجية العامل من 1.18مليون/ عامل في عام 2000 إلى 1.7مليون/عامل في عام 2004 ثم أخذت بالانخفاض التدريجي لتصل إلى 1.53مليون/عامل في عام 2008 ثم عادت للارتفاع التدريجي لتصل الى اعلى قيمة لها 14.23مليون/عامل لتعود بالانخفاض إلى بشكل كبير إلى 4.42مليون/عامل في عام 2019.

المجموعة الثانية (صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية): تزايد الإنتاجية وبشكل متذبذب من 0.46مليون/عامل في عام 2000 إلى 1.36 مليون/عامل في عام 2012 ثم الانخفاض إلى وبشكل كبير إلى 0.5مليون/عامل في عام 2014 ثم العودة إلى الارتفاع التدريجي لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام 2019 وهي 3.86مليون/عامل

المجموعة الثالثة (صناعة الخشب والموبيليا والأثاث):تزايد إنتاجية العامل خلال فترة الدراسة من 1.12مليون/عامل في عام 2000 وبشكل متذبذب إلى 7.63 مليون/عامل في عام 2011 ثم الانخفاض الحاد إلى 4.04مليون/عامل في عام 2013 ثم العودة إلى الارتفاع التدريجي الى 48.92 مليون/عامل في عام 2019.

المجموعة الرابعة(صناعة الورق ومنتجاته والطباعة): تزايد الإنتاجية من 0.49 مليون/عامل في عام 2000 وبشكل متذبذب إلى 1.85 في عام 2006 ثم العودة للانخفاض وبشكل متذبذب لتنعدم إنتاجية العمل في عامي 2012 و2013 حيث كانت قيمة الإنتاج معدومة إلى العودة إلى الارتفاع وبشكل متذبذب ليصل إلى 1.24 في عام 2019.

المجموعة الخامسة(الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول): تزايد الإنتاجية من 7.54 مليون/عامل وبشكل متذبذب لتصل إلى 31.76مليون/عامل في عام 2008 والانخفاض إلى 20.08 في عام 2009 وبعدها العودة إلى الارتفاع وبشكل تدريجي لتصل إلى اعلى قيمة لها 126.7 مليون/عامل في عام 2019.

المجموعة السادسة(صناعة المنتجات غير المعدنية): التزايد بشكل طردي من 2.38مليون/عامل في عام 2000 وبشكل تدريجي ليصل إلى 10.78مليون/عامل في عام 2011 لينخفض بشكل طفيف الى 9.83مليون/عامل في عام 2012ثم العودة إلى التزايد وبشكل مطرد ليصل إلى 101.5مليون/عامل في عام 2018 مع انخفاض في عام 2019 ليصبح 74.54مليون/عامل.

المجموعة السابعة(صناعة المنتجات المعدنية الأساسية): ارتفعت الإنتاجية من 2.48مليون/عامل وبشكل متذبذب الى 5.87مليون/عامل في عام 2009ثم عادت للانخفاض بشكل مطرد لتصل الى 0.24مليون/عامل في عام 2012ثم عاودت للارتفاع وبشكل مطرد لتصل الى أعلى مستوى لها في عام 2019 حيث بلغت 95.39مليون/عامل.

المجموعة الثامنة(صناعة المنتجات المعدنية المصنعة): ارتفعت الإنتاجية من 3.08مليون/عامل في عام 2000وبشكل تدريجي ومتذبذب في بعض الأحيان لتصل إلى 15.09 مليون/عامل في عام 2013وانخفضت في عام 2014الى 11.77مليون/عامل ثم عاودت للارتفاع وبشكل مطرد لتصل الى اعلى قيمة لها وهي 92.74مليون/عامل في عام 2018 مع انخفاضها في عام 2019 الى 76.22مليون/عامل.

المجموعة التاسعة(الصناعات الاستخراجية): بلغت في عام 2000 قيمة 13.71مليون/عامل واتصفت قيمها بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض النسبي ولكن الاتجاه العام لها كان الارتفاع حيث وصل الى 61.63مليون/عامل في عام 2018 ثم انخفضت إلى 59.16مليون/عامل في عام 2019.

المجموعة العاشرة(صناعة الكهرباء والماء): تزايدت من 0.88مليون/عامل في عام 2000 وبشكل تدريجي لتصل الى 10.28مليون/عامل في عام 2014 وانخفضت الى 8.65مليون/عامل في عام 2015 ثم عادت للارتفاع لتصل الى 18.94مليون/عامل في عام 2018.وهي أعلى قيمة لها مع انخفاضها بشكل ضئيل في عام 2019.

وبحساب متوسط إنتاجية العمل في مجموعات المؤسسات نجد مايلي:

جدول (2) متوسط انتاجية العمل في صناعات القطاع العام

	N	Mean
انتاجية المجموعة 5كيماوية	20	41.3910
انتاجية المجموعة9استخراجية	20	26.0460
انتاجية المجموعة 6غير معدنية	20	24.0785
انتاجية المجموعة8معدنية مصنعة	20	19.2790

12.9515	20	انتاجية المجموعة7معدنية اساسية
8.8075	20	الانتاجية المجموعة 3اثاث
6.4020	20	انتاجية المجموعة 10كهرباء وماء
3.7355	20	انتاجية المجموعة1غذائية
1.2190	20	انتاجية المجموعة 2منسوجات
0.8075		انتاجية مجموعة4 الصناعات الورقية
	20	Valid N (listwise)

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول السابق وبمقارنة متوسط إنتاجية العمل بين مجموعات الصناعات نلاحظ أن متوسط إنتاجية العمل الأعلى كان في مجموعة الصناعات الكيماوية تليها الصناعات الاستخراجية ثم غير المعدنية وبقية المؤسسات كما هو مبين في الجدول (2) و الإنتاجية في مجموعة الصناعات الورقية والطباعة حازت على المرتبة الأخيرة.

دراسة أثر الأجور على إنتاجية العمل في القطاع العام الصناعي

لا يخفى أنه من أهم العوامل التي تؤثر على إنتاجية العامل هو الأجر وذلك إذا لم يكن الأهم على الإطلاق. وبدراسة الأجور المدفوعة للعاملين في مجموعات المؤسسات الصناعية المدروسة نبين مايلي:

جدول (3) الأجور المدفوعة للعاملين في مؤسسات القطاع العام الصناعي بالمليون ليرة سورية.

العام	مج1	مج2	مج3	مج4	مج5	مج6	مج7	مج8	مج9	مج10
2000	3099	3143	36	58	1894	463	2.48	297	2317	4777
2001	3656	3692	42	74	2332	553	2.63	353	2621	5631
2002	4236	4303	42	69	2721	602	2.46	346	2932	6926
2003	4417	4412	39	91	2784	616	2.48	395	2981	7493
2004	4451	4810	37	98	2993	710	4.01	425	3544	7981
2005	4799	4990	35	107	3874	714	5.02	406	4391	9504
2006	5792	5505	37	114	4256	777	4.97	411	5095	10698
2007	6132	5469	33	120	4188	734	4.98	590	5217	11605
2008	6945	6321	36	130	4875	831	5.7	568	6392	13584
2009	7359	6559	34	146	4952	827	5.87	600	6860	15506
2010	7828	6739	33	142	5249	834	4.9	543	7159	17097
2011	9376	6257	35	156	6021	820	1.58	552	8089	18796
2012	9972	7222	32	88	5900	671	0.24	180	7871	21646
2013	10235	7222	32	104	5518	574	0.34	180	7840	25931
2014	11109	7260	29	126	6105	617	0.97	377	9075	26097
2015	11462	5550	27	128	6663	609	2.49	307	9518	27229
2016	11607	6827	26	136	7456	628	4.82	281	10389	30989
2017	13468	8208	22	170	8066	807	36.97	237	11057	34117
2018	13703	9354	17	129	8289	1058	70.73	208	12113	36994
2019	18217	9746	14	111	7708	1110	95.39	214	12166	38165

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن الاتجاه العام للأجور المدفوعة كان الزيادة في أغلب مجموعات مؤسسات القطاع العام صناعي وذلك بسبب الزيادات التي حصلت بأعداد العمال وبسبب الزيادات التي طرأت على رواتب العاملين خلال فترات الدراسة. عانت بعض مجموعات الصناعات من انخفاض في الأجور المدفوعة في أعوام 2011 و2012 و2013 وهي سنين بداية الأزمة في سورية وما رافقها من إغلاق لبعض المنشآت الصناعية أو نقلها أو توقفها عن الإنتاج.

وبدراسة العلاقة بين إنتاجية العمل المتحققة في الصناعات خلال فترة الدراسة والأجور المدفوعة في هذه الصناعات سيتم اختبار فرضية العدم التالية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

إنتاجية العمل المتحققة في الصناعات والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة. حيث يتبين من حساب معامل ارتباط بيرسون بينهما لكافة المجموعات المدروسة ما يلي:

جدول (4) الارتباط بين قيم إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة في صناعات القطاع العام

المجموعة	الارتباط	نوع الارتباط	معامل الدلالة	معنوية الارتباط
1	0.690	طردي ضعيف	0.001	معنوي
2	0.818	طردي جيد	0	معنوي
3	0.940 --	عكسي متين	0	معنوي
4	0.244	طردي ضعيف	0.3	غير معنوي
5	0.910	طردي متين	0	معنوي
6	0.560	طردي ضعيف	0.01	معنوي
7	0.221	طردي ضعيف	0.349	غير معنوي
8	0.563-	عكسي ضعيف	0.01	معنوي
9	0.813	طردي جيد	0	معنوي
10	0.968	طردي متين	0	معنوي

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في صناعة المنتجات الغذائية وصناعة المنتجات غير المعدنية هو ارتباط طردي ضعيف أي أنه كان للأجور المدفوعة فيها دور في تحقيق إنتاجية العمل وهو دور ضعيف وقيمة معامل الدلالة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في الصناعات المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في صناعة المنسوجات والصناعات الاستخراجية هو ارتباط طردي جيد أي أنه كان للأجور المدفوعة فيها دور في تحقيق إنتاجية العمل وهو دور جيد وقيمة معامل الدلالة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في الصناعات المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في الصناعات الكيماوية وصناعة الكهرباء والماء هو ارتباط طردي متين أي أنه كان للأجور المدفوعة فيها دور في تحقيق إنتاجية العمل وهو دور متين وقيمة معامل الدلالة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في مجموعات الصناعات المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في صناعة الخشب والموبيليا والأثاث هو ارتباط عكسي متين أي أنه كان للأجور المدفوعة أثر عكسي متين على إنتاجية العمل وقيمة معامل الدلالة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في المجموعة المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة هو ارتباط عكسي ضعيف أي أنه كان للأجور المدفوعة أثر عكسي ضعيف على إنتاجية العمل وقيمة معامل الدلالة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في المجموعة المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

إن الارتباط بين إنتاجية العمل المتحققة وكتلة الرواتب المدفوعة خلال فترة الدراسة في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية الأساسية هو ارتباط طردي ضعيف وقيمة معامل الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل المتحققة في المجموعات المذكورة والأجور المدفوعة فيها خلال فترة الدراسة.

الاستنتاجات:

a) لقد كانت إنتاجية العمل في أعلى مستوياتها في الصناعات الكيماوية تليها الصناعات الاستخراجية , الصناعات غير المعدنية , صناعة المنتجات المعدنية المصنعة, صناعة المنتجات المعدنية الأساسية, صناعة الخشب والموبيليا والأثاث, صناعة الكهرباء والماء, صناعة المنتجات الغذائية والتبغ والشروبات, الصناعات النسيجية, وأخيراً صناعة المنتجات الورقية والطباعة حيث كانت إنتاجية العمل فيها في أدنى مستوياتها.
b) لقد ساهمت الأجور المدفوعة في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة المنتجات غير المعدنية بشكل ضعيف في تحقيق إنتاجية العمل. بينما ساهمت الأجور المدفوعة في صناعات المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصناعات الاستخراجية بشكل جيد في تحقيق إنتاجية العمل. وساهمت الأجور المدفوعة في الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول وصناعة الكهرباء والماء بشكل متين في تحقيق إنتاجية العمل.
c) كان للأجور المدفوعة في صناعة الخشب والموبيليا والأثاث أثر عكسي متين في تحقيق إنتاجية العمل وكان للأجور المدفوعة في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة أثر عكسي ضعيف على إنتاجية العمل المحققة.
d) لم يكن للأجور المدفوعة في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية الأساسية دور في تحقيق إنتاجية العمل.

التوصيات:

a) تخطيط العمالة بما يتناسب مع الإنتاج المخطط في كافة صناعات القطاع العام بما يحقق إنتاجية عمل أعلى في كافة الصناعات وخصوصاً صناعة المنتجات الورقية والطباعة.

b) وضع هيكلية للأجور بطريقة أكثر فعالية عن طريق ربطها بالإنتاج المتحقق وخصوصاً لتلك الصناعات التي كان للأجور المدفوعة فيها دور ضعيف في تحقيق إنتاجية العمل والصناعات التي لم تؤثر الأجور المدفوعة فيها على إنتاجية العمل.

c) إن الأثر السلبي للأجور المدفوعة على إنتاجية العمل في بعض الصناعات يتطلب إعادة دراسة العمالة وتوزيعها على الوظائف المتعددة واستبعاد العمالة المقنعة فيها.

d) دراسة ظروف العمل المحيطة بالعاملين في الصناعات المختلفة دراسة واقعية وبتحديث مستمر وتدعيم الأجور بمتممات الأجر (حوافز, تعويضات, طبيعة عمل.....) تبعاً للجهد المبذول من العاملين وبما يحقق العدالة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع وهذا ما يحقق إنتاجية أكبر للأجر في كافة الصناعات.

المراجع:

- بربر, كامل .2000 , *إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي*. الطبعة الثانية , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الجزائر.
- بياسي, نيفين , خالد.2010 , *دراسة تحليلية للرواتب والأجور في سورية وعلاقتها بالنمو السكاني والموارد البشرية خلال الفترة (2000,2015)*. جامعة تشرين , سورية.
- الحزازين، حاتم والراعي، محمد. *العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والأجور في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطيني، خلال الفترة 2012-1994م*, المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية – سلسلة العلوم التطبيقية, المجلد 18, العدد الأول, 1-20, 2016.

- الخير, طارق, المخلافي ; عبد الواسع عبد الغني. 2006, *الأسس العلمية لتحقيق العدالة في هياكل الاجور الوظيفية*. مجلة جامعة تشرين، سورية، المجلد 28, العدد2 , 154- 137.
- الرفاعي, عبد الهادي ; العلي, إبراهيم. 2017, *الرياضيات الاقتصادية*. كلية الاقتصاد, جامعة تشرين,سورية.
- الزهرة، غربي.2008, *إنتاجية العمل – دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية ومؤسسة خاصة (دراسة حالة مؤسسة الزجاج NOVERالعمومية والآجر CCB الخاصة خلال الفترة (2002-2006)*, رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- زيتون، بشار.2018, *بيئة العمل النفسيّة والاجتماعيّة وعلاقتها بمستوى الإنتاجيّة لدى عينة من العاملين في المؤسّسة الصناعيّة*، مجلة جامعة البعث، المجلد 40, العدد 10, 202- 155.
- العمري، وليد وحميدات، محمود.2013, *العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني*. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9, العدد 1, 80-96.
- عبد الكبير، ليلى.2017 , *أساليب الرقابة وعلاقتها بالكفاءة الإنتاجية-دراسة ميدانية بمؤسسة حضنة الحليب بالمسيلة*-أطروحة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
- عبدوس, عبد العزيز.2013 , *سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل*، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 3, 163-183.
- القليطي,سعيد و حسنين وائل.2016 , *تعريف الكفاءة الإنتاجية لموظفي القطاع العام وأساليب قياسها وآليات تحسينها باستخدام تقنيات الهندسة الصناعية*، مؤتمر التنمية الادارية-الواقع والطموح، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – المملكة العربية السعودية.

- ناصر , سومر أديب.2004 , *أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية "دراسة ميدانية على شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري"*, جامعة تشرين,سورية.
- وهيبة , سراج.2008 , *دراسة اقتصادية قياسية على مدى عدالة الأجور في الجزائر*, جامعة الشلف,الجزائر .
- لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية , مكتب العمل الدولي .2011 , *اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة – سياسات الأجور ونمو الإنتاجية والعمالة*. جنيف.
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)– الأمم المتحدة. 2007, *تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا*، العدد الخامس، ص20.
- HERR, H ; KAZANDZISKA ,M .2011, *Principles of minimum wage policy – Economics, Institutions and recommendations*. Working Paper No.11, International Labour Office ,Switzerland.
- Sauermann, Jan. 2016, *Performance measures and worker productivity*. Stockholm University, Stockholm.
- **THE INTERACTION OF RESOURCE AND LABOURPRODUCTIVITY**. 2015, Sustainable Europe Research Institute (SERI),

خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية البنك

(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية)

طالب الماجستير: احمد فؤاد الشاطر –المعهد العالي لإدارة الاعمال

الدكتور المشرف: ياسر كفا

ملخص

هدفت الدراسة الحالية لمعرفة أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث التي تكونت من 5 بنوك تقليدية سورية خاصة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه البنوك. وامتدت فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020. فيما يخص طرق قياس المتغيرات فقد تم قياس نسبة تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاع الاقتصادي وحسب أنواع التسهيلات عن طريق مقياس هيرشمان هيرفاندال HH، أما المتغيرات التابعة فقد تم قياس عائد المحفظة بنسبة الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات وربحية البنك بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

أشارت نتائج الدراسة بعد تطبيق أسلوب تحليل انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) على المتغيرات إلى عدم وجود أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على كل من عائد المحفظة وربحية البنك كذلك خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك عينة البحث. في ضوء ذلك كانت أهم مقترحات الدراسة لأصحاب القرار المصرفي بالعمل على زيادة التنويع محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات والتوجه لتسويق الأنواع الأقل طلبا من قبل العملاء ما يحقق التوازن والتنوع المناسب بين جميع الأنواع ويقلل من الخطر على المحفظة، وأيضا زيادة التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وذلك بزيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي قل المنح لها خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، التركز الائتماني، المخاطر المصرفية، العائد، الربحية، البنوك.

The Risk of The Concentration in The Portfolio of Credit Facilities and its Impact on the Portfolio Return and Bank Profitability

Empirical Study of Syrian Conventional Banks

Abstract

The current study aimed to find out the impact of the independent variables represented by the effect of concentration in the credit facilities portfolio by economic sector and types of facilities, on the portfolio return and bank profit in the study sample, which are the commercial banks operating in the Syrian Arab Republic.

It was relied on the intentional sampling method in choosing the research sample, as all the research community, which numbered 5 private Syrian traditional banks, were selected by relying on the banks' financial statements. The study period extended from 2015 till 2020. Regarding the methods of measuring variables, the ratio of the concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities were measured by Herfindahl Hirschman Index HHI, and regarding the dependent variables, the portfolio return was measured by the ratio of the credit interests and commissions of the facilities portfolio to the total credit facilities and the bank profit was measured by the ratio of the net profit to the total assets.

The results of the study, after applying the panel data regression method on the variables, indicated that there was no significant effect of the ratio of concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities on the portfolio return, also there was no significant effect of the ratio of concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities on the bank profitability. In light of this, the study’s most important recommendations for banking decision makers were to increase the diversification in the credit portfolio at the level of the types of facilities by marketing the types that are less demanded by the clients which achieves the appropriate balance and diversity among all types and reduces the risk on the portfolio, also increase the diversification in the credit portfolio at the level of economic sector by paying more attention to the sectors that were less granted during the duration of the study.

Keywords: Credit facilities, Credit Concentration, Bank risk, Return, Profitability, banks.

المقدمة

تلعب المؤسسات المصرفية دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول حيث تقبل مدخرات العملاء على شكل ودائع وتقوم بإعادة توجيه قسم كبير منها في شكل تسهيلات ائتمانية لصالح كافة القطاعات الاقتصادية وذلك لتمويل أعمالها والحفاظ على استمراريتها في بيئة اقتصادية معقدة للغاية، وبذلك يمكن اعتبار الائتمان بأنه أهم مقومات البنوك التجارية. إن لمحفظة القروض مكانة كبيرة لدى البنوك، لأن معظم دخلها يأتي من أنشطة الإقراض وبالتالي هذا يفسر سبب توجه البنوك لعمليات الائتمان وذلك لانعكاسها على مركزها المالي، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات.

من ناحية أخرى، لقد ألمت عدة أزمات مالية بالبنوك التجارية مع مرور الزمن، منها أزمة الكساد الكبير بالإضافة إلى أزمة عام 2008، والتي أثرت على العالم بأسره وجميع القطاعات، وذلك دفع المؤسسات الدولية والاقتصادية والمالية لدراسة مسببات هذه الأزمات لإيجاد الحلول والضمانات الاستباقية منعا لتكرار مثل هذه الأزمات والتي كان أهمها تركز الائتمان والمخاطر المرتبطة به.

تعد مخاطر التركز من أهم مسببات الخسائر الفادحة للبنوك حيث انها تؤثر في قدرتها على مواصلة أعمالها وأنشطتها المالية لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المودعين، لأنه عند وجود تركز مرتفع لدى البنك وحدوث التعثر لدى الجهة المقترضة موضوع التركز يصبح خطر هذا التركز محقق ويفضي إلى خسائر في محفظة التسهيلات كونها تعتمد في وارداتها على عوائد التسهيلات الموظفة لدى هذه الجهة الوحيدة المتركزة ويصبح التقليل من هذه الخسائر أمر صعب بسبب عدم التنويع، لذلك تحتاج البنوك في إدارة محافظها الائتمانية إلى الموازنة بين التركز والتنويع، ويجب أن تكون على دراية أن توزيع المحفظة يتطلب خبرة في مجالات مختلفة وفهمًا لإمكانية وجود مخاطر التركز داخل وخارج بنود الميزانية العمومية وإضافة إلى أن تكاليف التنويع قد تؤثر سلباً على عوائد المحافظ وعلى أرباح البنوك.

في ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر تركيز الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- **دراسة المملوك أنس، (2020)، بعنوان "أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية)"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي، حيث طُبقت على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ودرست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من العام 2011 إلى نهاية عام 2018 من خلال الاعتماد على مؤشر **HHI – Herfindahl–Hirschman** لقياس تركز المحفظة الائتمانية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث فضلا عن عدم وجود علاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية وربحية المحفظة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز القطاعي وأداء المصارف عينة الدراسة.

- **دراسة سليماني احمد، (2016)، بعنوان "أثر التركز الائتماني وفق القطاع الاقتصادي على المخاطر الائتمانية"**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية، حيث تألفت عينة البحث من 15 مصرف، وتم استخدام السلاسل الزمنية وتبين عدم وجود فروق معنوية بين التركزات الائتمانية وفق القطاع الاقتصادي على المخاطر الائتمانية، إضافةً الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع الزراعي والصناعي والأفراد على المخاطر الائتمانية، ووجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع التجاري على المخاطر الائتمانية.

- **دراسة احمد، يوسف، (2015)، بعنوان "أثر التركز في التعرضات الائتمانية على ربحية ومخاطر الائتمانية للمصارف الاسلامية"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التركز في التعرضات الائتمانية على حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ومخاطر الائتمانية للمصارف الإسلامية، تضمنت عينة البحث أربعة مصارف إسلامية في مصر في الفترة بين 2011 و2015 ودرست نسب التركز في التسهيلات الائتمانية وفق

القطاعات الاقتصادية حسب المعاملات الإحصائية. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين نسب التركز في التسهيلات الائتمانية والمخاطر الائتمانية وقد تبين أن القطاع التجاري هو الأكثر خطراً، كما تبين وجود علاقة ذو دلالة احصائية وعكسية بين التركز في التسهيلات الائتمانية وربحية المصارف الإسلامية.

- **دراسة علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف : دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي وفي مستوى خطوط الأعمال في أدائها، إذْ تضمنت عينة البحث ستة مصارف تقليدية خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. درست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من بداية الربع الأول للعام 2010 إلى نهاية الربع الثاني للعام 2014. اعتمدت الدراسة على مؤشر Herfindahl–Hirschman لقياس تركز المحفظة الائتمانية، وعلى نسبة Tobin's q لقياس أداء المصارف عينة البحث. أظهرت نتائج الدراسة أن تركز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى خطوط الأعمال يؤثر بشكلٍ دالٍّ معنوياً في أداء المصارف، والعلاقة التي تربط هذا التركز بأداء المصارف هي علاقة طردية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تركز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي في أداء المصارف لا يختلف بشكلٍ معنوي عن أثر تركز المحفظة الائتمانية على مستوى خطوط الأعمال في أداء هذه المصارف.

- **دراسة الطائي، سجى، (2013م)، بعنوان "أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس مال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر التركز الائتماني لدى المصارف التجارية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ورأس مال هذه المصارف. تضمنت عينة الدراسة كل من بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي في الفترة بين 2010 و2011، استخدم الباحث مؤشر Herfindahl–Hirschman لقياس درجة التركز القطاعي لمحفظة القروض بالإضافة إلى نسبة صافي الفوائد في محفظة القروض لقياس ربحية المحفظة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية

قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، فضلاً عن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض ورأسمال المصارف التجارية.

الدراسات الأجنبية

- **ALFARAJ (2021) "The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تركيز الائتمان على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تكونت عينة الدراسة من 13 مصرفاً تجارياً درست بياناتها خلال الفترة 2010-2019. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الائتمان على الأداء المالي والذي تم قياسه بواسطة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، بينما كان هنالك تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي حيث تم قياسه بواسطة العائد على الأصول والعائد على السهم. أيضًا، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي الذي تم قياسه بواسطة العائد على حقوق الملكية. أظهرت النتائج أيضًا أن هناك تأثيرًا سلبيًا للرافعة المالية على الأداء المالي كما تم قياسه حسب العائد على الأصول والعائد على الأسهم والعائد على حقوق الملكية. أوصت الدراسة بأن تركز البنوك التجارية على جميع العناصر في تقييم وتحديد مستوى أدائها المالي والعمل على مقارنة تركز الائتمان في البنوك التجارية مع بعضها البعض والتأكد من وجود نسبة معينة من التركيز الائتماني للحفاظ على جودة العمل لدى هذه البنوك التجارية ولتحقيق مستوى عال من الأداء المالي.

- **Saeed MS* and Zahid N، (2016)، The Impact of concentration of credit on Profitability of the Commercial Banks، Glasgow Caledonian University، Glasgow Business School، Glasgow، UK.**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التركز الائتماني القطاعي على الربحية لدى المصارف التجارية البريطانية، تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية بريطانية حيث درست بيناتها المالي للفترة بين 2012 و2016، خلصت الدراسة الى وجود علاقة قوية وطردية بين زيادة التركز والمخاطر الائتمانية ووجود علاقة قوية وعكسية بين نسب التركز والربحية في المصارف التجارية البريطانية.

- **Chen, Y et al ، (2013) ,"A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios".**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التركز القطاعي للمحافظ الائتمانية الخاصة في النبوك الصينية حيث تكونت عينة الدراسة من 16 مصرفا تجاريا صينيا دُرست بياناتها المالية خلال الفترة 2007-2011.

تم الاعتماد على مقياس هيرشمان هيرفندال المعدل لقياس درجة التركز القطاعي لدى المصارف عينة الدراسة حيث خلصت إلى أن التركز القطاعي للمحفظة الائتمانية يؤدي إلى مخاطر عالية أي أن هناك علاقة طردية بين التركز الائتماني والمخاطر.

- **Brian Langrin & Kristen Roach, (2008) "Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a panel of Individual; Loan Portfolio in Jamaica"**

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التركيز والمخاطر على عوائد المصارف باستخدام مجموعة من محافظ القروض الخاصة بالقطاع المصرفي في جامايكا وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي على بيانات 15 مصرف خلال الفترة الممتدة من عام 2000 لغاية 2007. خلصت الدراسة إلى وجود أثر للتركز لدى المحافظ الائتمانية حيث كلما تم تركيز المحفظة بشكل أكبر كلما ساعد على الابتعاد عن المخاطر النظامية التي من الممكن التعرض لها.

أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تتشابه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث سعيها لمعرفة أثر خطر التركز الائتماني حسب القطاعات الاقتصادية على عائد المحفظة أو ربحية البنك، فقد تشابهت معها من حيث طريقة قياس هذه المتغيرات، ولكن تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها في انها لم تتوقف عند اختبار أثر التركز على مستوى القطاع الاقتصادي فقط بل قامت أيضا باختبار أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل على عائد المحفظة وربحية البنك، كذلك اختلفت عن سابقاتها من حيث زمان الدراسة وحجم العينة حيث كان فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020 بالإضافة إلى أن عينة الدراسة تضم 5 بنوك سورية تقليدية خاصة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتركز مشكلة الدراسة في المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة منح القروض للشركات والمستثمرين والأفراد على مستوى القطاعات الاقتصادية في وقت تزداد فيه التحديات والمخاطر والتي منها تلك المرتبطة بالعوامل السياسية والأمنية والتي قد تؤدي لعدم سداد القروض من قبل المقترضين مع الفوائد المترتبة عليها في المواعيد المحددة فكلما زادت درجة عدم التأكد بقوة المركز المالي للمقترض زادت مخاطر تعثره عن السداد وتزداد تبعات مخاطر عدم السداد على المصارف عندما تكون نسب تركزها عالية حيث أن عدم التنويع يؤدي إلى أضرار كارثية في حالات التعثر التي من الممكن أن تؤثر على عائد وربحية المصرف بشكل كبير.

أنه نتيجة ارتفاع عمليات المنح الائتماني وما ترافق معها من ارتفاع في حجم المخاطر التي من الممكن أن تؤثر في عوائد محفظة التسهيلات وفي أرباح البنوك، تظهر مشكلة البحث في معرفة ماهية خطر التركز في المنح الذي قد يرافق تلك التسهيلات والعمليات الإقراضية من حيث التركز القطاعي أي حسب القطاع الاقتصادي أو التركز على صعيد التسهيلات المقدمة في المحفظة، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لترشيد قرار المنح الائتماني من خلال معرفة مدى تأثير التركز في هذا المنح على عوائد وأرباح البنوك التقليدية السورية. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية بالنسبة للمصارف ومدراءها وصانعي القرار المصرفي من حيث مساعدتهم على اتخاذ قرارات السياسة المصرفية العامة، حيث إن هذه الدراسة تقدم معلومات قد تفيد في دعم قرار منح الائتمان بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه المستفيدون، وستساعد في تقييم العوامل الرئيسية لتحديد سياسات المنح كالتقييم وإعادة التصنيف للمقترضين قطاعياً وتحديد النوع الائتماني المناسب لمجال الاستثمار وغيرها من مكونات وعوامل سياسة المنح التي تحقيق التوازن المطلوب بين التركيز والتنويع ما يساعد على زيادة عوائد وأرباح البنوك.

أما من الناحية العلمية تساهم هذه الدراسة في التركيز على شرح أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى أهم المخاطر المصرفية التي قد ترتبط بها وتنتج عنها، وكذلك دعم الدراسات التي تناقش مفهوم التركز وماهية العلاقة التي تربطه ببقية المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك ومعرفة آثاره على عوائد المحافظ وأرباح البنوك التقليدية السورية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على **عائد المحفظة** للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على **ربحية** البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على **عائد المحفظة** للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على **ربحية** البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- تقديم مقترحات لمدراء البنوك وحكام البنوك المركزية لتحسين السياسات الخاصة بالمخاطر الائتمانية في الجمهورية العربية السورية.

محددات الدراسة

- عدم توافر الدراسات التي شملت كافة المتغيرات المستخدمة لقياس المخاطر معا بشكل شمولي، مما يحد من القدرة على المقارنة مع الأدبيات السابقة.
- عدم توافر الدراسات الكافية في البيئة السورية التي لبنوكها خصوصية نتيجة لتبعات الأزمة الداخلية التي غيرت خصائص البنوك في الدولة.

المنهجية

أسلوب وتصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الكمي من خلال تحليل مجموعة من البيانات العددية للوصول إلى النتائج المطلوبة وهذه البيانات مأخوذة من مراجعة التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم تطبيق الإحصاء الوصفي من أجل الحصول على مؤشرات تخص وصف عينة الدراسة بالإضافة إلى تطبيق أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) لمعرفة الأثر للمتغيرات حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ثم للتوصل إلى النموذج الأكثر ملائمة لبيانات البحث وإعطاء نتائج دقيقة تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين النموذجين.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، وقد تم استثناء المصارف الأخرى من مجتمع البحث للأسباب التالية:

1. تم استثناء المصارف العامة لأنها تتبع للدولة وبالتالي تخضع لمؤثرات تتعلق بالسياسة الحكومية المالية والنقدية عند توجيه مواردها نحو استثمارات مختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إضافة الى صعوبة الحصول على البيانات المالية لها.
2. تم استثناء المصارف الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطاتها المصرفية.

3. تم استثناء بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقا) وذلك بسبب التغير الذي طرأ على هيكليته الداخلية والتي سببت تأخر في نشر البيانات المالية خلال سنة التغيير وبذلك فإن البيانات المتوفرة لا تغطي كامل فترة البحث حتى تاريخ انجازها.

وبذلك فإن مجتمع البحث يتكون من 10 بنوك تقليدية خاصة تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة الدراسة منها لاعتماد بياناتها المالية في حساب متغيرات الدراسة حيث تم اختيار 5 بنوك وهي (بنك بيمو السعودي الفرنسي – بنك سورية والمهجر – المصرف الدولي للتجارة والتمويل – بنك قطر الوطني (سورية) – بنك سورية والخليج) وهذه البنوك التي تملك رأس المال الأكبر من بين بنوك مجتمع الدراسة ما يساعد على تجانس بيانات العينة وتشكل العينة نسبة 50% من مجتمع الدراسة وهي نسبة جيدة في مثل هذا النوع من البحوث (علي، 2015، 128).

مصادر جمع البيانات

للعمل على تغطية الجانب العملي في الدراسة كان الاعتماد على المصادر الثانوية والتي تتمثل بالكتب والأدبيات والدراسات من قواعد البيانات الورقية والإلكترونية والأطروحات الجامعية المنشورة والغير المنشورة، وكذلك المواقع الرسمية للحصول على القوائم المالية للبنوك وذلك من أجل استخدام بياناتها في احتساب المعادلات والنسب لاستخلاص البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة، وأي مرجع ذو صلة بموضوع الدراسة لتساعد الباحث في الاطلاع على ما هو مفيد وداعم فيما يخص الدارسة الحالية.

فترة الدراسة

امتدت فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020.

متغيرات الدراسة

اعتماداً على أهداف البحث ومشكلته، فإن هذا البحث يعتمد على كل من المتغيرات التالية:

- **المتغيرات المستقلة**

1. نسبة التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (HHI_S)
2. نسبة التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات (HHI_T)

- **المتغير التابع**

1. عائد محفظة التسهيلات الائتمانية: صافي الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (RETURN)
2. ربحية البنك: صافي الربح إلى إجمالي الأصول (PROFIT)

- **المتغيرات الضابطة**

1. نسبة السيولة: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الى إجمالي الودائع (LIQ)
2. حجم البنك: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (BS)

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq 5\%$) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq 5\%$) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.
- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq 5\%$) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.
- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq 5\%$) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

الإطار النظري

المبحث الأول: التركز، مفهومه، قياسه

مفهوم التركز والتركز الائتماني

لا يعد التركز من المفاهيم الحديثة، إذ ظهر في القرن التاسع عشر من قبل الاقتصادي الفرنسي المشهور Jean Charles Leonard Simonde de Sismondi. أما مفهوم التركز فيعني مدى تركز إنتاج إحدى الصناعات أو الأسواق لدى عدد محدود من المنشآت. كما يعني التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها (علي، 2015، 128).

ولكن مع زيادة حجم الأعمال وتوسعها بشكل كبير، أصبح لمفهوم التركز شمولية التطبيق على كافة المجالات، حيث كان أحدها المجال المصرفي الذي دفعت خدماته الائتمانية العديدة إلى ظهور مفهوم التركز الائتماني ونقيضه التنوع الائتماني. وبذلك يعرف التركز الائتماني بأنه عملية توظيف جميع الموارد في نشاط أو قطاع واحد دوناً عن غيره من النشاطات والقطاعات، أو بصورة أخرى هو التوجه إلى عدم التنويع في تقديم التسهيلات المصرفية على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى الجغرافيا المكانية أو على مستوى أحجام العملاء.

تختلف أسباب وموجبات توجه الإدارات المصرفية إلى التركز في محافظها الائتمانية من مصرف إلى آخر، لكن أهم هذه الأسباب هو حجم الملاءة المالية التي يتمتع بها العميل موضوع التركز ومدى استقرار مجاله الاقتصادي وقدرته على الانتاج وتحقيق عائد يمكنه من سداد قيمة التسهيل والفوائد المترتبة عليه. من هنا نستنتج أنه على قدر ما يمكن لعملية التركز الائتماني أن تحقق أرباح وعوائد جيدة للبنك في حال تم توظيف الموارد بالشكل الصحيح إلا أنها لا تخلو من أخطار احتمالية تعثر العميل والتي ستحمل البنك والمحفظة الائتمانية خسائر فادحة نتيجة عدم التنويع، فإنه في حال التنويع ينخفض أثر تعثر أحد العملاء في خدمة دينه على المحفظة الائتمانية للمصرف (Joseph, 2006, 271).

لقد ظهرت الكثير من الأزمات المصرفية بسبب التحكم غير الملائم في مخاطر التركز خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت الدراسة للعديد من حالات التعثر أن العامل المشترك بينها كان عدم التعرف على المخاطر وعدم الدقة في كثير من الأحيان في تقدير مداها، ما أدى إلى الإخفاق الذي تسبب في الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد ككل. لذلك اعتمدت البنوك الحديثة عوامل تحدد مكونات المحفظة وتساعد في قرارات الإقراض، أهمها التصنيف، حجم البنك، الخبرة، العوائد المتوقعة، السياسة المصرفية، والتشريعات وبالطبع الدراسة المستفيضة للعميل والتأكد من قدرته على السداد.

أنواع التركز الائتماني: (البنك المركزي المصري, 2019, 10)

النوع الأول: التركز الفردي

وهو التركز الذي يحدث على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم ويطلق عليه اسم (تركز العميل الواحد)، حيث يعد نتاج لقيام البنك بتوجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين.

النوع الثاني: التركز القطاعي

والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة.

النوع الثالث: التركز النوعي

هو التركز الذي ينتج عن ارتفاع عمليات المنح من نوع ائتماني واحد فضلا عن بقية أنواع التسهيلات المقدمة من قبل البنك وهذا يعود إلى خصائص كل نوع من الأنواع ومدى قدرته على تلبية احتياجات العملاء وغالبا ما يكون النوع الأكثر رواجاً هو القروض كونها تعد الأفضل بالنسبة للعملاء في التوظيفات العملية والأكثر ربحاً بالنسبة للبنوك.

طرق قياس التركز الائتماني:

إنه ومع انتشار ظاهرة التركز في القرن التاسع عشر كما ذكرنا سابقا, أصبح من الضروري العمل على إيجاد طريقة لحساب حجم التركز وهو ما يفيد أصحاب القرار في القطاعات الاقتصادية للعمل على اتخاذ القرارات الإنتاجية بشكل أفضل، ومن هنا بدأ الباحثين وأصحاب القرار باستخدام الطريقة الرئيسية في حساب التركز وهي (معادلة نسبة التركز) التي تحسب بجمع الحصص النسبية لأكبر عدد محدد من مكونات المجال المراد دراسته وبذلك ينتج لدينا نسبة الحصة الاجمالية لهؤلاء المكونات من المجال كاملاً وهو ما يعبر عن نسبة التركز فيه، وتتراوح النسبة بين 0% و 100%، فإذا كانت النسبة بين 0% و 50% فهذا يدل على تركز منخفض، ولو كانت بن 51% و 100% فهذا يدل على نسبة تركز مرتفعة نسبيا.

لقد ازدادت الحاجة لتطوير نماذج أخرى لقياس التركز بشكل يعطي نتائج أكثر دقة وفاعلية، لذلك ومع مرور الزمن تعددت مقاييس التركز بشكل كبير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: Gini Coefficient, Hannah and Kay, Lorenzo Curve, Shannon Entropy, Herfindahl-Hirschman.., الخ، لكن مؤشر Herfindahl-Hirschman يعد أهم هذه

المقاييس نظرًا إلى الميزات التي يتمتع بها، والتي جعلته أكثر استخدامًا في البحوث العلمية التي تناولت التركزات بشكل عام والتركز الائتماني بشكل خاص، كما أن الخصائص التي يتمتع بها هذا المؤشر تعبر عن تركز الصناعة المصرفية ككل، وتمكننا من الربط بين هياكل الصناعة والربحية. يمكن قياس مؤشر Herfindahl–Hirschman بالمعادلة الآتية (علي، 2015، 131):

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Xi}{X}\right)^2$$

إذ:

HHI: قيمة المؤشر

Xi: قيمة التسهيلات الائتمانية الصافية الممنوحة من قبل المصرف للقطاع (i) أو للصناعة (i) أو لخط الأعمال (i)

X: مجموع صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف، ومن ثم فإن:

$$X = \sum_{i=1}^{n} Xi$$

N: عدد القطاعات الاقتصادية أو عدد الصناعات أو عدد خطوط الأعمال الممولة

تمثل القيمة $1/N$ الحد الأدنى للمقياس، وهي تشير إلى تنوع كامل، وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيبًا متساويًا من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، أما القيمة 1 فهي تمثل أكبر قيمة للمقياس، وتشير إلى تركز كامل، أي إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تتركز في قطاع اقتصادي واحد.

المبحث الثاني: التسهيلات الائتمانية وأنواعها

مع تطور العمل المصرفي وكذلك الخدمات المصرفية التي تواكب حركة التبادل الدولي والتجارة الدولية كان لا بد من ابتكار أدوات جديدة للتمويل تختلف عن الشكل التقليدي للقروض، إضافة الى ظهور ما سمى "بالصيرفة الإسلامية" وما تضمنت من صيغ تمويل جديدة مبتكرة تتناسب والشريعة الإسلامية من حيث تحريماتها، لذا سيتم الحديث في هذا المبحث عن التسهيلات الائتمانية

المصرفية في المصارف التجارية بشكل عام والتي تقسم إلى نوعين (الحسين والبشاري، 2012، 105):

- **النوع الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة:**

تسمى التسهيلات الائتمانية المباشرة بالائتمان النقدي المباشر وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصرف، وتتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدمها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها إدارة المصرف (بدارين ولؤي، 2015، 32). وهي التسهيلات التي ترتب التزاماً على المصرف، أي أنه يتم دفعها للعميل لدى المصرف إما نقداً سواء بسحبها من الصندوق أو من خلال تسجيلها على حساب جاري مدين، أو من خلال قيدها لحساب العميل عند الاستحقاق (بدارين ولؤي، 2015، 37). وبالتالي فإن التسهيلات المباشرة يترتب عليها انتقال جزء من نقدية المصرف (الأموال السائلة) الى موجودات أخرى لدى العميل (حاج ومحمد، 2020، 28).

تقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة الى :

- **القروض**

تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان. تنشأ القروض نتيجة لزيادة في الودائع والنقد المتداول، وتأتي أهميتها بسبب دورها في تسهيل المعاملات عامة والتي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء (مقابلة ومحمود، 2018، 56). كما وتتجلى أهمية القروض من خلال الوظائف التي تقوم بها مثل تمويل الإنتاج والعمليات الاستثمارية المختلفة، تمويل الاستهلاك (كتمويل سيارة أو أثاث)، تمويل الأغراض التجارية (سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية). كما وتشمل القروض في نطاق أهميتها المنح المختص بتمويل المباني والأراضي والعقارات المختلفة والتي عادة ما تكون مدة هذه القروض طويلة الأجل. وأخيراً، تستهدف القروض المزارعون لتمويل شراء البذور والمعدات الزراعية والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل لتتماشى مع المواسم الزراعية (حسين وشويش، 2019، 62).

من حيث المدة الزمنية، تقسم القروض الى قروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة وغالباً ما يتم منحها من أجل تمويل رأس المال العامل وتكون مخاطرها أقل من مخاطر القروض المتوسطة وطويلة الأجل (مقابلة ومحمود، 2018، 60). في المقابل، القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين لخمس سنوات، وأخيرا القروض طويلة الأجل، وهي القروض التي تتجاوز مدتها الخمس سنوات حيث يتم منحها من أجل تمويل الأصول الثابتة والرأسمالية وكذلك في تمويل المشاريع الاستثمارية (شاهين واخرون، 2019، 144).

- **حسابات الجاري مدين**

وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان يضع المصرف بموجبه ائتمانا نقديا بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مديناً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل وذلك خلال فترة الائتمان والتي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد (قبرصلي، 2013، 17).

- **السندات التجارية المحسومة**

وهي السندات التي يقوم البنك بتمويل حاملها لمدة محددة قبل مواعيد استحقاقها ويقوم بدفع قيمتها بشكل نقدي بعد خصم مبلغ معين يعد بدلاً عن فوائد الإقراض بما يتناسب مع فائدة السند للفترة المتبقية لاستحقاقه وهذا ما يسمى (الحسم)، ويقوم البنك بعد ذلك بتحصيل قيمة السند من العميل المسحوب عليه هذا السند أو يقوم بعملية (إعادة الحسم) لهذا السند عن طريق المصرف المركزي.

- **بطاقات الائتمان**

وهي البطاقات التي تصدرها البنوك ليستخدمها العملاء في عملياتهم النقدية كالسحب النقدي والمشتريات وذلك بسقف تسهيل ائتماني معين يقوم العميل عند نهاية فترة الائتمان الدورية المتفق عليها بسداده مضافاً إليه نسبة الفائدة المتفق عليها، وإن هذه البطاقات يتم إصدارها للعملاء أصحاب السجلات الائتمانية ذات التصنيف الجيد والذين يقدمون ضمانات تثبت قدرتهم الدورية على السداد.

- **التمويل التأجيري**

أعتبر التمويل التأجيري من الأشكال الجديدة للائتمان المصرفي المباشر ومن الابتكارات المصرفية الحديثة الذي يمكّن الشركات الحصول على الموجودات والأصول اللازمة دون أن تضطر الى دفع كامل القيمة أو الكلفة. بموجب هذا النوع من التسهيلات يقوم المصرف وهو (المؤجر) بتأجير العميل وهو (المستأجر) للأصل المحدد بقيمة ايجارية محددة تسدد بآلية منتظمة وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأصول المؤجرة الى المستأجر عندما يسدد العميل كامل الأقساط المستحقة في الوقت المحدد، كما يحق للمصرف استرداد الأصل المؤجر في حال عدم التزام المستأجر أو امتناعه عن السداد (حمبلي وعمار، 2019، 120).

- **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:**

وهي التسهيلات التي لا تدفع للعميل مباشرة، بل تقدم إليه بطرق مختلفة وفي حال إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع كالاعتمادات المستندة وخطابات الضمان (القضاة والحمدان، 2013، 75).

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية ومسبباتها وعلاقتها بالتركز

يوجد عدد كبير من التصنيفات التي يمكن أن تصنف المخاطر بناء عليها، وفيما يلي أهم المخاطر المالية:

- **المخاطر الائتمانية**

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر التي من الممكن أن تتحملها البنوك كنتيجة لعدم قدرة العملاء أو عدم وجود النية لديهم لسداد القروض والفوائد المترتبة عليها في الوقت المتفق وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر التي تتكون نتيجة لعدم التزام المقترضين بأي من بنود العقود الائتمانية مما يلحق خسارة محتملة بالبنوك خاصة في حالة عدم تحوطها بما يكفي (محمد وحميد، 2020، 135).

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الحالي، وعلى الرغم من تعدد المخاطر التي قد تواجه البنوك (الغرايبة وآخرون، 2015، 122) إلا أن النطاق الأكبر من الدراسات والجهود الأكاديمية أكدت على أن السواد الأعظم من الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي في مختلف البلدان كانت ترجع للتعثر الائتماني للمقترضين، ولعدم قدرتهم على سداد المستحقات المالية في الوقت المحدد (داودي وبوسنة، 2013، 18).

يرى الباحث أن التقليل من المخاطر الائتمانية يتم من خلال الاهتمام بتطبيق ما ينص عليه اتفاق بازل 2 خاصة بما يخص تصنيف العملاء قبل إعطاء الموافقات على المنح الائتماني.

إن النظام التصنيفي المعتمد على الدرجات الائتمانية يبرز أهم نقاط القوة ونقاط الضعف للعميل، وهذا التحليل بدوره يقلل من الاعتماد على الحكم الشخصي من قبل موظفي الائتمان ويسهل ايصال المعلومات إلى متخذي القرارات. وتقسم أخطار الائتمان إلى (محمد وحميد، 2020، 27):

1. أخطار الطرف المقابل وهي المخاطر الناتجة بسبب تدني الجودة الائتمانية لعملاء البنك المقترضين (محمد وحميد، 2020، 45).
2. أخطار البلدان وهي المخاطر الناتجة من الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية والتي قد تقود البلدان أو الحكومات الأجنبية للتخلي عن التزاماتها (داودي وبوسنة، 2013، 38).
3. أخطار التسوية وهي المخاطر المتعلقة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل دفع مبلغ مالي من طرف آخر. وهذا يعني أن يقوم البنك بالدفع لطرف مقابل انتظار حدوث تسويات في المقابل. مثال على ذلك عملية تسييل الكفالات مع عدم وجود الضمانات التي تغطي القيمة الخاصة بالكفالة (محمد وحميد، 2020، 45).

وفيما يخص مخاطر التركز الائتمانية أي المرتبطة بمخاطر الائتمان فهي تظهر نتيجة تخصيص توظيفات البنك لدى عميل معين أو أي جهة مرتبطة أو ذات صلة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو في أحد القطاعات الاقتصادية، أو الأماكن الجغرافية، أو غيرها من عوامل التركيز، والتي من الممكن أن ينشأ عن تعثرها أثر سلبي جسيم على البنك ومركزه المالي وقابليته على الاستمرار بتقديم خدماته في المستقبل.

- **مخاطر السوق**

وهذه المخاطر تنتج من الخسائر الناجمة عن التحركات المعاكسة والغير متوقعة في الأسواق والتي بدورها تضعف من قيمة الجهات الفاعلة في الأسواق، وتسمى هذه العوامل في الأسواق المتقلبة عشوائياُ ب "عوامل الخطر" ومن الأمثلة على هذه المخاطر التقلبات في أسعار الفائدة والتغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية (خميسي،2015، 54). وهي تنطبق على الوضع الحالي للأسواق السورية نتاجاً لتبعات الأزمة والعقوبات المفروضة على البلاد من الدول الغربية فقد أثر ذلك سلباً على استقرار الأسعار بشكل عام وعلى أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ما أدى إلى تأثر أعمال البنوك وأعمال القطاعات الاقتصادية جميعها.

وبذلك نستنتج أن مخاطر التركز المتعلقة بالسوق هي التي تنشأ عن التركز في محفظة البنك المالية المخصصة للاستثمار في الأعمال التجارية (المتاجرة)، فلو قام البنك بتوظيف موارده في عملة نقدية واحدة أو قام بشراء أوراق مالية ذات مصدر معين دوناً عن العملات والمصادر الأخرى فإن أي تغير أو تقلب سلبي في أسعار هذه الاستثمارات في السوق قد يؤدي إلى خسائر فادحة في محفظة المتاجرة وذلك لعدم تنوع العناصر الاستثمارية فيها والتي كان من الممكن أن تقلل من الضرر الكبير الذي سيلحق بالبنك.

- **مخاطر أسعار الفائدة**

أن من أهم الأمثلة على أخطار السوق هي أخطار أسعار الفائدة والمتمثلة في المخاطر الناجمة عن الفجوة ما بين موجودات البنك والتزاماته من ناحية وما بين التغيرات بسعر الفائدة. أي أنه كلما زاد الفرق ما بين الفوائد المقبوضة من منح التسهيلات وما بين الفوائد المدفوعة للمودعين على الودائع سينتج فجوة موجبة تؤدي إلى ارتفاع في ربح البنك والعكس هو ما سيحدث في حال انخفاضها أي أن البنك سيخسر بانخفاضها.

- **أخطار السيولة**

وتعرف أخطار السيولة على أنها "المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين (بن سليم، 2016،

84). أي أن الازدياد في الطلب على النقد سيواجه أولاً بالنقدية المتوفرة، ثم بالاستثمارات قصيرة الأجل، وبمجرد تسييل هذه الاستثمارات تكون سيولة البنك في حالة مواجهة خطر السيولة. وكما هو الحال في باقي المخاطر المصرفية فإنه من الممكن أن تكون مخاطر السيولة ناتجة عن عملية التركز في أحد مصادر التمويل للحصول على السيولة، كأن تتركز الاستثمارات في أدوات مالية يصعب تسييلها نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها أو تركز اعتماد البنك على مجموعة محدودة من المودعين.

بناء على كل ما سبق يمكننا تعريف علاقة المخاطر المصرفية بمخاطر التركز على الشكل التالي:

مفهوم تركز المخاطر (اسماعيل، 2021، 11)

وهي المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنويع، سواءً على صعيد العملاء، أو القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الأدوات، أو الضمانات، أو العملات.

في مجال الإقراض يشير مصطلح "مخاطر التركز" في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة.

تنشأ مخاطر التركز الائتماني من تركز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاقها ارتباطا بعوامل مشتركة من الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدى إلى خسائر جسيمة تهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسة.

على سبيل المثال يقدم البنك المركزي الألماني (Bundesbank Deutsche) وجهة نظر تنص على أن مخاطر التركز الائتماني تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (تركز مقترض واحد) أو قطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية (التركز القطاعي).

شكل (1): مصادر تركز المخاطر في القطاع المصرفي

المصدر: (Valvonis, 2007, 100)

الدراسة العمليـــة

لمحة عن عينة الدراسة

تتكون عينة البحث من خمسة بنوك تقليدية خاصة وتُظهر بياناتها أن الشريحة الأكبر منها متشابهة ومتقاربة في العديد من البيانات من حيث سنوات التأسيس ورأس المال المدفوع وعدد الأسهم فضلا عن التطابق التام بينها جميعا من حيث القيمة الأسمية للسهم، إن من شأن هذا التشابه أن يقلل من الانحرافات المحتملة بالنسبة إلى نتائج البحث (علي، 215، 133).

الجدول (1): بيانات عامة عن البنوك عينة الدراسة

التسلسل	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	القيمة الأسمية للسهم	عدد الأسهم
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003	10,000,000,000	100	100,000,000
2	بنك سورية والمهجر	BSO	2003	8,640,000,000	100	86,400,000
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2003	8,400,000,000	100	84,000,000
4	بنك قطر الوطني – سورية	QNBS	2009	16,500,000,000	100	165,000,000
5	بنك سورية والخليج	SGB	2006	10,000,000,000	100	100,000,000

المصدر: البيانات المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

تركزات المصارف على مستوى القطاع الاقتصادي

لمعرفة نسب التركز الائتماني للمصارف عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة تم استخدام مؤشر Herfindahl–Hirschman والذي قمنا بشرحه سابقاً، حيث تم تطبيق معادلة المؤشر على بيانات المصارف وتحديداً التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي توزعت على القطاعات الاقتصادية التالية: قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع الزراعة، قطاع العقارات، قطاع الأفراد والخدمات، القطاع الحكومي، القطاع المالي.

بعد تطبيق المؤشر المذكور تم استخدام الوسط الهندسي لحساب متوسط نسب التركز الائتماني للفترة كاملة، وذلك لأنه عندما تأخذ قيم المتغيرات شكل النسب، نستخدم المتوسط الهندسي بدلا من المتوسط الحسابي، بوصفه أقل تأثرًا بالقيم المتطرفة (علي، 2015، 134).

أظهرت النتائج في الجدول (2) أدناه أن متوسطات نسب التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي لفترة الدراسة لدى جميع البنوك تعتبر معتدلة كونها تبعد عن الواحد

الصحيح، وهذا بدوره يؤكد على سياسة التنويع التي تطبقها البنوك وعلى التزامها بتعليمات المصرف المركزي الخاصة بسقوف ومحددات التركزات في التمويل.

الجدول (2): نسب التركز الائتماني على مستوى القطاع الاقتصادي

البنوك السنوات	BBSF	BSO	IBTF	QNBS	SGB
2015	0.44	0.29	0.45	0.32	0.34
2016	0.44	0.30	0.47	0.35	0.92
2017	0.35	0.37	0.51	0.33	0.91
2018	0.35	0.41	0.50	0.32	0.51
2019	0.36	0.37	0.50	0.38	0.38
2020	0.36	0.40	0.48	0.27	0.64
المتوسط الهندسي	**0.38**	**0.35**	**0.48**	**0.32**	**0.57**

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك.

تركزات المصارف على مستوى أنواع التسهيلات

لمعرفة نسب التركز الائتماني للمصارف عينة الدراسة حسب أنواع التسهيلات خلال فترة الدراسة تم استخدام مؤشر Herfindahl–Hirschman والذي قمنا بشرحه سابقاً، حيث تم تطبيق معادلة المؤشر على بيانات البنوك وتحديداً التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي توزعت على أربعة أنواع هي: القروض والسلف، السندات المحسومة، حسابات الجاري مدين، وبطاقات الائتمان.

أظهرت النتائج في الجدول (3) أن متوسطات نسب التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل في فترة الدراسة متفاوتة ومرتفعة نسبيا، كون أغلبها أقرب إلى الواحد الصحيح. حسب البيانات المالية للبنوك، إن نسب التركز المرتفعة حسب نوع التسهيل التي سجلتها يرجع سببها لكون القروض والسلف هي الخدمة الائتمانية الأكثر تقديماً من قبل البنوك كونها الأكثر ربحية والأكثر أماناً عند توظيفها بالطرق الصحيحة وللجهات المناسبة، بالإضافة إلى أنها الأكثر طلباً من قبل العملاء لأنها تمكنهم من توظيف الأموال المقترضة بالطريقة الملائمة لكافة أعمالهم على اختلاف

قطاعاتها حيث إن أنواع التسهيلات الأخرى تأخذ طابعاً أكثر عملية فضلا عن أنها تحمل خصائص معينة يستفيد منها عملاء محددين.

الجدول (3): نسب التركز الائتماني على مستوى نوع التسهيل

السنوات – البنوك	BBSF	BSO	IBTF	QNBS	SGB
2015	0.70	0.51	0.54	0.83	0.91
2016	0.71	0.49	0.52	0.84	0.94
2017	0.77	0.62	0.60	0.93	0.94
2018	0.85	0.71	0.52	0.95	0.94
2019	0.85	0.75	0.52	0.96	0.93
2020	0.74	0.93	0.58	0.96	0.98
المتوسط الهندسي	**0.77**	**0.65**	**0.55**	**0.91**	**0.94**

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك.

اختبار الفرضيات

للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، يستعرض القسم التالي اختبارات الفرضيات لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة التركز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وحسب أنواع التسهيلات على المتغيرات التابعة وهي عائد محفظة التسهيلات مقاسا بنسبة الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات إلى إجمالي التسهيلات وربحية البنك مقاسة بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج STATA للفترة من العام 2015 حتى عام 2020.

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq 5\%$) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

جدول (4): نتائج اختبار الفرضية الاولى

		RETURN	
		Fixed	**Random**
HHI_S	T / Z	0.65	**0.25**
	Sig	0.519*	**0.805***
	Coef.	0.014	**0.005**
LIQ	T / Z	0.26	**-0.97**
	Sig	0.798*	**0.334***
	Coef.	0.006	**-0.023**
BS	T / Z	0.90	**1.71**
	Sig	0.378*	**0.086***
	Coef.	0.005	**0.009**
cons	T / Z	-0.36	**-1.05**
	Sig	0.720*	**0.293***
	Coef.	-0.051	**-0.150**
R-sq		0.064	**0.030**
chi2		0.51	**3.56**
Prob		0.681*	**0.313***
Hausman Test		chi2= 6.93, Prob= 0.074*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

بناء على الجدول رقم (4) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية(Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.074)وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect)أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أنه لا توجد علاقة بين نسبة التركز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وعاد المحفظة وذلك حسب قيمة معامل الانحدار

التي بلغت (0.005)، أيضا أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.805) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود علاقة وأثر معنوي لنسبة السيولة على عائد المحفظة حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.334) وهي أكبر من (0.05)، كذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.086) وهي أكبر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فلم يثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.313) وهي أكبر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) لنموذج نسبة (0.030) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (3%) من تباينات المتغير التابع وهي نسبة ضعيفة جداً.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p\leq$ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq$ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.

جدول (5): نتائج اختبار الفرضية الثانية

		PROFIT	
		Fixed	**Random**
HHI_S	T / Z	-0.74	**-1.04**
	Sig	0.464*	**0.298***
	Coef.	-0.096	**-0.146**
LIQ	T / Z	-1.32	**0.75**
	Sig	0.201*	**0.455***
	Coef.	-0.212	**0.086**
BS	T / Z	3.54	**1.84**
	Sig	0.002*	**0.065***
	Coef.	0.119	**0.060**
cons	T / Z	-3.38	**-1.69**
	Sig	0.003*	**0.091***
	Coef.	-2.871	**-1.469**
R-sq		0.372	**0.224**
chi2		4.36	**4.96**
Prob		0.014*	**0.174***
Hausman Test		chi2= 0.25, Prob= 0.969*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

بناء على الجدول رقم (5) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.969) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أنه يوجد علاقة عكسية بين نسبة التركز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وربحية البنك وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي

بلغت (−0.146)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.298) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على ربحية البنك حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.455) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.065) وهي أكبر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.174) وهي أكبر من (0.05).

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (p≤ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.

- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (p≤ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

جدول (6): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

		RETURN	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	**1.75**	0.34
	Sig	**0.094***	0.734*
	Coef.	**0.052**	0.010
LIQ	T / Z	**0.03**	-1.48
	Sig	**0.974***	0.138*
	Coef.	**0.000**	-0.037
BS	T / Z	**0.41**	1.89
	Sig	**0.684***	0.059*
	Coef.	**0.002**	0.010
cons	T / Z	**-0.09**	-1.27
	Sig	**0.928***	0.204*
	Coef.	**-0.012**	-0.184
R-sq		**0.162**	0.034
chi2		**1.43**	5.85
Prob		**0.261***	0.118*
Hausman Test		chi2= 8.86, Prob= 0.031*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

بناء على الجدول رقم (6) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.031) وهي أصغر من (5%) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) أفضل من نموذج الآثار العشوائية (Random Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أنه يوجد علاقة ضعيفة بين نسبة التركز في التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات وعائد المحفظة وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي

بلغت (0.05)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.094) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على عائد المحفظة حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.974) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.684) وهي أكبر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.261) وهي أكبر من (0.05).

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p\leq$ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p\leq$ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

جدول (7): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

		PROFIT	
		Fixed	**Random**
HHI_S	T / Z	-0.95	**-0.33**
	Sig	0.351*	**0.743***
	Coef.	-0.180	**-0.057**
LIQ	T / Z	-1.17	**-0.60**
	Sig	0.253*	**0.551***
	Coef.	-0.188	**-0.085**
BS	T / Z	3.67	**3.19**
	Sig	0.001*	**0.001***
	Coef.	0.128	**0.102**
cons	T / Z	-3.53	**-3.09**
	Sig	0.002*	**0.002***
	Coef.	-3.013	**-2.505**
R-sq		0.382	**0.361**
chi2		4.54	**10.44**
Prob		0.012*	**0.015***
Hausman Test		chi2= 5.18, Prob= 0.158*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

بناء على الجدول رقم (7) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.969) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنه يوجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التركز في التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات وربحية البنك وذلك حسب قيمة معامل

الانحدار التي بلغت (−0.057)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.743) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على ربحية البنك حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.551) وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لحجم البنك فكان له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.001) وهي أصغر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.015) وهي أصغر من (0.05)، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب أنواع التسهيلات على الربحية وبناء عليه نستنتج ما يلي:

تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p\leq$ 5%) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

الاستنتاجات والمقترحات

في ضوء مراجعة نتائج التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والمقترحات التالية:

الاستنتاجات

1- إن درجات التركز على مستوى القطاع الاقتصادي لدى البنوك عينة الدراسة متفاوتة، ولكن جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة وهذا يدل على التزام هذه البنوك بالضوابط والمعايير التي يضعها المصرف المركزي للحد من اخطار التركز بالإضافة إلى أن الفترة المدروسة تعد فترة عدم استقرار في البلاد وهذا يؤثر بطبعه على جميع القطاعات لذلك لم يكن هناك مجازفات استثمارية أو إقراضية كبيرة في أدائها الائتماني.

2- درجات التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل كانت مرتفعة ومتفاوتة بين البنوك عينة الدراسة وذلك كون عدد أنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة قليل نسبيا والنوع الأكثر طلبا لدى جميع القطاعات والعملاء هي القروض والسلف كونها الأكثر ملائمة والأسهل توظيفا في أي مجال يمارسه العميل حيث إن بقية أنواع التسهيلات تتطلب ظروف خاصة وتقدم لمجموعة محدودة من العملاء.

3- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة.

4- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك.

5- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة.

6- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك.

المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة **المصرفيين وأصحاب القرار المصرفي** ما يلي:

1. زيادة التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أنواع التسهيلات والتوجه لتسويق الأنواع الأقل طلبا من قبل العملاء ما يحقق التوازن والتنوع المناسب بين جميع الأنواع ويقلل من الخطر على المحفظة.
2. زيادة التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وذلك بزيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي قل المنح لها خلال فترة الدراسة وذلك لمعاودة دوران عجلة انتاجيتها فيما يصب بمصلحة الاقتصاد الوطني.
3. الاستمرار بالالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي فيما يخص نسب ومحدد المنح للقطاعات والجهات المختلفة وذلك للمحافظة على التوازن في محفظة التسهيلات الائتمانية بين التركز والتنويع قدر الإمكان.
4. استمرار البنوك السورية بالسياسة التي بدأتها لتطوير القطاع المصرفي في البلاد وأتمتة أغلب العمليات المصرفية المقدمة ما يسهل وصولها إلى العملاء على مختلف أشكالهم (أفراد أو شركات) إضافة إلى زيادة قدرة البنك على الرقابة ووضع المحددات المناسبة لسياسة كل بنك بشكل إلكتروني ما يرفع من مستوى التطبيق الفعال لهذه السياسة وتحديدا ما يخص عمليات المنح حيث يتمكن كل بنك من معرفة مكونات المحافظ وتقسيماتها بشكل أكثر دقة وكفاءة. ومن أهم الأمثلة الناجحة للتعاملات البنكية الرقمية هي عمليات الدفع الإلكتروني التي بدأت تقدمها البنوك حيث ساهمت بشكل كبير في استقرار الحركة النقدية في البلاد ورفع كفاءة السلطة الرقابية للتحكم بحجم الأموال المتوفرة في الأسواق لتقليل التضخم الحاصل وبنفس الوقت توفير الجهد على العملاء في إنجاز معاملاتهم.
5. رفع مستويات الحوكمة للبنوك والافصاح عن السياسات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

المراجع

المراجع العربية

أ) الكتب

1- عصام إسماعيل (2021). مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية. إصدارات صندوق النقد العربي. كتيب عدد (12).

ب) المجلات والنشرات

1- أكرم محمد حسين، & أبرار عبد الحسين شويش. (2019). دور الإدارة المصرفية الرشيدة في ضمان مخاطر الائتمان المصرفي. مجلة العلوم القانونية, 34(5)، 462-492.

2- المملوك، أنس. (2020). أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دارسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية. مجلة جامعة تشرين. العموم الاقتصادية والقانونية المجلد (64) العدد (1). 589 – 608.

3- شاهين، ع. ا. ش.، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، & رجب محمد عمران احمد. (2019). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, 4(2) ,109-156.

4- الطائي، سجى فتحي محمد يونس. "أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الاردني الكويتي ".تنمية الرافدين: جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد مج35, ع114 (2013): 87 – 104. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/624983

5- علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق

المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 31 – العدد الثاني– 119 – 146.

6– يوسف محمود، غادة عباس، & صبا قبرصلي. (2013). دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. Tishreen University Journal–Economic and Legal Sciences Series, 35(3).

ت) الأبحاث والرسائل غير المنشورة

1– الاء الامين المهدي حاج، & محمد. (2020). مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الاداء المالي بالبنوك (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي). جامعة وادي النيل.

2– الحريث، أ. محمد علي عبود مجيد، جامعة حلب، حزوري، د. حسن أحمد اسماعيل، & جامعة حلب. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية).

3– بدارين، & لؤي. (2019). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية.

4– حمبلي، سليمة، زودة، & عمار. (2015). تفعيل إستراتيجية التمويل التأجيري لتطوير صيغ التمويل في الجزائر. جامعة أم البواقي.

5– حمزة، الحسين العباس الحسين، & مصطفى نجم البشاري. (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (Doctoral Dissertation)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

6– داودي، & بوسنة. (2013). إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل. جامعة أم البواقي.

7– علي القضاة، & ناصر الحمدان. (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية.

8- محمد الغرايبة، ديمة درادكة، & ولاء الباش. (2015). أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك-دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية.

9- مقابلة، س.، سهيل، هيلات، & محمود. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1)، 99-1.

10- منال الخطيب (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

11- ولجي، كوثر، عبابسة، & نور الدين. (2014). عمليات البنوك المختلفة.

المراجع الأجنبية

1) ALFARAJ, F. K., & HAMOURI, Q. (2021). The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(6), 769-778.

2) Al-Jafari, M. K., & Alchami, M. (2014). Determinants of Bank Profitability: Evidence from Syria. Journal of Applied Finance & Banking.

3) Behr, A., Kamp, A., Memmel, C., & Pfingsten, A. (2007). Diversification and the banks' risk-return-characteristics: Evidence from loan portfolios of German banks.

4) Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.

5) Bolarinwa, S. T., & Obembe, O. B. (2017). Concentration–profitability nexus: new approach from causality. Studies in Microeconomics, 5(1), 84–98. https://doi.org/10.1177/2321022217695993

6) Bonti, G, M Kalkbrener, C Lotz and G Stahl (2006): "Credit risk concentrations under stress", Journal of Credit Risk

7) Chen Yibing, Wei Xianhua, Zhang Lingling (2013). A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios. International Conference on Information Technology and Quantitative Management (ITQM2013). 17 (2013) PP. 1231–1240.

8) Chen, Y., Wei, X., Zhang, L., & Shi, Y. (2013). Sectoral diversification and the banks' return and risk: Evidence from Chinese listed commercial banks. Procedia Computer Science, 18, 1737–1746.

9) Sleimi, M. (2020). Effects of risk management practices on banks' performance: An empirical study of the Jordanian banks. Management Science Letters, 10(2), 489–496.

10) Valvonis V. (2007) The measurement and control of the risk of the credit concentration. Ekonomika 77, 94–113.

المواقع الالكترونية

1- موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.gov.sy (2022).

2- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy (2022).

3- موقع مصرف سورية المركزي www.cb.gov.sy (2022).